



سلسلة الدراسات الصحية والإجتماعية

الإعاقة في التجمعات الفلسطينية في لبنان، ومخيمات اللاجئين في الأراضي الفلسطينية المحتلة

دراسة بالمشاركة

ديموغرافيا

الجمعية التعاونية للخدمات
التنموية الثقافية

جامعة بزةيت

Birzeit University
مركز دراسات التنمية

بيروت/ رام الله 2011


حقوق الطبع محفوظة ©



مركز المرأة الفلسطينية للأبحاث والتوثيق - اليونسكو
عمارة مكة، ط. 2، البالوع، البيرة، الضفة الغربية
السلطة الوطنية الفلسطينية
هاتف: +972(970)-2-242-6468
فاكس: +972(970)-2-242-6469
صفحة إلكترونية: www.pwrdc.ps

تم تأسيس مركز المرأة الفلسطينية للأبحاث والتوثيق سنة 2005 كأحد مشاريع قطاع العلوم الإنسانية والاجتماعية لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو). ويعمل المركز وفق قوانين وأنظمة اليونسكو. يستجيب المركز للحاجة الماسة لوجود مؤسسة قادرة على ترسيخ حقوق المرأة والنهوض بها وتفعيل دور النساء الفلسطينيات في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ملاحظة: المادة المنشورة ليست بالضرورة تعبر عن وجهة نظر المركز/ اليونسكو وإنما تعبر عن وجهة نظر الباحثين وهم المسؤولون بالكامل عن ما ورد بها.

التصميم والإخراج الفني: شركة بيلسان  بيلسان

بدعم من:



THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY
TO THE PALESTINIAN AUTHORITY



فريق العمل على التقرير

فريق الأرض الفلسطينية المحتلة

أيمن عبد المجيد	المنسق العام للمشروع وباحث
وسيم أبو فاشة	باحث
شذى أبو سرور	مستشارة ومراجعة للدراسة
غسان أبو حطب	منسق المشروع في قطاع غزة
رامي مراد	مساعد بحث والمنسق الميداني في قطاع غزة

الفريق الميداني

ألقت دار عثمان	مساعدة إدارية ومنسقة العمل الميداني في وسط الضفة الغربية
غادة شعفوط	منسقة العمل الميداني في جنوب الضفة الغربية
مي نزال	منسقة العمل الميداني في شمال الضفة الغربية

العمل الميداني

70 باحث/ة ميدانيين

فريق لبنان

د. شبيب ذياب	رئيس الفريق في لبنان والباحث الرئيسي
منى موسى	مشرفة العمل الميداني، وباحثة مساعدة

الفريق الميداني

حسب بكير	مشرف ميداني
ناديا أبو علي	
مياء ابو لبده	
فداء الخلو	
باسم دبسي	
محمود الحاج	
سحر البشير	
حنين إبراهيم القط	
إيمان صالح أبو اسعد	
ماجدة علي العريف	
فاطمه احمد الطابع	
سمر الحاج موسى	

تقديم مركز دراسات التنمية



تأتي دراستنا هذه من إيماننا العميق، المدعم بالتجربة والعمل على الأرض، بالأهمية القصوى بأن تشمل دراساتنا، ومشاريعنا التنموية المجتمع الفلسطيني ككل، على اختلاف أماكن تواجده، داخل فلسطين المحتلة، وفي الشتات القسري، وذلك التزاما من مركز دراسات التنمية في جامعة بيرزيت برؤيتها تجاه وحدة الشعب الفلسطيني، تاريخا، وحاضرا، ومستقبلا، في همومه ومشاكله، في نضاله ومقاومته، في أحلامه وتطلعاته.

لم تأت فكرة المشروع من فراغ، فمسألة الإعاقة في مجتمع يواجه حالة حروب مستمرة (فضلا عن أهمية دراسة هذا الموضوع خارج سياق الحروب)، يجعل من المسألة أمرا في غاية الإلحاح والأهمية، فليس بخاف عليكم أن حالة اللجوء وانتشار الفقر والبطالة، حُد من فرص الأشخاص ذوي الإعاقة في الاندماج بمجتمعهم بشكل كامل، هذا عدا بعض الأنماط الثقافية السائدة التي لا تؤمن بمشاركة ليس هذه الفئة من الناس وحسب، بل تعتمد إقصاء كل من هم في مراتب أدنى داخل هرمية اجتماعية صممت لخدمة فئة دون غيرها.

وفي هذا السياق، ترصد الدراسة الحالية التوجهات المرتبطة بقضايا الإعاقة في مجتمع اللجوء الفلسطيني في مخيمات الأرض المحتلة والمخيمات الفلسطينية في لبنان، بما يشمل مختلف الجوانب الحياتية، وتسلط الضوء على أثر هذه التوجهات والأفكار على الدور المتوقع للأشخاص ذوي الإعاقة وطبيعة الفرص المتاحة لهم ارتباطا بهذه التوقعات، وعليه استندت الدراسة الحالية إلى نهج بحثي قائم على المشاركة من خلال مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة والأهالي والمؤسسات ذات العلاقة وباقي فئات المجتمع في جميع مراحل الدراسة، وحيث يعاني الأشخاص ذوي الإعاقة تهميشا مضاعفا بسبب اللجوء أولا ثم الإعاقة ثانيا، وتتضاعف عوامل التهميش تبعا للنوع الاجتماعي، ففي المجتمع الذكوري، كما هو الحال هنا، تصبح النساء والأطفال من أضعف الفئات الاجتماعية، يضاف إلى ذلك النظرة السلبية في الثقافة المحلية التي تساهم في إقصاء وتهميش الأشخاص ذوي الإعاقة والحد من مشاركتهم، ويظال التهميش مجالات التعليم والصحة والعمل وتأهيل البنية التحتية، وبما لا شك فيه أن الأشخاص ذوي الإعاقة هم الأكثر انكشافا للفقر وتعرضا للعنف، وتهدف هذه الدراسة إلى فهم الآراء والمواقف الكامنة للفلسطينيين إزاء الأشخاص ذوي الإعاقة والتحديات التي تواجههم على صعيد مجتمعي وثقافي واقتصادي وسياساتي، وبالأخص الفئات المهمشة منهم كالنساء والأطفال واللاجئين.

ومن الأهمية بمكان هنا التأكيد على أن ردود الأفعال التي أبدتها المشاركون في الدراسة تجاه قضايا الإعاقة، تعبر عن التيار السائد اجتماعيا وثقافيا، دون أن يكون ذلك بالضرورة موقف الجميع على الصعيد الفردي، وهو انعكاس أنماط ثقافية واجتماعية سائدة تنبثق من خبرات وتجربة المشاركين، والتي تعتبرها الدراسة أحد المعطيات الرئيسية التي تتطلب تغييرا، ومن جهة أخرى، فإن استناد الدراسة إلى المدخل الحقوقي في التعامل مع قضايا الإعاقة، أدى إلى رصد الهوية بين هذا المدخل والواقع في المجتمع الفلسطيني، ما معناه أن مدى وعمق الهوية يعتمد أساسا على مدخل التحليل المستخدم، وأخيرا، فإن أيا من النتائج، مهما كانت صادمة، أو مختلفة مع بعض التوقعات، فهي نتاج الواقع ذاته ضمن الإطار التحليلي، ما يقودنا للافتراض بأن يكون ذلك حافزا للأفراد والمؤسسات للعمل الدؤوب على تغيير هذا الواقع، باتجاه دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في العملية التنموية، استنادا لحقوقهم في مختلف المجالات.

وهنا. نعبر عن خالص شكرنا لكل من ساهم في إخراج هذه الدراسة إلى حيز التنفيذ وفي مقدمتهم الأشخاص ذوي الإعاقة وأهاليهم على تعاونهم ومشاركتهم. حيث كانت مساهمتهم الأساس الذي بنيت عليه الدراسة في التصميم والتخطيط والتنفيذ وتطوير الأدوات والتحليل وصولاً إلى التوصيات. كما نقدم شكرنا أيضاً للباحثين الميدانيين ولكافة فريق العمل في مخيمات الأراضي الفلسطينية المحتلة والمخيمات الفلسطينية في لبنان.

كما نقدم شكرنا وتقديرنا أيضاً للدكتور شبيب ذياب على تعاونه وتفانيه معنا وفريق عمله في قيادة الدراسة وتنفيذها في المخيمات الفلسطينية في لبنان. وشكرنا وتقديرنا أيضاً لتجمع مؤسسات هيئة الإعاقة الفلسطينية العاملة في المخيمات الفلسطينية في لبنان. كما نتقدم بشكر وتقدير خاص للأستاذ قاسم صباح على كل الدعم والتسهيلات التي قدمها لفريق العمل. وشكر خاص أيضاً للأستاذة تغريد عوض على الجهود التي بذلتها في مراحل الدراسة المختلفة. وأخيراً وليس آخراً. الشكر لمركز المرأة للأبحاث والتوثيق على دعمهم لهذه الدراسة. وبالأخص الأستاذة زهيرة كمال مديرة المركز. وفريق المركز. والدكتور إلياس ضبيط. لمراجعتهم أيضاً. وتقديرهم للملاحظات القيمة التي أسهمت في تعميق التحليل وإخراج الدراسة بشكلها الحالي.

المحتويات



00 ملخص
00 القسم الأول: مدخل إلى الدراسة
00 1.1 مقدمة
00 2.1 مراجعة الأدبيات
00 3.1 منهجية الدراسة وعينتها
00 1.3.1 المسح الميداني
00 2.3.1 عينة الدراسة في المخيمات الفلسطينية في لبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة
00 القسم الثاني: وصف العينة والسمات العامة للمشاركين
00 1.2 الظروف السكنية
00 2.2 خصائص السكان
00 3.2 خصائص المستجوبين
00 4.2 حالة الإعاقة
00 القسم الثالث: المفاهيم والتوجهات والسلوكيات الاجتماعية تجاه الإعاقة
00 1.3 المعرفة بالإعاقة وأحوال الأشخاص ذوي الإعاقة
00 2.3 التعابير المسيئة للأشخاص ذوي الإعاقة
00 3.3 السلوكيات الأسرية والمجتمعية تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة
00 1.3.3 التواصل مع الأشخاص ذوي الإعاقة
00 2.3.3 السلوكيات تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة
00 3.3.3 تعرض الأشخاص ذوي الإعاقة للعنف
00 القسم الرابع: قضية الإعاقة من المواقف إلى الحقوق
00 1.4 التحديات والأعباء الأسرية
00 2.4 الموقف المجتمعي من الإعاقة: عدم تقدير القدرات، والتنضيق على الفرص المتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة
00 1.2.4 الدمج المدرسي أو العزل
00 2.2.4 سوق العمل
00 3.2.4 هامش ضيق للفرص المتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة
00 3.4 التمييز حسب النوع الاجتماعي
00 4.4 حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
00 القسم الخامس: الخلاصة
00 الملحق
00 المراجع

يعاني الأشخاص ذوي الإعاقة تهميشا مضاعفا بسبب اللجوء أولا ثم الإعاقة ثانيا. وتتضاعف عوامل التهميش تبعا للنوع الاجتماعي. ففي المجتمع الذكوري، كما هو الحال هنا، تصبح النساء والأطفال من أضعف الفئات الاجتماعية. يضاف إلى ذلك النظرة السلبية في الثقافة المحلية التي تساهم في إقصاء وتهميش الأشخاص ذوي الإعاقة والحد من مشاركتهم. ويبطال التهميش مجالات التعليم والصحة والعمل وتأهيل البنية التحتية. وما لا شك فيه أن الأشخاص ذوي الإعاقة هم الأكثر انكشافا للفقير وتعرضا للعنف. وتهدف هذه الدراسة إلى فهم الآراء والمواقف الكامنة للفلسطينيين إزاء الأشخاص ذوي الإعاقة والتحديات التي تواجههم على صعيد مجتمعي وثقافي واقتصادي وسياساتي. وبالأخص الفئات المهمشة منهم كالنساء والأطفال واللاجئين.

ميّز الباحثون بين أربعة نماذج لفهم قضية الإعاقة أو التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة من خلالها. وهي: النموذج الخيري: حيث يتم التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة من منظور خيري بحت مرتبط بمفهومى الشفقة والإحسان. والنموذج الطبي: والذي يتعامل مع الإعاقة كمشكلة طبية، يجب معالجتها. أما النموذج الاجتماعي: فيعتبر قضية الإعاقة هي قضية مجتمعية تكمن في مدى قدرة الفرد ذي الإعاقة على التفاعل مع مختلف المكونات البيئية المادية والمؤسسية والاتجاهية. ومدى مساهمة هذا التفاعل السلبي في محدودية وصول الفرد لحقوقه وممارساته لحياته على قدم المساواة مع الآخرين. وأخيرا ينظر النموذج الحقوقي بطريقة لا يفرق بين الأشخاص. أكانوا من ذوي الإعاقة أم لا، في ممارسة كافة حقوقهم التي نصت عليها شرعة حقوق الإنسان.

منهجية الدراسة وعينتها

اعتمدت الدراسة على نهج بحثي قائم على المشاركة. من خلال جمع الروايات حول حياة وظروف الأشخاص ذوي الإعاقة وسطوة الثقافة على حياتهم وإقصائهم عن المشاركة والدمج. بجانب البيانات الكمية التي نحلل من خلالها مختلف المواقف والرؤى للمجتمع إزاء الأشخاص ذوي الإعاقة. كما تم إجراء مسح على مستوى الأسر الفلسطينية في الخيمات في لبنان والأراضي الفلسطينية حيث شملت عينة لبنان 907 أسرة فلسطينية، 880 عينة الأسر الفلسطينية في مخيمات الأراضي الفلسطينية. حيث تم إجراء العمل الميداني في لبنان من 2010/11/5-10/25، من قبل فريق من الباحثين والباحثات بعد تدريبهم مع المشرفين الميدانيين. بينما تم إجراء العمل الميداني ما بين 2010/10/26-20 في مخيمات الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتم المجموعات التحليلية: تم عقد خمس مجموعات تحليلية في لبنان مع فئات مجتمعية مختلفة (أشخاص ذوي إعاقة، مؤسسات، وخبراء). كذلك تم عقد أربع مجموعات تحليلية في الخيمات في الضفة الغربية وقطاع غزة (أشخاص ذوي إعاقة وأهالي). حيث تم عرض النتائج الرئيسية للدراسة ونقاشها معهم من أجل التعمق بشكل منهجي في التحليل من قبل وجهات النظر المختلفة، والخروج بتوصيات.

وصف العينة والسّمات العامة للمشاركين

الظروف السكنية

توصف الظروف السكنية في المخيمات بلبنان بأنها بالغة السوء، فالأبنية المشيدة عشوائيا متلاصقة تمنع دخول النور والتهوية إلى المنازل. كما أن الطرقات الداخلية ضيقة لا تتسع لمرور المركبات كالإسعاف والدفاع المدني. ولا تتسع الأزقة أحيانا لمرور الأشخاص. أما المساكن فان نسبة 28.4% عبارة عن شقق صغيرة في عمارات. أما النسبة الأعلى (62.5%) فهي مساكن مستقلة كانت براكيات قديمة تم سقفها بالاسمنت. أما المساكن في المخيمات الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فان 29% من المشاركين في المسح يسكنون في شقق في عمارات. وكانت النسبة الأكبر تسكن بيوت مستقلة حيث كان هذا حال 67.5%. ويسكن ما يقارب 4% في بيوت من زينكو أو خيم وكلهم يقيمون في قطاع غزة.

خصائص السكان

بلغ عدد أفراد الأسر المستجوبة في مخيمات لبنان 4630 فردا منهم 2266 من الذكور. وبهذا يكون معدل الذكورة 95.8. و متوسط عدد أفراد الأسرة 5.1 وهو معدل مرتفع قياسا على ما كان عليه عام 2007 والذي بلغ 4.5. وهو أيضا أعلى ما هو عليه في لبنان بدون المخيمات (3.4). كما بلغ عدد أفراد الأسر المستجوبة في مخيمات الضفة الغربية وقطاع غزة 6038 فردا منهم 3016 ذكرا و 3022 أنثى حيث كان عدد الذكور والإناث متساوي تقريبا. وبلغ متوسط عدد أفراد الأسرة 6.9 (6.3 فرد في الضفة الغربية. 7.2 فرد في قطاع غزة). ويرتفع هذا المعدل في المخيمات عن المعدل الوطني (5.8 فرد).

كما أظهرت النتائج أن المستوى التعليمي لأرباب الأسر في مخيمات لبنان. هو أعلى ما هو عليه لدى ربات الأسر. إذ بلغت نسبة الأمية بين أرباب الأسر 11.4% بينما ترتفع هذه النسبة إلى 14.8% بين ربات الأسر. وبلغت نسبة حملة البكالوريوس 6.3% بين أرباب الأسر وتنخفض إلى 2.4% بين ربات الأسر. وفي مسح مخيمات الأراضي الفلسطينية المحتلة. أظهرت النتائج أن المستوى التعليمي لأرباب الأسر أيضا هو أعلى في مخيمات الضفة الغربية وقطاع غزة ما هو عليه لدى ربات الأسر. إذ بلغت نسبة الأمية بين أرباب الأسر 6% بينما ترتفع هذه النسبة إلى 8% بين ربات الأسر. وبلغت نسبة حملة البكالوريوس 14.4% بين أرباب الأسر وتنخفض إلى 9% بين ربات الأسر. وأكثرية ربات الأسر إما بتعليم أساسي 42%. أو بتعليم ثانوي 28%. فيما تبلغ هذه النسب عند أرباب الأسر 38% للتعليم الأساسي. و 26% للتعليم الثانوي.

ومن حيث النشاط الاقتصادي فان 71% من أرباب الأسر هم من العاملين بوقت كامل أو جزئي. بينما لا تتجاوز هذه النسبة 12.2% بين ربات الأسر. أما نسب البطالة فهي متدنية (4%) بين أرباب الأسر. وشبه معدومة بين ربات الأسر. أما في مخيمات الأرض الفلسطينية المحتلة بأنها اقل. حيث بينت النتائج أن 55% من أرباب الأسر هم من العاملين بوقت كامل أو جزئي. بينما لا تتجاوز هذه النسبة 7% بين ربات الأسر. أما نسب البطالة فهي عالية (4%) بين أرباب الأسر حيث تصل إلى 17%. وشبه معدومة بين ربات الأسر. وكما هو واضح فان الغالبية العليا من ربات الأسر متفرغات للأعمال المنزلية (87.2%).

خصائص العينة ذات الصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة

بلغ عدد الأسر التي جُذ فيها شخصا واحدا على الأقل من ذوي الإعاقة 255 أسرة. والتي تضم شخصين على الأقل 37 أسرة. والتي تضم 3 أشخاص على الأقل أسرتان. وأسرة واحدة فيها أربعة أشخاص. ومثلها فيها خمسة أشخاص من ذوي الإعاقة. وبذلك يكون عدد الأشخاص ذوي الإعاقة في عينة مخيمات لبنان 296 شخصا موزعين على 255 أسرة. وهذه الأسر تضم 4630 شخصا.



أما بالنسبة لواقع الحال في مخيمات الأرض الفلسطينية المحتلة فكانت كالتالي: حيث بلغ عدد الأسر التي جُذ فيها شخصا واحدا من ذوي الإعاقة 265 أسرة، والتي تضم شخصين 37 أسرة، والتي تضم 3 اشخاص 9 أسر، وأسرة واحدة فيها أربعة أشخاص. وبذلك يكون عدد الأشخاص ذوي الإعاقة في عينة مخيمات الأراضي الفلسطينية 312 شخصا موزعين على 265 أسرة وهذه الأسر تضم 6038 شخصا. وبهذا تكون:

- نسبة الأسر التي يوجد فيها شخص واحد ذو إعاقة على الأقل 29.1% من مجموع الأسر.
- نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة إلى مجموع السكان 5.2% قياسا لمجتمع الدراسة في المخيمات في الأرض المحتلة.

ويشكل الأشخاص ذوو الإعاقة الحركية أعلى نسبة (38.5%) بينهم، تليها نسبة 20.6% من لديهم إعاقة مركبة (أكثر من إعاقة)، ثم بفوارق بسيطة: الأشخاص ذوو الإعاقة البصرية 14%، والأشخاص ذوو الإعاقة السمعية 10.4%، والأشخاص ذوو الإعاقة الذهنية 12.5%. وأخيرا الأشخاص ذوو الإعاقة النطقية 4%. وجاءت النتائج متقاربة مع الواقع في المخيمات الفلسطينية في لبنان، حيث شكل الأشخاص ذوو الإعاقة الحركية أعلى نسبة (38.7%) بينهم، تليها نسبة 25.4% من لديهم إعاقة مركبة (أكثر من إعاقة)، ثم بفوارق بسيطة: الأشخاص ذوو الإعاقة البصرية 5%، الأشخاص ذوو الإعاقة الذهنية 11.7%، الأشخاص ذوو الإعاقة السمعية 7.4%، وأخيرا الأشخاص ذوو الإعاقة النطقية 4.3% والملفت في توزيع الأشخاص ذوي الإعاقة أن النسبة الأعلى هي من الذكور (60%)، ولم تختلف النتيجة عن ذلك في المخيمات في الأرض المحتلة حيث كانت أيضا النسبة الأعلى هي من الذكور (63%).

أما من حيث توزيعهم على الفئات العمرية فإن النسب متقاربة لمن جاوزا العشرين من العمر إلا أن نسبة 38.4% منهم بعمر اقل من 20 سنة، أما من حيث توزيعهم على الفئات العمرية في مخيمات الأرض المحتلة، فإن النسبة متقاربة لمن جاوزا سن العشرينات من العمر، إلا أن نسبة 28.8% منهم بعمر اقل من 20 سنة، و25.2% منهم في سن العشرينات.

وهذا يعني ارتفاع نسبة الأشخاص الذين تعود إعاقتهم لعوامل خلقية أو ناجمة عن أمراض في الطفولة، وبالفعل هذا ما يبينه الجدول التالي، حيث جُذ أن نسبة 72% من الأشخاص ذوي الإعاقة تعود إعاقتهم إلى أسباب مرضية أو خلقية (وراثية)، وقد كانت النتائج أيضا متقاربة مع ذلك في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث تعود الأسباب الرئيسية للإعاقة إلى الأسباب المرضية أو الخلقية (الوراثية) بشكل رئيسي، حيث جُذ أن نسبة 77.8% من الأشخاص ذوي الإعاقة تعود إعاقتهم إلى أسباب مرضية أو خلقية (وراثية) أو بسبب الحمل والولادة.

يشكل الملحقون دراسيا نسبة 26% من الأشخاص ذوي الإعاقة، وبديهي أن يكونوا من صغار السن، من بينهم 40% في المدارس العامة، والباقي 60% في مدارس خاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، ومقارنة مع المخيمات الفلسطينية في لبنان ترتفع نسبة الالتحاق في التعليم للأشخاص ذوي الإعاقة لتصل إلى 34.9% في مخيمات الأرض الفلسطينية المحتلة، ومن الملحقين في التعليم يلتحق من بينهم 68.2% في المدارس العامة، والباقي 31.8% في مدارس خاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، وهذا معاكس تماما لواقع المخيمات الفلسطينية في لبنان.

المعرفة بالإعاقة وأحوال الأشخاص ذوي الإعاقة

ينظر مجتمع الخيّمات إلى الشخص ذو الإعاقة على أنه شخص لديه نقص ما، يتسم بعدم القدرة على القيام بعمل يقوم به الشخص بدون إعاقة وهو بحاجة لمساعدة الآخرين فهو غير طبيعي وأحياناً (مجنون). لديه صعوبات في الوصول إلى الخدمات العامة، ويعامل شعبياً باستهزاء وعدم مبالاة، فهو مهمش. وينظر إليه نظرة دونية لأن الإعاقة عيب لا يجب أن تظهر على العالم، وهناك عائلات لا تفصح عن وجود أشخاص ذوي إعاقة بين أفرادها. ويشكلون مادة للتسلية والضحك والتخويف. أما النتائج الإحصائية فقد بينت أن الإعاقة تُفهم أولاً بمظهرها الجسدي، ثم بالقصور عند الشخص في أداء وظيفة ما من وظائف أعضاء الجسد (75.6%). فهي قيود ناجمة عن الصعوبة في القدرة على أداء نشاط مقارنة مع ما يعد طبيعياً بالنسبة للأشخاص الآخرين (71.7%).

ترتفع النسبتان المرتبطتان بذات المفهومين لدى عينة لاجئي الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغت النسبة للمفهوم الأول "القصور عند الشخص في أداء وظيفة ما من وظائف أعضاء الجسد" 84%. وللمفهوم الثاني "قيود ناجمة عن الصعوبة في القدرة على أداء نشاط مقارنة مع ما يعد طبيعياً بالنسبة للأشخاص الآخرين" 78%.

ويرتبط بالأذهان الخلقية من الإعاقة: أنها "امتحان خلقها الله وليس أمامنا إلا التعامل معها بالصدقة": يوافق على هذه المقولة (61%) ويوافق إلى حد ما (21%) وهذه النسبة العالية تعكس النموذج الخيري السائد في المجتمع لدى التعامل مع قضية الإعاقة.

أما الصورة النمطية عن الأشخاص ذوي الإعاقة فهي أن أغلبيتهم تستخدم الكراسي المتحركة: وافق 32% من المستجوبين على أن هذه هي الصورة، ومثلها تقريباً يوافق إلى حد ما، وعندما نتحدث مع شخص ذو إعاقة سمعية علينا أن نتحدث بصوت عال: يوافق 71.2% على هذا الرأي ويوافق 16.6% إلى حد ما. وكذلك عندما لا يفهم شخص ذي إعاقة سمعية ونطقية «أصم» ما نقوله للمرة الأولى علينا أن نكرر الكلام حتى يفهم: يوافق 66%، ويوافق إلى حد ما 22%.

وتعتقد الغالبية العظمى من المستجوبين عند القيام بمساعدة أشخاص ذوي إعاقة أن علينا دائماً سؤالهم عما يؤلمهم أو يضايقهم كي لا نفعله، وأنهم بحاجة إلى خدمات ومدارس خاصة خلافاً لمفهوم إدماجهم في المجتمع. وأن الشخص ذو الإعاقة البصرية يتمتع بحواس خارقة تعوضه عن إعاقته البصرية: يوافق 66% ويوافق إلى حد ما 25%. وهنا يتفق لاجئو الأراضي الفلسطينية، في النقطتين الأولى والثانية، مع ارتفاع النسبة فيما يتعلق بالصورة السائدة بتمتع ذوي الإعاقات البصرية بحواس خارقة لتصل إلى 83% موافق، و14% موافق إلى حد ما.

وبالمقابل فإن الأغلبية لا توافق على أن الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية «العقلية» يشكلون خطراً على الآخرين. (وعلى خلاف ذلك فإن قلة تصل إلى 19% لدى لاجئي الأراضي الفلسطينية المحتلة لا يعتبرون أن الأشخاص ذوي الإعاقات الذهنية يشكلون خطراً على من حولهم). ورغم بعض التباينات التي تكاد لا تُذكر بين مستجوبي مخيمات اللجوء الفلسطينية في لبنان ومخيمات الأراضي الفلسطينية المحتلة، إلا أن الآراء في مجملها تركز على الصعوبة التي لدى الشخص ذي الإعاقة متجاهلاً مختلف العوامل والمكونات المجتمعية الأخرى. وكان تلك الصعوبة هي المؤثر والمتأثر في الوقت ذاته، إضافةً، فإن



معظم الأحكام المسبقة والصور النمطية المتصلة بهذه الفئة هي تكريساً للنموذج الفردي لتميل في الغالب إلى النموذج الطبي.

حسب آراء المستجوبين تعتبر مسيئة للأشخاص ذوي الإعاقة التعابير والنوعت التالية، وهي المستخدمة في كل من مخيمات لبنان ومخيمات الأراضي الفلسطينية المحتلة: شخص مشلول، شخص قعيد على الكرسي، شخص أعمى، شخص معاق، متخلف عقلياً، مكرسح، شخص مجنون، أطرش، اخرس، رجله (يده) مقطوعة، عاجز ما بقدر يعمل بشي، التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة، كلها تعابير تعتبر مسيئة بنسب عالية تتراوح بين 77% و95، فقط التعابير التي تعتبر مسيئة وإنما بنسب اقل هي: الشخص ذي الإعاقة %66، و الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة %25، وتجدر الإشارة هنا إلى أن المستجوبين في الغالب لا يملكون الحد الأدنى من الوعي بقضايا الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث الفروق بين النسب فيم يعتبر مسيئاً مرتبطة إلى حد كبير بوجود كلمة إعاقة أو ما يدل عليها، أي ليست نابعة من فهم حقيقي لهذا المفهوم.

السلوكيات الأسرية والاجتماعية تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة

التواصل مع الأشخاص ذوي الإعاقة

يتم التواصل عادة بين طرفين أو أكثر، وفي حالتنا بين طرفين، الأول هو المجتمع بمختلف تشكيلاته الاجتماعية التعاقدية أو الطبيعية من جهة، والثاني هو الشخص ذي الإعاقة كفرد من جهة أخرى. فما هي ملخص النتائج التي توصلت إليها الدراسة بهذا الخصوص؟

لا يحبذ الأشخاص ذوي الإعاقة الاختلاط مع الناس حسب رأي 39.4% من المبحوثين (وترتفع هذه النسبة إلى 44% في عينة لاجئي الأراضي الفلسطينية المحتلة، مع ارتفاعها في قطاع غزة إلى 48%. مقابل 37%)، وترى نسبة 32.4% انه من الصعوبة بمكان أن يقيم الشخص ذي الإعاقة علاقات اجتماعية مع الآخرين. وترى نسبة 42.7% أن هذا الأمر صحيح إلى حد ما. إلا أن نسبة عالية (83%) تقر بأن بعض الأصدقاء الذين يعرفونهم يقيمون صداقة مع أشخاص ذوي إعاقة.

وتذهب نسبة 65.3% إلى أن بعض الزملاء يذهب مع الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المطاعم والمنزهات (مع ارتفاع هذه النسبة في عينة لاجئي الأراضي المحتلة إلى 70%). وأن بعض الناس يشعرون أن صداقة الأشخاص ذوي الإعاقة يشكل عبئاً نفسياً عليهم (54.3%)، إلا أن هذه النسبة ترتفع إلى 63.5% بين المستجوبين من غير ذوي الإعاقة يقابلها نسبة 51.5% بين الأشخاص ذوي الإعاقة. وهناك نسبة (55.6%) لا تحجل من المشاركة في النشاطات الاجتماعية في صحبة أشخاص ذوي إعاقة (في حين تنخفض هذه النسبة لدى لاجئي الأراضي الفلسطينية المحتلة لتصل إلى 41%). كما اعتبرت نسبة 62.6% أن عليها أن تبذل كل جهد للتواصل مع الشخص ذي الإعاقة النطقية والسمعية. وقد يكون الفارق في النسب بين مستجوبي مخيمات اللجوء في لبنان ومستجوبي الخيميات في الأراضي الفلسطينية إلى جملة التعقيدات والتهميش والإقصاء الذي يعايشه الفلسطينيون في لبنان عامّة بغض النظر عما إذا كانت لديهم إعاقة أم لا. فهم لا يُعْتَبَرُونَ ولا بأي شكلٍ من الأشكال مواطنون من الدرجة الأولى على المستوى الرسمي الذي ينسحب بالضرورة ليطال الفرص المتاحة للشخص الفلسطيني في التعليم والعمل والوصول إلى الموارد والمصادر المختلفة.. الخ. والتي لا يحظى بها على قدم المساواة مع المواطن اللبناني إطلاقاً. الأمر الذي يجعل من ثقافة التهميش والإقصاء ظلاماً عاماً يشمل الجميع بالتساوي مع بعض الفروقات والتباينات التي تبرزها الاختلافات في الاحتياجات كنتيجة للتنوع الطبيعي والفروقات الفردية.



أما كيفية تعامل المجموعات التي يتواصل معها الأشخاص ذوي الإعاقة في حياتهم اليومية أو أثناء تلقيهم الخدمات: فإن العائلة تقع في مقدمة المتعاملين بشكل إيجابي مع الأشخاص ذوي الإعاقة (97%)، يلي ذلك الأصدقاء (87%)، يلي ذلك الباعة والجيران حوالي (57%)، وكلما ابتعدنا عن دائرة الأسرة والحي السكني تبدأ المعاملة الإيجابية للأشخاص ذوي الإعاقة بالتراجع: فسائقي سيارات الأجرة ينقسمون مناصفة بين متعامل بشكل سلبي ومتعامل بشكل إيجابي مع الأشخاص ذوي الإعاقة. و37% من موظفي المؤسسات الأهلية يتعاملون بشكل إيجابي مقابل 22% بشكل سلبي والباقي بشكل محايد. وبين موظفي القطاع الخاص والشركات هنالك 27% يتعاملون بشكل إيجابي مقابل 40% بشكل سلبي والباقي بشكل محايد. وتنخفض نسبة من يتعاملون بشكل إيجابي دائماً حسب رأي المستجوبين إلى 24% في المجالس المحلية والبلدية وموظفي الحكومة أي الجهات الرسمية صاحبة السلطة.

وترجع معظم التحديات فيم يتعلق بالتواصل مع الأشخاص ذوي الإعاقة وكافة الأفكار حول هذه القضية بالضرورة إلى انعكاس التوجهات التي تنتمي للنموذج الفردي على ممارسات العامة ومعتقداتهم. ففي الغالب لا تعطي الثقافة السائدة بمختلف السياسات المنبثقة عنها فرصة للأشخاص بدون إعاقة لأن يعيشوا تجربة دمج حقيقية مع الأشخاص ذوي الإعاقة يمكن من خلالها خلق توجهات شبيهة بالواقع المحيط بالأشخاص ذوي الإعاقة. وبناءً على ذلك، فإن معظم النتائج بهذا الشأن وغيره هي منبثقة عن صور نمطية موروثية وسياسة إقصاء يعتبر حصول الأشخاص على الخدمات التعليمية في مؤسسات ومدارس خاصة بهم هو أحد أشكال تلك السياسات.

تعرض الأشخاص ذوي الإعاقة للعنف

بالنسبة للتعرض للعنف، أظهرت النتائج أن الأشخاص ذوي الإعاقة يتعرضون بشكل أكبر للعنف من الأشخاص بدون إعاقة حسب رأي 67.5% من المستجوبين. ومن بين الأشخاص ذوي الإعاقة يتعرض الرجال ذوي الإعاقة أكثر من النساء ذوات الإعاقة حسب رأي 67.5% أيضاً. وتنطبق النسبة للنقطة الأولى لدى مستطلي الأراضي الفلسطينية المحتلة، فيما يرى نسبة 55% من لاجئي الأراضي المحتلة أن الرجال ذوي الإعاقة أكثر تعرضاً للعنف من النساء ذوات الإعاقة. وهنا جدر الإشارة إلى أن هذه النسب تعود دون شك للفرص المتاحة للذكور ذوي الإعاقة أن يخرجوا من المنزل ويمارسوا بعض شؤون حياتهم بشكل يسمح للأشخاص بدون إعاقة مصادفتهم على نحو أكثر من تلك الفرص التي تسمح لهم مصادفة الإناث ذوات الإعاقة، لينجم عن ذلك انعكاسات على النسب ذات الصلة بقضية العنف قد لا تتفق مع الواقع.

ومن بين الأشخاص ذوي الإعاقة يتعرض للعنف الأطفال (الصغار) ذوي الإعاقة أكثر من الكبار (البالغين) ذوي الإعاقة حسب رأي 53% من المستجوبين. فيما ترتفع نسبة من يرون أن الأطفال ذوي الإعاقة يتعرضون أكثر من غيرهم للعنف في عينة الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى 60%.

وجاءت نتائج عينة لاجئي الأراضي الفلسطينية المحتلة، لتعكس نسبة أكبر من شاهدوا شخصا ذي إعاقة يتعرض للعنف (56%)، أما الجهة الممارسة للعنف فجاءت بدرجة أولى ناس الحي 47%، فالشارع 30%، ثم الأسرة 17%، وأخيراً من قبل الزملاء 6%. ونلاحظ أن الاختلاف الأبرز في نسبة 10% تضاف لعنف الأسرة قياساً بعنف الزملاء في الأراضي الفلسطينية المحتلة مقارنة بمخيمات لبنان.

أما شكل العنف الذي يتعرض له الشخص ذي الإعاقة فإن النسبة الأعلى (48%) تعرضت لعنف لفظي، ونسبة 44% لعنف جسدي، ونسبة 4% فقط تعرضت لعنف جنسي لفظي، ونسب مماثلة

تعرضت لتحرش جنسي باللفظ. ولا يختلف نوع العنف الممارس ونسبته بين عينتي مخيمات لبنان. ومخيمات الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ومن بين الأشخاص ذوي الإعاقة شوهد يتعرض للعنف هم الأشخاص ذوو الإعاقة الذهنية (العقلية) بنسبة 70% تقريباً. تليها نسبة 11.4% من الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية. ثم الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية والأشخاص ذوي الإعاقة السمعية والأشخاص ذوي الإعاقة النطقية بنسب ضئيلة تتراوح بين 2 و 4%. وهنا تظهر جلياً العلاقة بين نوع الصعوبة وما يرافقها من افتراضات وممارسات من قِبَل المستجوبين. حيث الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية هم الأكثر تهميشاً وعرضه للممارسات السلبية كرد فعل طبيعي لفكرة أنهم الأكثر ضعفاً والأقل قدرةً على الدفاع عن أنفسهم بغض النظر عن الطريقة.

قضية الإعاقة من المواقف إلى الحقوق

التحديات والأعباء

تأتي التكلفة المالية العالية في الاحتياجات والرعاية للأشخاص ذوي الإعاقة في مقدمة الأعباء والتحديات التي تواجهها الأسرة (98%). كما أن هنالك تحديات ماثلة كالتحديات النفسية والتسهيلات داخل المنزل والتي تتلاءم مع احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة. والتحديات في حركة الأبناء ذوي الإعاقة داخل الحي السكني. والتحديات في الزواج (84%). يلي ذلك وبنسب عالية أيضاً التحديات في القدرة على التواصل مع المؤسسات. وتلك التي تواجه الأسرة في التواصل وإقامة علاقات مع أسر أخرى من المجتمع (68%). وتبقى التكلفة المالية العالية في الاحتياجات والرعاية للأشخاص ذوي الإعاقة في طليعة التحديات المشار إليها أعلاه (59%).

أما في عينة الأراضي الفلسطينية المحتلة فلم يختلف الأمر كثيراً عما جاء في عينة مخيمات لبنان. إذ اعتبر 95% من المشاركين أن من أهم التحديات التي تواجه الأسر في موضوع الإعاقة هي التحديات والأعباء المالية. يلي ذلك التحديات النفسية بنسبة 93%. وتحديات الزواج بنسبة 86%. وبدرجات أقل تحديات التواصل والتسهيلات المنزلية والحركة في الحي والتواصل مع المؤسسات وبنسب تتراوح بين 67%-84%.

تحمل النساء وبخاصة الأمهات في الأسرة سواء كانت أمّاً أم زوجة (82%) مسؤولية التواصل والتعاطي مع احتياجات الشخص ذو الإعاقة. مقابل 13% تكون هذه المسؤولية على عاتق الأب أو الزوج. وقد أجمع جميع المشاركين والمشاركات في اللقاءات والورشات المختلفة بأن الدور الأساسي يقع على عاتق الأم بشكل رئيسي. ما يبرز وبشكل واضح ما يقع على عاتق النساء بغض النظر عن وجود صعوبة لديهن أو عدمه من مسؤوليات تختلف في مضمونها عن تلك التي يتحملها الرجل في الأسرة التي لدى أحد أفرادها شخص ذا إعاقة. وهذه الحقيقة لا بد وأن يكون لها أثر على حياة الأشخاص ذوي الإعاقة قد تتجلى ما يمكن أن يطرأ من تدخلات على هوية الشخص ارتباطاً بتجربة التواصل المحكومة بعواطف أمومية أو تلك العواطف التي قد تحكم العلاقة الزوجية.

الموقف المجتمعي من الإعاقة: عدم تقدير القدرات، والتضييق على الفرص المتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة

تفترض الغالبية العظمى أن المدارس الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة هي الأنسب لهم (75%).



وفي سوق العمل. أجاب 26.6% من المستجوبين بان صاحب العمل لا يمكن أن يوظف هذا الشخص بسبب عدم قدرته على التواصل مع زملائه والمراجعين. بينما ترى نسبة 71% انه كان على صاحب العمل أن يعامله كباقي زملائه ويمنحه الفرصة كغيره للمقابلة ولو من خلال مترجم لمن لديهم صعوبة في النطق والسمع. ويؤكد هذا الاتجاه الإجابات حول ثقة المجتمع بقدرة الأشخاص ذوي الإعاقة على العمل التي توزعت كما يلي: 25% نعم هنالك ثقة و 75% لا ثقة بهم. علما بان الإجابة على السؤال ما اذا كان الأشخاص ذوي الإعاقة قادرين على العمل في شتى المجالات كانت الإجابات: 55% غير صحيح و16.3% صحيح و 29% صحيح إلى حد ما. وإذا فرض على صاحب العمل أن يوظف شخصا ذي إعاقة. أي الجنسين يفضل؟ جاءت الإجابات أن الأفضلية للذكور ذوي الإعاقة وذلك بنسبة 84%.

وأخيرا ترى الأغلبية الساحقة من المستجوبين 93% أن صاحب العمل يفضل أن يوظف شخصا بدون إعاقة على آخر ذي إعاقة. لان تشغيل أشخاص ذوي إعاقة سيؤثر سلبا على إنتاجية العمل (44.2%). او لأنه لا يوجد تسهيلات عند صاحب العمل لاستيعاب الشخص ذي الإعاقة (32.5%). او لأن تشغيل الشخص ذي الإعاقة سيكون مكلفا (16.5%). وفي هذا الصدد. تثيرُ النسب ازدواجية ذات دلالات عميقة حول توجهات العامة فيم يتعلق بحق الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل. وكأنه لا مانع لديهم في أن يحظى الشخص ذو الإعاقة بفرصة المحاولة على أن لا يتجاوزون ذلك.

أما لجهة مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في النشاطات العامة الاجتماعية وثقة المجتمع بقدرتهم على ذلك فان الثقة كانت عالية لجهة المشاركة في النشاطات الثقافية (رقص. غناء. مسرح. تمثيل) (68%). والمشاركة في المسيرات والاحتجاجات ضد الاحتلال (70%) والمشاركة في القرارات التي تخص الأسرة (56%). وكانت الثقة اضعف لجهة المشاركة في الانتخابات (40%). والمشاركة في القرارات التي تخص المجتمع (32%) والمشاركة في تحديد أولويات المجتمع (28%) فقط.

ولجهة تولي الأشخاص ذوي الإعاقة مناصب عامة فان نسبة 34% من المستجوبين ترى أن بإمكانهم أن يكونوا وزراء. ونسبة 37% أن بإمكانهم أن يكونوا أعضاء مجلس تشريعي. بينما ترى نسبة مرتفعة 60.6% انه يمكن أن يكونوا أصحاب مصلحة (محل تجاري). ونسبة 56.4% أن يكونوا مدراء لمؤسسات مختلفة. وهنالك نسبة 8% ترى أن بإمكانهم أن يكونوا مهنيين (معلمين. مهندسين). ونسبة 37% ترى أن بإمكانهم أن يسافروا للمشاركة في مؤتمر أو الدراسة خارج الأراضي اللبنانية. وهنا يمكن القول أن الموروثات الثقافية تلعب دورا هاما في إقصاء الأشخاص ذوي الإعاقة.

هامش ضيق للفرص المتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة

أظهرت النتائج أن نظرة الناس والمجتمع ودور الأسرة يعيق وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الخدمات المختلفة حسب رأي الغالبية العظمى من المستجوبين. وهذا يعني أن المجتمع لا يزال دون المأمول منه في التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة. فهو أن لم يكن من المعوقات فانه على الأقل منصرف عن هموم ومشكلات الأشخاص ذوي الإعاقة. ويعزز قولنا هذا النسبة العالية (70%) التي تجد أن هنالك حالة من العزل وعدم الاعتراف بالإعاقة من قبل المجتمع تعيق وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الخدمات المختلفة. وكذلك نظرة التمييز في المجتمع بين الجنسين والتي سبق أن اشترنا إليها. ومن المعوقات الأساسية التي تعيق وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الخدمات المختلفة مكان سكن الشخص ذي الإعاقة وغياب التسهيلات والمواءمة في البنية التحتية المتقدمة في الجيميات. و نظرة وتعامل المؤسسات العاملة في المحيط. وهنا تظهر العلاقات التي طمحت هذه الدراسة إلى إبرازها ما بين التوجهات العامة للمستجوبين نحو الإعاقة كمفهوم وواقع ومدى انعكاس هذه التوجهات على الفرص والحقوق

والخدمات التي يواجه الأشخاص ذوو الإعاقة تحديات وصعوبات معقدة في الوصول لها والحصول عليها إذا ما قورن ذلك بغيرهم من الأشخاص بدون إعاقة.

التمييز حسب النوع الاجتماعي

بالنسبة للالتحاق المدرسي تعطي الأسر الفلسطينية الأولوية للأولاد على البنات بنسبة 84% كما تعطي الأولوية للبنات والبنات بدون إعاقة على الأبناء والبنات ذوي الإعاقة بنسبة 85%. كما تعطي الأولوية بالنسبة للالتحاق المدرسي للذكور ذوي الإعاقة على الإناث ذوات الإعاقة بنسبة 87.5%. وهي كما لاحظنا نسب عالية. أما في عينة لاجئي الأراضي الفلسطينية المحتلة، فجاءت النسب لتعكس قدرا أقل من الانحياز الجندي مقارنة بعينة مخيمات لبنان. وإن بقيت تعكس فجوة كبيرة لصالح الذكور على الإناث، إذ عبر 74% أن الأولوية تعطى للذكور على الإناث فيما يتعلق بالتعليم. أما عندما يتعلق الأمر بالإعاقة فإن الأولوية لدى 82% للذكر ذي الإعاقة.

ولا يختلف الأمر كثيرا في المفاضلة بين الذكور ذوي الإعاقة والإناث ذوات الإعاقة: فالأفضلية دائما للذكور في التعليم حسب رأي 76.5% وفي العمل (85%) والمشاركة في الأحزاب السياسية (92%) والمشاركة في الانتخابات (78.3%) والقدرة على الخروج من المنزل (77.7%) وتنخفض هذه النسبة إلى 60% لجهة المشاركة في النشاطات المجتمعية. وإلى 51% بالنسبة للذهاب مع أفراد الأسرة للمشاركة في نشاطات ترفيهية، وتصبح الأفضلية للإناث (61.1%) فقط في مجال الذهاب للتسوق مع أفراد الأسرة. لتظهر جليّة كافة المؤثرات السلبية والانعكاسات المقلقة التي تفرزها الثقافة السائدة في توجهاتها وممارساتها التي تزيد وتضاعف الإقصاء والتهميش الذي تُعانيه الإناث ذوات الإعاقة. الأمر الذي يُبقي على العديد من تفاصيل حياتهن داخل دوائر الجهول ومربعات الحرمان. فالنتائج بهذا الخصوص مُريكة يلا شك إلى ذلك الحد الذي يجعل من هذه الفئة خارج درجات المواطنة بكل أنواعها.

فيما تبين النتائج لعينة لاجئي الأراضي الفلسطينية المحتلة ارتفاع نسبة الأولوية للرجل ذي الإعاقة أكثر بكثير مما عكسته النتائج في مخيمات لبنان. إذ جاءت النتائج كالتالي بالنسبة لأولوية الذكور: التعليم 83%. العمل 92%. المشاركة في الأحزاب السياسية 93%. المشاركة في الانتخابات (92%). القدرة على الخروج من المنزل (94%). المشاركة في النشاطات المجتمعية (86%). الذهاب مع أفراد الأسرة للمشاركة في نشاطات ترفيهية (82%). الذهاب للتسوق مع أفراد الأسرة 82%.

حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

بينت النتائج الإحصائية أن نسبة 54.4% من بين المستجوبين من غير ذوي الإعاقة صرحوا بان القوانين والأنظمة المعمول بها تساهم بشكل كبير في الحد من وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الخدمات المختلفة. بينما بلغت هذه النسبة 40.4% فقط بين المستجوبين من ذوي الإعاقة. وهذا يعني أن هؤلاء الآخرين لا يعوّلون كثيرا على الجانب الحقوقي كونهم خارج نطاق سلطة القوانين الفلسطينية. ولا يتوقعون شيئا من القوانين اللبنانية المتعثرة التطبيق على اللبنانيين من ذوي الإعاقة، فكيف بالفلسطينيين منهم؟ هذا إضافة إلى همومهم اليومية في الدواء والعلاج وتأمين الأدوات المساعدة التي تشكل أولوية على كل ما عداها من تطلعات معنوية أو حقوقية.

أما الحال في الأراضي الفلسطينية، فيختلف قليلا نظرا لوجود قانون خاص بحقوق الأشخاص المعوّقين مقرر منذ 1999. وذلك رغم أن الذين يعرفون به من بين عينة اللاجئيين هم 15% فقط (ومن بين الأشخاص ذوي الإعاقة منهم 19%). إلا أن غالبيتهم 65% يرون أن القوانين والأنظمة المعمول بها في الأراضي

الفلسطينية تسهم بشكل كبير في وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الخدمات (مع ارتفاع هذه النسبة بين اللاجئين في الأراضي الفلسطينية من الأشخاص ذوي الإعاقة لتصل إلى 77%).

قول أخير

يعاني الأشخاص ذوي الإعاقة تهميشا مضاعفا بسبب اللجوء أولا ثم الإعاقة ثانيا. وتتضاعف عوامل التهميش تبعا للنوع الاجتماعي. وما لا شك فيه أن الأشخاص ذوي الإعاقة هم الأكثر انكشافا للفقر وتعرضا للعنف.

وإن ابرز ما يمكن استنتاجه أيضا من هذه الدراسة أنه ليس هنالك من فروقات تستحق الذكر في المواقف والآراء والسلوكيات بين الذكور والإناث إزاء الأشخاص ذوي الإعاقة. وكذلك في فهم الإعاقة والتعامل معها. وهذا الأمر ينسحب على مختلف الفئات العمرية للمستجوبين. ومستواهم التعليمي مع فروقات بسيطة بين الأميين والجامعيين. وكذلك ينطبق الأمر على مستوى معيشة الأسرة. أو دخلها الشهري.

ينظر المجتمع موضوع الدراسة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل سلبي. أنهم شئ مختلف. يثير الشفقة ويستدعي الإحسان؛ فالإعاقة تجعلهم غير قادرين على ممارسة حياتهم كالآخرين. ومشكلتهم هي مشكلة صحية فردية يجب التعامل معها ضمن نطاق الأسرة. كما بينت الدراسة أن هنالك جهلا واسعا بالأوضاع الصحية والنفسية للأشخاص ذوي الإعاقة. والصورة النمطية السائدة عنهم هي الشخص الذي يستخدم كرسيًا متحركًا. ويحتاج لمساعدة الآخرين في التنقل وقضاء الحاجات المختلفة. إنه النموذج الفردي الذي يجمع بين النموذجين الخيري والطبي.

وإذا كان الكثير يقيم علاقات صداقة مع أشخاص ذوي إعاقة. فإن المجتمع يرى أن الشخص ذي الإعاقة يصعب عليه التواصل مع الآخرين. والسبب يعود إلى المجتمع نفسه الذي ينأى عن هذا التواصل بسبب العبء النفسي المترتب عليه.

وفي الأسرة لا تزال الأفضلية في التعليم للذكور على الإناث. وكذلك الأفضلية للأشخاص بدون إعاقة على الأشخاص ذوي الإعاقة. وكذلك الأفضلية للكبار على الصغار. وبهذا يكون الإقصاء والتهميش للذكور ذوي الإعاقة. ويكون مضاعفا للإناث ذوات الإعاقة. وأقصى درجات التهميش للأطفال ذوي الإعاقة وخاصة الإناث من بينهم. وتنسحب هذه الأفضلية في التعليم على المشاركة في النشاطات المجتمعية والترفيهية للأسرة.

وأتبنت النتائج أن الثقة ضعيفة بقدرات الأشخاص ذوي إعاقة في مجال العمل. وإنما أفضل قليلا بالنسبة للمشاركة في الشؤون العامة كالانتخابات والأحزاب السياسية. وهذه الثقة الضعيفة تمنح للذكور بشكل أساسي. وهي تنسحب أيضا على قدرتهم في تولي المناصب العامة كالوزارة وعضوية مجلس الشعب؛ إنه الإقصاء للإناث وشبه الإقصاء للذكور عن سوق العمل وتولي المراكز القيادية.

يعاني الأشخاص ذوو الإعاقة من صعوبات وتحديات. مصدرها عدم توفر الخدمات الكافية خاصة في مجتمع اللاجئين في لبنان. الذي يترجم بعدم الرضا عن المؤسسات الناشطة في مجال الإعاقة. الأمر الذي يرتب على الأسرة أعباء مالية تعجز عن تغطيتها نظرا لضعف دخول الأسر عامة في مخيمات اللاجئين. والتحدي المهم أيضا هو في تغيير نظرة المجتمع للأشخاص ذوي الإعاقة وغياب التسهيلات في الحركة سواء في المساكن أو الطرقات ووسائل النقل.



ومن الجدير بالذكر هو أن الثقة بالقوانين ذات العلاقة بالأشخاص ذوي الإعاقة هي أقل في مخيمات اللجوء في لبنان منها في مخيمات اللجوء في الأراضي الفلسطينية مما يؤثر على أن انعكاس القانون وإن كان ضمن الحد الأدنى من المطلوب على حياة الأشخاص ذوي الإعاقة له الأثر على ثقة الأشخاص ذوي الإعاقة بالنظام العام. ولربما يعود السبب في الأصل إلى محدودية الخدمات ترافقها محدودية في الوصول والحصول على الحقوق من قِبَل الأشخاص ذوي الإعاقة. الأمر الذي يعكس فجوة حقيقية بين الأشخاص ذوي الإعاقة من جهة والتمتع بالمواطنة الكاملة على قدم المساواة مع الآخرين من جهةٍ أخرى. مما يثبت بأن قضية الإعاقة في كِلا المنطقتَيْن بحدّة أكبر في مخيمات اللجوء في لبنان هي أبعد ما يكون عن كونها قضية حقوقية تنموية.



القسم الأول: مدخل إلى الدراسة

1.1 المقدمة

في ظل المعاناة التي يعيشها اللاجئون الفلسطينيون في لبنان، وما يعانيه اللاجئون أيضا في الأرض الفلسطينية المحتلة، يعاني ويعيش الأشخاص ذوي الإعاقة تهميشا مضاعفا بسبب اللجوء أولا ثم الإعاقة ثانيا. وتتضاعف عوامل التهميش تبعا للنوع الاجتماعي. ففي المجتمع الذكوري، كما هو الحال هنا، تصبح النساء والأطفال من أضعف الفئات الاجتماعية. يضاف إلى ذلك النظرة السلبية في الثقافة المحلية التي تساهم في إقصاء وتهميش الأشخاص ذوي الإعاقة والحد من مشاركتهم. وبطال التهميش الحد الأدنى من المقومات الحياتية وصولاً إلى مجالات التعليم والصحة والعمل وتأهيل البنية التحتية، وما لا شك فيه أن الأشخاص المعوقين هم الأكثر انكشافا للفقر وتعرضا للعنف. وقد ميّز الباحثون بين أربعة نماذج لفهم قضية الإعاقة أو التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة من خلالها، وهي، النموذج الخيري: حيث يتم التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة من منظور خيري بحث مرتبط بمفهومي الشفقة والإحسان. والنموذج الطبي: والذي يتعامل مع الإعاقة كمشكلة طبية أو صعوبة صحية، يجب معالجتها. أما النموذج الاجتماعي: فيعتبر قضية الإعاقة تقع على عاتق المجتمع نفسه، حيث الثقافة السائدة والبيئة المادية والنظم المؤسساتية والنظام العام جميع هؤلاء يعتبرون معيقات تحول دون وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى كافة الميادين الحياتية والفرص والخدمات المتاحة على قدم المساواة مع الآخرين. وأخيرا ينظر النموذج الحقوقي إلى قضية الإعاقة على أنها قضية حقوقية تنموية بحيث لا يقبل هذا النموذج بتجزئة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أو فصلها عن حقوق الإنسان.

والحقيقة إن النماذج الأربعة تتقاطع في بعض محدداتها الرئيسية: فالنموذجين الطبي والخيري جُمعتهما النظرة الفردية إلى الأمور، أي أن قضية الإعاقة هي قضية الفرد بشكل شخصي وان المشكلة تتعزز لديه. في حين يتسم النموذجان الاجتماعي والحقوقي بالنظرة الشمولية للمجتمع والإنسان فيه. وان قضية الإعاقة قضية مجتمعية. تتعزز الإعاقة من خلال سلبية المجتمع وقيمه ونظرتة لقضية الإعاقة. وهذا يعزز تهميش الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال القيم السائدة في المجتمع ونظرتة السلبية لقضية الإعاقة.

تهدف هذه الدراسة إلى فهم الآراء المواقف الكامنة للفلسطينيين إزاء الأشخاص ذوي الإعاقة والتحديات التي تواجههم على صعيد مجتمعي وثقافي واقتصادي وسياساتي. وبالأخص الفئات المهمشة منهم كالنساء والأطفال واللاجئين. واقتراح السياسات التي بإمكانها التغيير لحل مشكلة التهميش والإقصاء للأشخاص ذوي الإعاقة. وذلك عبر التعرف على أثر التوجهات العامة حول الإعاقة على حياة الأشخاص ذوي الإعاقة وعلى محيطهم الاجتماعي. وقد تم تناول الموضوع عبر المحاور التالية:

- المحيط الأسري للأشخاص ذوي الإعاقة، الذي يشمل التجمع السكني وطبيعة المسكن. ودخل الأسرة وعدد أفرادها، والمستوى التعليمي لكل من رب وربة الأسرة. إضافة إلى حالة النشاط الاقتصادي لكل منهما.
- التعرف على النوع الاجتماعي للشخص ذي الإعاقة وعمره وسبب إعاقته، وحاجته إلى العلاج أو التأهيل العلاجي، والحالة التعليمية، وعلاقة البالغين منهم بالقوى العاملة.
- التعرف على آراء ومواقف الفلسطينيين الراشدين حول عدد من القضايا المتصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة، كالتواصل معهم والوصول إلى الخدمات المتعلقة بهم، والمؤسسات الأهلية والرسمية



والدولية مقدمة الخدمات، والتمييز المحف بحق الأضعف منهم نعني الأطفال والنساء، وتعرضهم للعنف بمختلف مظاهره.

• وأخيراً، تعقد الدراسة بعض المقارنات الرئيسية بين الشريحة الأساسية في هذه الدراسة، وهي اللاجئين في الخيمات الفلسطينية بלבنا، بشريحة الخيمات في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وتنطلق الدراسة من إشكالتين، الأولى، يعاني الأشخاص ذوي الإعاقة من تحديات على مستوى الثقافة السائدة في المجتمع لجهة النظرة السلبية للإعاقة، إذ يتم التعامل معهم كأشخاص يختلفون عن أقرانهم، وتسود في المجتمع النظرة الإنسانية التي ترى في الإعاقة مشكلة فردية تستوجب الشفقة وبالتالي الإحسان لمعالجة المشكلة طبيياً، أي سيادة النموذج الخيري- الطبي في إدراك الإعاقة في الثقافة السائدة في مجتمع الدراسة.

تسود النظرة السلبية في مجتمع إزاء الأشخاص ذوي الإعاقة، التي تؤثر سلباً على إمكانية المشاركة في الشؤون العامة، وحاجتهم الدائمة إلى مساعدة من الآخرين في تسيير شؤونهم الخاصة.

الأشخاص ذوي الإعاقة يشكلون عبئاً نفسياً ومادياً على الأسرة.

تعتبر أسرة الشخص ذي الإعاقة أن لديها حالة يجب تفادي الخروج بها إلى العلن كالأماكن العامة والمنزهات والمناسبات الاجتماعية.

لا يميل الناس عامة إلى مصادقة الأشخاص ذوي الإعاقة والخروج معهم.

أما الإشكالية الثانية، فهي: يعاني الأشخاص ذوي الإعاقة من تحديات ومعيقات اجتماعية أهمها الإقصاء والتهميش والتمييز على أساس الإعاقة مما يعيق إدماجهم في المجتمع و الوصول إلى الخدمات؛ ويتفرع عنها القضايا التالية:

- يرى المجتمع أن هنالك قصوراً في التواصل عند الأشخاص ذوي الإعاقة، مما يعني عدم قدرتهم على المشاركة في الأنشطة المجتمعية والثقافية والرياضية.
- يعاني الأشخاص ذوي الإعاقة من الإقصاء الذي يستبعدهم عن سوق العمل.
- يعاني الأشخاص ذوي الإعاقة من الإقصاء والتمييز الجندي في مجال التعليم.
- الأشخاص ذوي الإعاقة هم أكثر عرضة للعنف الاجتماعي، وخاصة الفئات الأضعف منهم: النساء والأطفال.

وفي مطلق الأحوال فإن هذه الإشكاليات ستأخذ بعين الاعتبار أن المستجوبين يعبرون أحياناً عن موقفهم وآرائهم مباشرة، وأحياناً يفيدوننا عن الرأي العام من حولهم، والذي نعتقد انه يتضمن في الغالب آراءهم الشخصية المتماهية مع الرأي العام.

2.1 مراجعة الأدبيات

1.2.1 اللاجئون في لبنان

بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان حسب سجلات وكالة الغوث (الاونروا) في حزيران 2008، 416608 لاجئين، يضاف إليهم غير المسجلين وعددهم 35000 لاجئ، وفاقدهم الهوية والمقدرين بحوالي

3000 لاجئاً¹، وبذلك يكون المجموع 454608، أي ما يشكل حوالي 12% من سكان لبنان. موزعين في مخيمات اللاجئين وبعض التجمعات السكانية وفي أحياء فلسطينية لبنانية مختلطة.

يوجد في لبنان 12 مخيم فلسطيني وفقاً لتعريف وكالة الغوث²، ويعيش في هذه المخيمات 53% من اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في وكالة الغوث في لبنان، والباقي في التجمعات والمناطق المحيطة بالمخيمات.

أما توزيعهم على المخيمات الفلسطينية والتجمعات الأخرى فإنه يمكن استخلاصه من عينة الدراسة التي نفذها المشروع العربي لصحة الأسرة بالتعاون مع المكتب المركزي للإحصاء والمصادر الطبيعية الفلسطيني ومنظمات أخرى. والتي استهدفت الأوضاع الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للشباب وكبار السن في مخيمات وتجمعات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان³. وقد استخرجت العينة من المسح الشامل للسكان الفلسطينيين في مخيمات وتجمعات الفلسطينيين في لبنان الذي أجري عام 1999، فكانت مؤلفة من 2000 أسرة موزعة على المخيمات والتجمعات الفلسطينية حسب النسب التي يبينها الجدول رقم (1)، وهذه العينة الإحصائية يفترض أن تكون معبرة عن نسب التوزيع للفلسطينيين المقيمين في لبنان.

يمكن من خلال الجدول المذكور تبيّن أماكن التجمع الأساسية للاجئين الفلسطينيين في لبنان وهي مخيم عين الحلوة على أطراف مدينة صيدا، والذي يأوي ربع اللاجئين الفلسطينيين، وهو أكبر تجمع فلسطيني في لبنان، وإلى جانبه مخيم صغير هو مخيم المية ومية، يليه مخيم نهر البارد الواقع في محافظة الشمال الذي يضم (17%) من اللاجئين، وليس بعيداً عنه مخيم البداوي (10%)، ثم مخيم برج البراجنة في ضاحية بيروت الجنوبية ويضم نسبة 11%، وليس بعيداً عنه أيضاً مخيم شاتيلا (7%)، وبعد ذلك تأتي المخيمات القريبة من مدينة صور وهي الرشيدية (7%) والبرج الشمالي (7%) والبص (4%) والمعشوق وجل البحر وشبريحا في كل منها 1% تقريباً. ويتوزع الباقي بنسب ضئيلة في محافظة البقاع وفي منطقة الطريق الجديدة - بيروت، وحي الحاج حافظ - صيدا.

وقد عرفت المخيمات تغيرات بنيوية وديموغرافية هامة منذ بداية اللجوء عام 1948 وحتى تاريخه، فالمخيمات التي نشأت على شكل تجمعات أو أحياء أخذت أسماء القرى الفلسطينية التي قدم منها اللاجئون، تعرضت للقصف والتدمير الكامل أحياناً كما حصل لخيمي النبطية وتل الزعتر اللذين أزيلا تماماً، أو التهجير كما حصل لخيم صبرا الذي تعرض للمجزرة المعروفة، مروراً بما سمي حرب المخيمات، وآخرها تدمير مخيم البارد ونزوح سكانه نحو مخيم البداوي. كل هذه الأعمال العسكرية أدت إلى تغيرات هامة في البنية إن من حيث التركيز أو التوزيع أو النزوح. يضاف إليها هجرة الشباب الطوعية إلى الخارج طلباً للعلم أو العمل.

- 1 الأوضاع الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للشباب وكبار السن الفلسطينيين في مخيمات وتجمعات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. المكتب المركزي للإحصاء والمصادر الطبيعية بالتعاون مع المشروع العربي لصحة الأسرة، unicef.unifem، أيلول 2009 ص 13 - 14.
- 2 المخيم تعريفاً هو عبارة عن قطعة أرض خصصتها السلطات المضيفة للانزوح من أجل توفير الإقامة للاجئين الفلسطينيين وإقامة الرفاق التي تلبى احتياجاتهم.
- 3 المصدر السابق.



جدول رقم (1 - أ): التوزيع النسبي للفلسطينيين في مخيمات لبنان وجمعاتهم ⁴			
المحافظة	النسبة المئوية %	اسم الخيم او التجمع	
الشمال	10	البدوي	
	14	البارد	
الجنوب	7	البرج الشمالي	
	7	الرشيدية	
	4	البص	
	2	القاسمية	
	1	المعشوق	
	1	شبريحا	
	1	جل البحر	
	25	عين الحلوة	
	2	المية ومية	
	البقاع	3	ويغل
		1	برالياس
1		جلالا وسعد نايل	
بيروت وضواحيها	11	برج البرجنة	
	7	شاتيلا	
	1	مار الياس	
	2	بناية غزة	

وقدر عدد الساكنين في مخيمات الأراضي المحتلة ما مجموعه في عام 2010 حوالي 378 ألف نسمة موزعين على 28 مخيم في الضفة الغربية وقطاع غزة. حيث يقطن في العشرين مخيم في الضفة الغربية 135 ألف وأربعمائة، بينما يقطن في مخيمات قطاع غزة الثمانية 242 ألف وخمسمائة وخمسين نسمة.

جدول رقم (1 - ب): التوزيع النسبي للفلسطينيين في مخيمات الأراضي الفلسطينية المحتلة تقديرات عام 2010	
11,073	مُخيم جنين
6,224	مُخيم الفارعة
6,799	مُخيم نور شمس
11,167	مُخيم طولكرم
4,218	مُخيم عين بيت الماء
12,305	مُخيم عسكر
16,164	مُخيم بلاطة
411	مُخيم سلواد
1,975	مُخيم دير عمار
8,415	مُخيم الجلزون
5,401	مُخيم الامعري
1,301	مُخيم قدورة
3,392	مُخيم عين السلطان
7,704	مُخيم عقبة جبر
9,247	مُخيم قلنديا
2,820	مُخيم عايدة
1,639	مُخيم العزة
9,363	مُخيم الدهيشة
8,634	مُخيم العروب
7,115	مُخيم الفوار
46,126	مُخيم جباليا
37,311	مُخيم الشاطئء
30,462	مُخيم النصيرات
26,031	مُخيم البريج
6,981	مُخيم دير البلح
17,429	مُخيم المغازي
40,593	مُخيم خانيونس
37,611	مُخيم رفح

والمدير بالذكر أن الظروف السكنية في المخيمات عدا الأوضاع الاجتماعية أقل ما يقال فيها أنها بالغة السوء، فالأبنية المشيدة عشوائيا متلاصقة تمنع دخول النور والتهوية إلى المنازل. كما أن الطرقات الداخلية ضيقة لا تتسع لمرور المركبات كسيارات الإسعاف والدفاع المدني. وبعض الأزقة لا يتسع لمرور الأشخاص. كما تفتقر الطرقات إلى الصيانة، وهي في الغالب مجاري للمياه المتدلة، وتتحول إلى مستنقعات عند هطول الأمطار.

وقد بيّنت دراسة الأوضاع الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للشباب وكبار السن في مخيمات وجماعات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان إن معدلات الخصوبة بدأت بالانخفاض في السنوات الأخيرة.



وان حجم الأسرة لا يزال مرتفعا إذ يبلغ متوسط عدد أفرادها 4.5، ويرتفع هذا المتوسط إلى 4.9 في مخيمات شمالي لبنان. لذا يبلغ معدل الإعالة العام 68.8%، وهو معدل مرتفع يعكس الظروف الصعبة التي تعيشها الأسر الفلسطينية وخاصة تلك التي ترأسها امرأة والتي بلغت نسبتها 21% من مجموع الأسر.

وتنتشر الأمية بين السكان بعمر عشر سنوات وما فوق إذ بلغت 11%، وهي أعلى بين الذكور منه بين الإناث، وذلك إن ضغط الأحوال المعيشية يفرض على الذكور بدء العمل بسن مبكرة خلافا للفتيات اللواتي يتابعن الدراسة كونهن لا يخرجن إلى العمل وفقا لقيم المجتمع المحيط. لذا فان نسبة العاملات تحت عمر 15 نادرة جدا بينما تبلغ نسبة العاملات بعمر 15 وما فوق 10% فقط. كما أن نسب البطالة مرتفعة وتصل إلى أكثر من 30% بين الشباب.

2.2.1 الإعاقة في مجتمع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وفي مخيمات الأراضي الفلسطينية المحتلة

بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة فقد بلغت نسبة وجود إعاقة واحدة أو أكثر بين اللاجئين 7% عام 2008 مقابل 4% في المجتمع اللبناني، ويعود ذلك إلى ارتفاع نسبة الإعاقات الناجمة عن القصف الذي كانت تتعرض دائما له المخيمات الفلسطينية. إضافة إلى تردي خدمات الصحة الإيجابية وغياب التوعية الصحية.

وبلغت النسبة بين الإناث 6.6%، بينما ترتفع هذه النسبة إلى 7.8% بين الذكور بسبب مشاركتهم في الأعمال العسكرية، إذ أن واحد من عشرة أشخاص ذوي إعاقة سبب إعاقته الحرب، وبين الأشخاص ذوي الإعاقة من اللاجئين هنالك 3% لديهم إعاقة حادة. كما يرتفع معدل الإعاقة مع التقدم بالعمر. فترتفع النسبة من 2.7% لمن هم بعمر 15 وما دون إلى 38.6% لمن هم بعمر 70 وما فوق، وهنا يصبح القصور بسبب كبر السن إعاقة وكذلك بعض أمراض الشيخوخة.

ومن بين الأشخاص ذوي الإعاقة هنالك 45.8% إعاقتهم حركية، وهي النسبة الأعلى، تليها الإعاقة البصرية (34.1%)، ثم الإعاقات المرئية التي تبلغ نسبتها 39%، والأشخاص الذين إعاقتهم خلقية 16.4%. وهنالك 19% من بدأت إعاقتهم منذ الولادة.

أما من حيث الوصول للخدمات المطلوبة للأشخاص ذوي الإعاقة، فان 56% منهم يتلقون رعاية طبية فقط، و5% يتلقون رعاية طبية واجتماعية، و2% يتلقون رعاية اجتماعية فقط⁵.

علما بأن أحوال الأشخاص ذوي الإعاقة تتطلب توفير بنية تحتية واجتماعية واقتصادية تسهل إمكانية وصولهم إلى الخدمات المختلفة، والتي تحدد البيئة العامة للمخيمات والعشوائيات التي يقطنها الفلسطينيون من ذلك. فإلى جانب العزل المجتمعي للأشخاص ذوي الإعاقة تساهم البيئة في المخيمات من واقع هذا العزل. وحسب البيانات فان الأشخاص المعوقين هم غالبا من غير العاملين، أي إن إعالتهم تقع على عاتق الأسرة، ولهم متطلبات يصعب تأمينها من قبل هذه الأسرة، والتي تعيش أصلا صعوبات اقتصادية في مختلف مخيمات اللاجئين في لبنان.

وفي دراسة أخرى حول الإعاقة غير منشورة أجريت في العام 2003⁶، بلغ عدد الأشخاص ذوي الإعاقة من الفلسطينيين في مخيمات وجمعات الفلسطينيين في لبنان حتى مطلع عام 2003، ما يقارب (3430)، منهم (2150) من الذكور، والباقي وعددهم (1280) من الإناث. وان نسبة الإعاقة من مجموع السكان الفلسطينيين في لبنان تصل إلى (2.3%)، وهي نسبة مرتفعة نسبياً. حيث تتراوح في دول المنطقة بين (1.5%-2%)⁷.

وتختلف نسب الإعاقة باختلاف المناطق الجغرافية والجنس. كما نلاحظ في الجدول رقم (3) أن نسبة الإعاقة مرتفعة في منطقتي البقاع وصيدا بسبب موجات الهجرة وخاصة في البقاع خلال العقدين الماضيين. حيث هاجر الكثير من الشباب والأسر الصغيرة إلى الدول الاسكندنافية والأوروبية، وبالعالم هؤلاء هم ليسوا من فئة الأشخاص ذوي الإعاقة مما جعل نسبة الإعاقة ترتفع هناك. كما نلاحظ ارتفاع نسبة الإعاقة بين الذكور عنها بين الإناث وفي جميع المناطق.

المجموع	نسبة الإعاقة		المنطقة
	إناث	ذكور	
1.7	1.2	2.2	بيروت
2.2	1.9	2.5	طرابلس
2.9	2.2	3.4	البقاع
2.6	1.9	3.3	صيدا
2.4	1.9	2.8	صور
2.3	1.8	2.8	المجموع

بينت نتائج المسح أيضاً أن حوالي ثلث الأشخاص ذوي الإعاقة هم من أرباب الأسر (44% ذكور و11% إناث). في حين نجد أن نصفهم هم أبناء أو بنات. أما الأشخاص ذوي الإعاقة المتزوجين أو المتزوجات فتصل نسبتهم (6.4%) من مجموع الأشخاص ذوي الإعاقة.

بلغ متوسط حجم أسرة الشخص ذي الإعاقة الفلسطيني في لبنان (5.6) فردا يرتفع هذا المتوسط في منطقة طرابلس إلى (6.9) وينخفض في صور إلى (5.1) فردا. وتشير البيانات أن نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يسكنون وحدهم هي أقل من (5%).

بلغت نسبة غير المتعلمين (الأميين والملمين بالقراءة والكتابة بدون شهادة ابتدائية) للأفراد ذوي الإعاقة وأعمارهم 10 سنوات فما فوق حوالي (55%). في حين نجد أن أكثر من ثلث الأشخاص ذوي الإعاقة هم من الحاصلين على شهادة التعليم الأساسي (ابتدائي أو إعدادي). أما نسبة الحاصلين على شهادة ثانوية فما فوق فلا تتعدى (10%).

6 يوسف الماضي، «المعاقين الفلسطينيين في مخيمات وجمعات لبنان» بيروت / نيسان / أبريل 2003.

7 يعزو معدو هذه الدراسة الفرق بين نسبة المعوقين إلى المجموع 2003 و2008 إلى الاختلاف في تعريف الأشخاص ذوي الإعاقة. فالتعريف في دراسة 2008 كان أكثر رحابة بحيث ضم فئات أوسع لتصل النسبة إلى 7% كما ورد سابقا في النص.

وفي دراسة مقارنة بين أوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة اللبنانيين والفلسطينيين اللاجئين في لبنان: تبين انه في الجانب الفلسطيني، تبدو المشكلة أعمق وأكثر حدة. ويعود ذلك إلى العوامل الآتية:

- الحالة الاقتصادية المتردية التي يتأثر بها الفلسطينيون وضيق سوق العمل أمامهم.
- محدودية ميزانية المؤسسات والجمعيات الأهلية التي تعنى بتقديم الخدمات المختلفة للسكان وللأشخاص ذوي الإعاقة بشكل خاص، لا سيما الأونروا.
- عدم الاستقرار الذي تعيشه الخيمات والذي يؤثر سلباً في النشاط الاقتصادي.
- عدم تجهيز المستشفيات والمراكز الصحية بالتجهيزات البشرية واللوجستية لمعالجة مختلف الحالات الصحية.
- تقلص المساعدات التي تقدمها السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية، جراء سياسة التقشف التي تفرضها سلطات الاحتلال.
- المساهمة التي تفرضها الأونروا على الأشخاص ذوي الإعاقة المستفيدين من المساعدات الطبية التي تتراوح بين 10% للأسر الفقيرة، و20% للأسر الميسورة. مع الإشارة إلى صعوبة إيجاد عائلات ميسورة داخل الخيمات.

وبالرغم من حداثة مشروع التأهيل والدمج التربوي الذي اعتمده الأونروا في مدارسها، فإنه يسير في ثلاثة اتجاهات عمل: الأول التعاقد مع مؤسسات لبنانية متخصصة في تعليم الأشخاص ذوي الإعاقة، مقابل قسط سنوي محدد عن كل شخص ذي إعاقة فلسطيني. وهذا ما يوقع المؤسسة في مشكلة التمييز بين الأشخاص ذوي الإعاقة لعدم تمكنها من اعتماد جميع الأشخاص ذوي الإعاقة من جهة، ولعجز الأهالي عن تسديد ما يتوجب عليهم من جهة ثانية. والثاني يتمثل في التركيز على عملية الدمج التربوي داخل مدارس الأونروا من خلال فريق متخصص. أما الثالث، فيقضي بتقديم الدعم المادي واللوجستي إلى المؤسسات التي تعمل ضمن إطار هيئة الإعاقة الفلسطينية.

كما كشفت الدراسة الميدانية أن المؤسسات الرعائية، تأخذ موقفاً عادياً من الشخص ذوي الإعاقة نفسه، وهذه المواقف تبدو مشتركة بين العائلات الفلسطينية واللبنانية. ففي الأولى، تحيط الأسرة الشخص ذو الإعاقة بكل العطف والرحمة وحرّم نفسها من أشياء ضرورية لتؤمن له كل حاجاته⁸. أما حالة الإعاقة في مخيمات الأراضي الفلسطينية المحتلة⁹: فقد كشفت بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن الإعاقة بين اللاجئين الفلسطينيين أكثر انتشاراً، حيث أشارت بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حسب بيانات التعداد للعام 2007، فإن 6.4% من اللاجئين الفلسطينيين لديهم إعاقة مقارنة بـ 4.9% بين غير اللاجئين في الضفة الغربية. وحسب التقديرات المختلفة فإن هذه الأرقام ترتفع في غزة مقارنة مع الضفة الغربية حسب بيانات المسح الصحي وحسب الخبرات المحليين العاملين في مجال الإعاقة حيث تزيد نسبة الإعاقة في مخيمات قطاع غزة عن 9%.

تبين من خلال النتائج لمسح واقع الأشخاص ذوي الإعاقة في مخيمات الضفة الغربية التي نفذته الوكالة، أن عدد الأشخاص ذوي الإعاقة الإجمالي 3549. وقد بلغ عدد الذكور ذوي الإعاقة 2196، ويشكلون ما نسبته 61.9% من مجمل الأشخاص ذوي الإعاقة. أما الإناث ذوات الإعاقة فقد بلغ عددهن 1353 أنثى معوّقة، ويشكلن ما نسبته 38.1% من مجمل الأشخاص ذوي الإعاقة

8 معضاد رجال، دراسة مقارنة لأوضاع المعوقين اللبنانيين والفلسطينيين في لبنان، 2010، قيد النشر.

9 هذه البيانات حول الضفة الغربية مصدرها: وكالة الغوث الدولية، دراسة واقع الأشخاص ذوي الإعاقة في مخيمات الضفة الغربية، كانون أول 2006.



يتركز العدد الأكبر من الأشخاص ذوي الإعاقة في مخيمات محافظة نابلس. حيث بلغ عددهم 1392. ويشكلون 39.2% من مجمل عدد الأشخاص ذوي الإعاقة في مخيمات الضفة الغربية. ويأتي في المرتبة الثانية من حيث عدد الأشخاص ذوي الإعاقة محافظة جنين. حيث بلغ عددهم 751. ويشكلون 21.2% من مجمل عدد الأشخاص ذوي الإعاقة في مخيمات الضفة الغربية. ثم يليهما محافظة رام الله. حيث بلغ عددهم 471 وبنسبة 13.3%. بينما يتوزع باقي الأشخاص ذوي الإعاقة على باقي محافظات الضفة الغربية وبنسب متفاوتة

ومن حيث توزيع الأشخاص ذوي الإعاقة في مخيمات الضفة الغربية فقد أظهرت نتائج المسح أن 21.7% (770) من مجمل عدد الأشخاص ذوي الإعاقة في مخيمات الضفة الغربية هم من سكان مخيم بلاطة. وبلغت هذه النسبة 15.1% (535) في مخيم جنين. أما في مخيم رقم (1) فقد بلغت هذه النسبة 10.2% (362). في حين بلغت هذه النسبة 7.3% (260) و6.1% (216) في كل من مخيم عسكر ومخيم الفارعة على الترتيب التالي:

أظهرت نتائج المسح أن عدد الأشخاص ذوي الإعاقة يتركز في الفئة العمرية 5-9 سنوات (440) والفئة العمرية 10-14 سنة (549). أما في الفئة العمرية 15-19 سنة فقد بلغ عددهم (341) والفئة العمرية 35-44 سنة (432). وبشكل عام يلاحظ من النتائج أن هناك تفاوتاً بين الذكور والإناث حسب التركيب العمري لكل منهما. ومن الجدير ذكره أنه لا يوجد فروقاً مهمة بين الذكور والإناث فيما يخص التركيب العمري في الفئتين العمريتين 5-9 سنوات و10-14 سنة.

أما المؤسسات ذات العلاقة بالإعاقة، فقد بينت الدراسة غير المنشورة والمنوه إليها سابقاً والتي تناولت أوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة عام 2003، أن الأشخاص ذوي الإعاقة يتلقون الخدمات من المؤسسات التي تعنى بالأشخاص ذوي الإعاقة في مخيمات وتجمعات الفلسطينيين في لبنان والبالغ عددها 18 مؤسسة. بواقع أربع مؤسسات في كل من بيروت وطرابلس وصور. و6 مؤسسات في منطقة صيدا. وهي مؤسسات محلية غير حكومية. يغطي عملها حدود الخيم أو التجمع الموجودة فيه. ومعظمها متخصصة بالخدمات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة الحركية. وقدراتها الاستيعابية محدودة حيث لا تستطيع تقديم خدمات لأكثر من مئة شخص ذوي إعاقة سنوياً. كما تقدم هذه المؤسسات خدماتها دون مبيت. وأقل من نصف هذه المؤسسات تقدم خدمات ميدانية وجزء آخر لديه خدمات البرامج القائمة على المجتمع. وتواجه غالبية تلك المؤسسات صعوبات في مجال الميزانيات وتدريب الكوادر الفنية. وفي توفير الأجهزة الضرورية لتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة¹⁰.

وقد تطرقت المؤسسات في الدراسة ذاتها لبعض التوصيات المرتبطة بضرورة التأهيل المهني للأشخاص ذوي الإعاقة ليستطيعوا إيجاد فرص عمل لهم تناسب الصعوبات التي لديهم وما ينضوي عليها من متطلبات. علماً بأن (60%) منهم غير قادر على العمل بسبب الإعاقة "حسب تعبير الدراسة" حسب ما ورد على لسان الأشخاص ذوي الإعاقة.

كما من الضروري العمل على التوعية المجتمعية لزيادة وعي أهالي الأفراد ذوي الإعاقة. بضرورة متابعة الصعوبات التي لدى أبناؤهم من أجل توفير حياة سوية لهؤلاء الأفراد. لاسيما نصف الأشخاص ذوي الإعاقة لا يتابعون العلاج لعدة أسباب أهمها "مالية واقتصادية". وهناك حاجة لزيادة الدعم المالي والفني للمؤسسات العاملة في مجال الإعاقة لأنها تعاني من الصعوبات المالية والفنية لتستطيع

تقديم الخدمات التأهيلية للأشخاص ذوي الإعاقة بصورة أفضل. وفي العام 1997 انضوت الجمعيات والمؤسسات العاملة في مجال الإعاقة في الخيمات والتجمعات الفلسطينية في هيئة واحدة هي هيئة الإعاقة الفلسطينية.

وتسعى هيئة الإعاقة الفلسطينية للاتصال بالسلطة الفلسطينية والمؤسسات الوطنية والدولية المانحة للحصول على التمويل الضروري لتقديم الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة. وتعتبر أن تأمين حقوق الأشخاص المعوقين في لبنان هو جزء من الحقوق المدنية للشعب الفلسطيني. وتشكو الهيئة من غياب المرجعية الرسمية التي يفترض أن تلجأ إليها في مجال حقوق الأشخاص المعوقين وتأمين احتياجاتهم. وترى في دمج الأشخاص المعوقين أمراً لا يزال بعيد المنال. ويتطلب كادراً كفواً ومتخصصاً في المدارس والروضات. وتهيئاً للمدارس والطرق والمباني العامة ووسائل النقل. كما يرى الناشطون في مجال الإعاقة ضرورة الوصول إلى النموذج الحقوقي في معالجة قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة¹¹.

أما الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة في مخيمات الأراضي الفلسطينية المحتلة¹²: فقد بينت دراسة وكالة الغوث الصادرة في نهاية العام 2006 حول واقع الإعاقة في مخيمات الضفة الغربية. بأن طبيعة الخدمات التي يحتاجها الأشخاص ذوو الإعاقة تختلف من نوع صعوبة إلى نوع صعوبة أخرى حسب طبيعة المتطلبات والاحتياجات اللازم توافرها للوصول الفرد إلى أقصى حد من الاستقلالية في ممارسة حياته اليومية مقارنةً بأقرانه. لذلك نود أن ننوه أن عدد الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يحتاجون إلى خدمة معينة يختلف من خدمة إلى أخرى بحسب عدد الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يحتاجون لنفس الخدمة. لذا يجب مراعاة ذلك عند قراءة نتائج الدراسة التي توصلت إليها.

من أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

- نصف الأشخاص ذوي الإعاقة أو أكثر من يحتاجون إلى خدمات العلاج الطبيعي (81.7%) أو التأهيل النطقي (49.9%) أو العمليات الجراحية (83.2%) أو الإرشادات (62.2%) أو كرسي متحرك (58.5%) أو عكازات (65.0%) أو متابعة منزلية (61.8%) قد تلقوا مثل هذه الخدمات.
- ما بين 30-49% من الأشخاص ذوي الإعاقة من يحتاجون إلى خدمات العلاج الوظيفي (40.2%) أو التربية الخاصة (45.1%) أو التأهيل المهني (35.6%) أو السماعات الطبية (33.3%) أو الأحذية الطبية (34.5%) أو ووكر (49.0%) أو تعديل حمام (41.5%) قد تلقوا مثل هذه الخدمات.
- أقل من 20.0% من الأشخاص ذوي الإعاقة من يحتاجون خدمات التدريب الحركي للمكفوفين (9.2%) أو الأطراف الصناعية (19.1%) أو ماكينة بريل (3.7%) أو تعديل مطبخ (7.8%) أو تعديل درج (9.6%) أو تعديل داخل البيت (11.4%) أو تعديل خارج البيت (6.6%) قد تلقوا مثل هذه الخدمات.

تشير النتائج السابقة إلى محدودية عالية في توفر الخدمات التي تتطلبها الصعوبات المتعددة لدى الأشخاص ذوي الإعاقة الذين استهدفهم الدراسة. الأمر الذي ينعكس عنه بالضرورة هيمنة النموذج الفردي وخبداً الطبي في النظر لتجربة أو قضية الإعاقة بين الأشخاص ذوي الإعاقة أنفسهم. وذلك في ظل عدم توفر الأدوات المساعدة أو الخدمات اللازمة التي تسهل عملية تعامل الشخص مع الصعوبة التي لديه وجعل منه شخصاً مستقلاً في ممارسة حياته باستقلالية وكرامة.

11 رضوان عبد الله، ماذا يرجو المعوق الفلسطيني من هيئته 2005.

12 وكالة الغوث. مصدر سبق ذكره.



وفيما يتعلق بطريقة تقديم الخدمات، تشير نتائج الدراسة أن الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة كانت إما مجانية أو بمقابل أو أن الخدمة قدمت كجزء منها مجاناً والجزء الآخر بمقابل. وتبين معطيات الدراسة أن معظم الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة قد قدمت بالجان وبنسبة (60.0%) فأكثر حسب طبيعة الخدمة المقدمة. أما أكثر الخدمات التي قدمت بمقابل فكانت خدمات علاج النطق والعمليات الجراحية والعلاجات الصحية (الأدوية) والسماعات الطبية والأطراف الصناعية والأحذية الطبية. وينسب تراوحت بين 32.0%-48.0%.

وحول الخدمات التي يحتاج إليها الأشخاص ذوو الإعاقة، تبين المعطيات أن 47.5% (1686) من الأشخاص ذوي الإعاقة في مخيمات الضفة الغربية يعتمدون على أنفسهم بشكل كلي. و35.9% (1273) يعتمدون بشكل جزئي على الآخرين. بينما نجد 16.3% (579) يعتمدون بشكل كلي على الآخرين.

وفيما يتعلق بتوفر مؤسسات تقدم خدمات تأهيلية للأشخاص ذوي الإعاقة، فإن معظمهم (96.3%) في مخيمات الضفة الغربية يجمع على توفر مؤسسات تقدم خدمات تأهيلية للأشخاص ذوي الإعاقة لهم وفي المقابل 3.6% منهم فقط يقول عكس ذلك.

- أكثر من نصف الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يحتاجون إلى خدمات يحتاجون حالياً إلى خدمات العلاج الطبيعي (54.6%)، أو التأهيل النطقي (67.4%)، أو العلاجات الصحية (الأدوية) (77.9%)، أو الإرشادات (64.8%)، أو التربية الخاصة (52.1%)، أو كرسي متحرك (50.9%)، أو سماعات طبية (54.8%) أو بحاجة إلى تعديل مطبخ (57.8%) أو تعديل حمام (76.2%) أو المتابعة المنزلية (73.8%).
- ما بين 30%-50% من الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يحتاجون إلى خدمات يحتاجون حالياً إلى خدمات العلاج الوظيفي (39.0%)، أو العمليات الجراحية (38.9%)، أو حذاء طبي (43.4%)، أو عكازات (41.8%)، أو ووكر (40.0%)، أو تعديل درج (48.7%) أو تعديل داخل البيت (44.9%).
- أقل من 30% من الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يحتاجون إلى خدمات يحتاجون حالياً إلى خدمات التدريب الحركي لمن لديهم صعوبات بصرية (14.1%)، أو التأهيل المهني (29.2%)، أو الأطراف الصناعية (29.4%)، أو ماكينة بريل (7.2%)، أو تعديل خارج البيت (29.4%).

فيما أشارت دراسة أخرى أن هناك فجوات هامة بين الرجال والنساء، حيث تتحمل النساء المسؤولية والأعباء الرئيسية حول الأشخاص ذوي الإعاقة، كما أن هناك فجوة رقمية في أعداد الأشخاص المعوقين المستفيدين من خدمات مؤسسات التأهيل، فالأغلبية هي من الذكور. وتشير الأدبيات المختلفة أن الأشخاص المعوقين هم الأكثر انكشافاً للفقر والأكثر تعرضاً للعنف، والأقل اندماجاً في القضايا الحقوقية الرئيسية سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو كما وتكون الفتيات والنساء ذوات الإعاقة أكثر تهميشاً وأكثر انكشافاً للعنف مقارنة بالرجال والفتية. هذا ما تؤكدته مختلف الدراسات. وفي مجتمع نامي كالمجتمع الفلسطيني الذي يعيش فيه يكون تعاطيه مع قضايا الإعاقة مرتبط إلى حد كبير بقضايا هامشية ليست بنوية. كالإحسان والخير والإغاثة والعطف. ولكن هذا الإحسان والعطف يرتقي في كثير من الأحيان إلى العنف والعزل وتحفظ على هذه الفئة.¹³

3.1 منهجية الدراسة وعينتها

اعتمدت الدراسة على نهج بحثي قائم على المشاركة. من خلال مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع مراحل الدراسة والأهالي والمؤسسات ذات العلاقة وباقي فئات المجتمع. بما في ذلك التصميم والتخطيط والعمل الميداني. وفي المساهمة في تحليل النتائج ورفد الدراسة بتوصيات. لقد قام البحث باستخدام الأدوات البحثية النوعية والكمية. من خلال جمع الروايات حول حياة وظروف الأشخاص ذوي الإعاقة وسطوة الثقافة على حياتهم وإقصائهم عن المشاركة والدمج. بجانب البيانات الكمية التي نحلل من خلالها مختلف المواقف والرؤى للمجتمع تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة.

وقد مرت الدراسة بالمراحل التالية:

- مراجعة الأدبيات العالمية والمحلية المتعلقة بموضوع الدراسة. وكذلك الدراسات الإحصائية التي تتناول الخصائص الاجتماعية والديمقراطية للفلسطينيين في لبنان وفي الخيمات في الأراضي الفلسطينية وواقع أوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة مباشرة.
- عقد لقاءات تشاورية مع المؤسسات ذات العلاقة ومع الناشطين والناشطات في حركة الإعاقة. وإجراء مقابلات فردية مع الأخصائيين المهتمين بشأن الإعاقة والمسؤولين. وخاصة مسئولى المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والجمعيات مقدمة الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة. حيث تم عقد 10 لقاءات بهذا الشأن في الخيمات الفلسطينية في لبنان وفي الخيمات في الأراضي الفلسطينية.
- تم عقد خمس مجموعات مركزة مع مجموعات مختلفة (أشخاص ذوي إعاقة. شباب. أهالي الأشخاص ذوي الإعاقة. المؤسسات) في الخيمات الفلسطينية في لبنان. وتم عقد مثلها في الضفة الغربية وقطاع غزة داخل الخيمات. حيث تم نقاش قضايا مختلفة مع المشاركين منها توجهات الناس للإعاقة. والتحديات التي تواجه الناس مع الإعاقة. والمؤسسات والآليات التي تقوم بها وطبيعة الخدمات المقدمة من المؤسسات المختلفة والوكالة بشكل خاص.
- كذلك تم القيام بأربع حالات دراسية لأسرة أحد أفرادها لدية إعاقة في الخيمات الفلسطينية في لبنان. وكذلك تم عقد خمس حالات دراسية في الخيمات في الأراضي الفلسطينية. حيث ركزت هذه الحالات الدراسية على تجارب الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرة داخل الخيمات في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي الخيمات الفلسطينية في لبنان. وتم إيلاء الاهتمام لجميع الأبعاد لتجاربهم: السياسية والاقتصادية والعوامل الاجتماعية.

1.3.1 المسح الميداني

ارتباطاً بمراجعة الأدبيات والمرحلة التحضيرية التشاورية مع ذوي العلاقة تم تطوير استمارة البحث الميداني. حيث ركزت على العديد من القضايا والمؤشرات من تعريف الإعاقة إلى القضايا الحقوقية والوصول إلى الخدمات والمواقف حيال الأشخاص ذوي الإعاقة والمواقف من مشاركتهم في مختلف القضايا والتعليم والعمل والعنف والتحديات على مختلف المستويات للأشخاص ذوي الإعاقة وأسرة. والتوجهات لدور الأطراف والمؤسسات المختلفة في قضايا الإعاقة وغيرها. وكيف تساهم الثقافة المتشكلة في إعاقة أو الحصول على الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة. حيث تم في المسح أيضاً إبراز التجارب الشخصية الخاصة مع الإعاقة. وذلك للتمييز بين أولئك الذين لديهم اتصال مباشر أو غير مباشر.

عند الانتهاء من صياغة استمارة البحث ومراجعتها تم تجربتها في الخيمات الفلسطينية في لبنان وفي الخيمات في الأراضي الفلسطينية المحتلة (حيث تم تجريب 45 استمارة في المنطقتين). كما تم



إجراء تدريب للباحثين الميدانيين في كلا المنطقتين. حيث ساهمت أطراف مختلفة في التدريب خبراء من الأشخاص ذوي الإعاقة بجانب خبراء في البحوث الاجتماعية. حيث تم تدريب جميع أعضاء الفريق الميداني على قضايا المساواة في الإعاقة بما في ذلك نهج فريق واشنطن للإحصاءات. لضمان أن يتم تطبيق النهج القائم على الحقوق في هذا البحث.

تم إجراء مسح على مستوى الأسر الفلسطينية في الخيمات في لبنان والأراضي الفلسطينية حيث شملت عينة لبنان 907 أسرة فلسطينية. 880 عينة الأسر الفلسطينية في مخيمات الأراضي الفلسطينية¹⁴. وقد تم اختيار مفردات عينة بحث تكون مثله لكلا التجمعات السكانية للاجئين في كل من الأراضي الفلسطينية المحتلة والخيمات الفلسطينية في لبنان بهامش خطأ + 4%.

- تم إجراء العمل الميداني في الخيمات الفلسطينية في لبنان من 2010/11/5-10/25. من قبل فريق من الباحثين والباحثات بعد تدريبهم مع المشرفين الميدانيين. بينما تم إجراء العمل الميداني ما بين 2010/10/26-20 في مخيمات الأراضي الفلسطينية المحتلة.
- تم تدقيق الاستمارات وإدخالها على الحاسوب وعلى برنامج SPSS. وتم تدقيق الإدخال من قبل خبراء إحصائيين.
- استخراج الجداول الإحصائية وتحليلها على ضوء المعطيات والدراسات السابقة. وكتابة التقرير الأولي.
- المجموعات التحليلية: تم عقد خمس مجموعات تحليلية في لبنان مع فئات مجتمعية مختلفة (أشخاص ذوي إعاقة. مؤسسات. خبراء). كذلك تم عقد أربع مجموعات تحليلية في الخيمات في الضفة الغربية وقطاع غزة (أشخاص ذوي إعاقة وأهالي). حيث تم عرض النتائج الرئيسية للدراسة ونقاشها معهم من أجل التعمق بشكل منهجي في التحليل من قبل وجهات النظر المختلفة. والخروج بتوصيات.

2.3.1 عينة الدراسة في الخيمات الفلسطينية في لبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة

يبين الجدول أدناه قاعدة العينة التي تضم كل التجمعات والخيمات الفلسطينية في لبنان. والتي يقدر عدد سكانها بـ 250 ألف نسمة. موزعين حسب النسب المئوية المبينة في الجدول¹⁵. وقد نفذت الدراسة على عينة من 907 أسرة. بعد أن تم تقسيم التجمعات الكبرى إلى أحياء. ثم إلى وحدات اصغر. ومن كل وحدة تم اختيار 20 أسرة بشكل عشوائي منتظم. ووفق طريقة كيش kish. كان يتم اختيار الشخص المستجوب من بين الحاضرين من أفراد الأسرة. ذكرا لأرقام الاستمارات المفردة وأنثى للأرقام المزدوجة. وبهذا تكون العينة منصفة بين الذكور والإناث. وقد بلغ عدد الاستمارات المحققة 907 استمارات.

14 مرفق تفاصيل حول العينة كملحق.

15 الأوضاع الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للشباب وكبار السن الفلسطينيين في مخيمات وتجمعات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. المكتب المركزي للإحصاء والمصادر الطبيعية بالتعاون مع المشروع العربي لصحة الأسر، unicef.unifem، أيلول 2009 ص 13-14.



جدول (3-أ): التوزيع النسبي والرقمي لعينة اللاجئين في مخيمات لبنان		
اسم الخيم أو التجمع	عدد أسر العينة	النسبة المئوية %
البدوي	100	12
البارد	100	12
البرج الشمالي	60	7
الرشيدية	66	7
البص	41	4
القاسمية	20	2
المعشوق شبريحا جل البحر	20	3
عين الحلوة	220	25
المية ومية	40	2
ويغل	40	3
بر الياس جلالا وسعد نايل	20	2
برج البرجنة	100	11
شاتيلا	60	7
مار الياس بناية غزة	20	3

أما في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فيسكن الخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة 378 ألف فلسطيني وفلسطينية. حيث يسكن مخيمات الضفة الغربية 35.8% منهم، بينما يسكن في مخيمات قطاع غزة 64.2% منهم (هذه البيانات للعام 2010، حسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني). أما فيما يتعلق بتوزيع العينة في مخيمات الأراضي الفلسطينية المحتلة، فقد وزعت العينة على 880 أسرة فلسطينية بواقع 560 أسرة فلسطينية في مخيمات قطاع غزة، و 320 أسرة فلسطينية في مخيمات الضفة الغربية. وبذات المنهجية في لبنان في اختيار العينة، مع العلم أنه تم اختيار العينة بناء على التعداد السكاني للعام 2007. وقد كان التوزيع للأسر المبحوثة حسب المحافظة كما في الجدول التالي:

جدول (3-ب): التوزيع النسبي والرقمي لعينة اللاجئين في مخيمات الضفة الغربية وقطاع غزة

عدد الأسر المبحوثة	نسبة تمثيل المحافظة (المخيمات)	المحافظات في قطاع غزة	عدد الأسر المبحوثة	نسبة تمثيل المحافظة (المخيمات)	المحافظات في الضفة الغربية
120	13.6%	شمال غزة	20	2.3%	جنين
80	9.1%	غزة	20	2.3%	طوباس
180	20.5%	دير البلح	40	4.5%	طولكرم
100	11.4%	خانيونس	80	9.1%	نابلس
80	9.1%	رفح	40	4.5%	أريحا
			40	4.5%	رام الله
			20	2.3%	القدس
			20	2.3%	بيت لحم
			40	4.5%	الخليل



القسم الثاني : وصف العينة والسمات العامة للمشاركين

1.2 الظروف السكنية

إن أقل ما يقال عن الظروف السكنية في المخيمات بلبنان عدا الأوضاع الاجتماعية أنها بالغة السوء، فالأبنية المشيدة عشوائيا متلاصقة تمنع دخول النور والتهوية إلى المنازل. كما أن الطرقات الداخلية ضيقة لا تتسع لمرور المركبات كالإسعاف والدفاع المدني، ولا تتسع الأزقة أحيانا لمرور الأشخاص، وتفتقر الطرقات إلى الصيانة وهي في الغالب مجاري للمياه المتبدلة، وتتحول إلى مستنقعات عند هطول الأمطار. أما المساكن فان نسبة 28.4% عبارة عن شقق صغيرة في عمارات، أما النسبة الأعلى (62.5%) فهي مساكن مستقلة كانت براكيات قديمة تم سقفها بالاسمنت، ولا تزال نسبة 7.2% من الأسر تعيش في تلك البراكيات.

جدول رقم (4): نوع المساكن في مخيمات لبنان		
نوع المسكن	تكرار	%
عمارة في شقة	258	28.4
بيت مستقل	567	62.5
خيمة	2	2.
براكية بيت زينكو/	65	7.2
غير ذلك	15	1.7
المجموع	907	100.0

أما المساكن في المخيمات الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فان 29% من المشاركين في المسح يسكنون في شقق في عمارات، وكانت النسبة الأكبر تسكن بيوت مستقلة حيث كان هذا حال 67.5%. ويسكن ما يقارب 4% في بيوت من زيكو أو خيم وكلهم يقيمون في قطاع غزة.

2.2 خصائص السكان

بلغ عدد أفراد الأسر المستجوبة في مخيمات لبنان 4630 فردا منهم 2266 من الذكور، وبهذا يكون معدل الذكورة 95.8، و متوسط عدد أفراد الأسرة 5.1 وهو معدل مرتفع قياسا على ما كان عليه عام 2007 والذي بلغ 4.5¹⁶، وهو أيضا أعلى مما هو عليه في لبنان بدون المخيمات (3.4)، ومثابه للمناطق الأكثر فقرا في لبنان (قطاع عكار).

كما بلغ عدد أفراد الأسر المستجوبة في مخيمات الضفة الغربية وقطاع غزة 6038 فردا منهم 3016 ذكرا و 3022 أنثى حيث كان عدد الذكور والإناث متساوي تقريبا، وبلغ متوسط عدد أفراد الأسرة 6.9 (6.3 فرد في الضفة الغربية، 7.2 فرد في قطاع غزة)، ويرتفع هذا المعدل في المخيمات عن المعدل الوطني (5.8 فرد).

كما أظهرت النتائج أن المستوى التعليمي لأرباب الأسر في مخيمات لبنان. هو أعلى ما هو عليه لدى ربات الأسر. إذ بلغت نسبة الأمية بين أرباب الأسر 11.4% بينما ترتفع هذه النسبة إلى 14.8% بين ربات الأسر. وبلغت نسبة حملة البكالوريوس 6.3% بين أرباب الأسر وتنخفض إلى 2.4% بين ربات الأسر.

جدول (5): المستوى التعليمي لأرباب وربات الأسر في مخيمات لبنان

رب الأسرة	%	ربة الأسرة	%
أمي	103	134	14.8
ملم	105	88	9.7
أساسي	494	554	61.1
ثانوي	127	101	11.1
دبلوم متوسط	12	1	1.
بكالوريوس فاعلى	57	22	2.4
المجموع	898	900	99.2

وفي مسح مخيمات الأراضي الفلسطينية المحتلة. أظهرت النتائج أن المستوى التعليمي لأرباب الأسر أيضا هو أعلى في مخيمات الضفة الغربية وقطاع غزة ما هو عليه لدى ربات الأسر. إذ بلغت نسبة الأمية بين أرباب الأسر 6% بينما ترتفع هذه النسبة إلى 8% بين ربات الأسر. وبلغت نسبة حملة البكالوريوس 14.4% بين أرباب الأسر وتنخفض إلى 9% بين ربات الأسر. وأكثرية ربات الأسر إما بتعليم أساسي 42%. أو بتعليم ثانوي 28%. فيما تبلغ هذه النسب عند أرباب الأسر 38% للتعليم الأساسي. و26% للتعليم الثانوي.

ومن حيث النشاط الاقتصادي في مخيمات لبنان فإن 71% من أرباب الأسر هم من العاملين بوقت كامل أو جزئي. بينما لا تتجاوز هذه النسبة 12.2% بين ربات الأسر. أما نسب البطالة فهي متدنية (4%) بين أرباب الأسر. وشبه معدومة بين ربات الأسر. أما في مخيمات الأرض الفلسطينية المحتلة بأنها اقل. حيث بينت النتائج أن 55% من أرباب الأسر هم من العاملين بوقت كامل أو جزئي. بينما لا تتجاوز هذه النسبة 7% بين ربات الأسر. أما نسب البطالة فهي عالية (4%) بين أرباب الأسر حيث تصل إلى 17%. وشبه معدومة بين ربات الأسر. وكما هو واضح فإن الغالبية العليا من ربات الأسر متفرغات للأعمال المنزلية (87.2%).



جدول (6): النشاط الاقتصادي لأرباب وريات الأسر في مخيمات لبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة

مخيمات الأراضي الفلسطينية		مخيمات لبنان		
ربة الأسرة	رب الأسرة	ربة الأسرة	رب الأسرة	
5.4	39.2	6.8	52.0	يعمل بوقت كامل
1.6	15.9	5.4	18.9	يعمل بوظيفة جزئية
1.5	17.0	8.	4.0	متعطل ويبحث عن عمل
87.2	0.6	80.8	-	متفرغة لأعمال المنزل
0.6	4.7	3.	1.4	لا يعمل ولا يبحث عن عمل
0.7	4.0	3.	4.1	متقاعد
1.1	12.9	2.6	8.8	عاجز عن العمل
0.0	0.2	-	1.0	مسجون
0.8	4.8	2.2	9	غير ذلك

3.2 خصائص المستجوبين:

في مخيمات لبنان سبق إن اشرفنا إلى إننا تعمدا المناصفة في العينة بين الذكور والإناث. وإننا استجبونا من بين الحاضرين في المنزل بعمر 18 سنة وما فوق من حدهه طريقة كيش kish. فجاء بين أفراد العينة 32% من العازبين والعزباوات. ونسبة 11.6% من لديهم إعاقة. وهنالك 1.5% فقط من غير اللاجئيين. وقد كانت ذات المنهجية للمستجوبين في مخيمات الأرض المحتلة. حيث كان هناك مناصفة في العينة بين الذكور والإناث. كذلك تم استجواب من بين الحاضرين في المنزل بعمر 18 سنة وما فوق من حدهه طريقة كيش kish. فجاء بين أفراد العينة 22.2% من العازبين والعزباوات وهذه النتيجة منخفضة 10 درجات مقارنة مع مخيمات لبنان. ونسبة 9% من لديهم إعاقة. وهنالك 5.3% فقط من غير اللاجئيين الذين يقيمون داخل المخيمات.

في مخيمات لبنان أما من حيث الدخل الأسري فإن أعلى الدخول المصرح بها كانت 1500 دولار أميركي. وإن نسبة 2% اعتبرت أن دخلها الأسري عال. وهنالك من بين الأسر 5% فقط دخلها بين 900 و1500 دولار أميركي. وقد اعتبرت نسبة 21.7% أنها ذات دخل متدن. والذين دخلهم اقل من 300 دولار أميركي يشكلون 29.5%. ويشكل ذوي الدخل المحدود 35.5%. وبالنسبة للوضع الاقتصادي في مخيمات الأرض المحتلة. فقد أشارت نتائج المستجوبين أنه أكثر سوءاً من لبنان. ويبين الجدولان التاليان الدخل في مخيمات لبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة.

جدول (7): توزيع الأسر حسب مستوى الدخل

مخيمات لبنان	مخيمات الأراضي المحتلة	مستوى الدخل
21.7	28.7	متدنية الدخل
35.6	25.1	محدودة الدخل
40.8	44.3	متوسطة الدخل
1.9	1.9	عالية الدخل

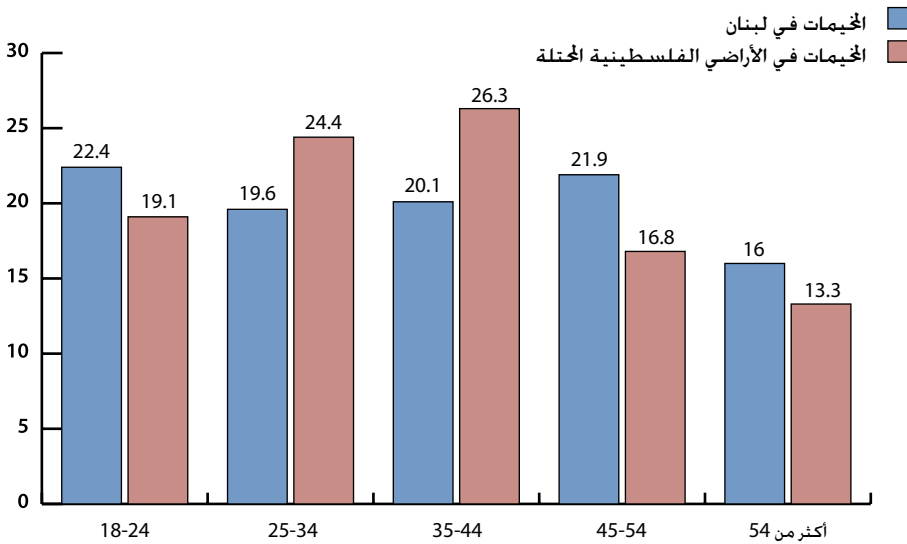


جدول (8): توزيع الأسر حسب فئة الدخل		
مخيمات لبنان	مخيمات الأراضي المحتلة	فئة الدخل
29.5	44.5	اقل من \$300
47.2	35.8	599-300
17.9	13.2	899-600
5.1	5.4	1500\$-900

يشير الشكل التالي إلى التوزيع العمري للمشاركين في المسح حيث كانت نسبة المشاركين والذين تقل أعمارهم عن 45 سنة 69.8% في المخيمات الفلسطينية في الأرض المحتلة، بينما كانت لذات الفئة العمرية 62.1% في المخيمات الفلسطينية في لبنان.

4.2 الخصائص ذات العلاقة بالإعاقة

التوزيع العمري للعينة المشاركة في البحث في لبنان وفلسطين



في مخيمات لبنان بلغ عدد الأسر التي نجد فيها شخصا واحدا على الأقل من ذوي الإعاقة 255 أسرة، والتي تضم شخصين على الأقل 37 أسرة، والتي تضم 3 أشخاص على الأقل أسرتان، وأسرة واحدة فيها أربعة أشخاص، ومثلها فيها خمسة أشخاص من ذوي الإعاقة، وبذلك يكون عدد الأشخاص ذوي الإعاقة في عينة مخيمات لبنان 296 شخصا موزعين على 255 أسرة، وهذه الأسر تضم 4630 شخصا، وبهذا تكون:

- نسبة الأسر التي يوجد فيها شخص واحد ذو إعاقة على الأقل 28.1% من مجموع الأسر، وقد بينت دراسة أعدتها الجامعة الأميركية في بيروت أوائل آب 2010 أن هذه النسبة هي 15% فقط¹⁷.

- نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة إلى مجموع السكان 6.4% ارتباطا بمجتمع المسح المنفذ. وبلغت 4% حسب دراسة الجامعة الأميركية¹⁸. وقد كانت هذه النسبة 7% عام 2007¹⁹.

أما بالنسبة لواقع الحال في مخيمات الأرض الفلسطينية المحتلة فكانت كالتالي: حيث بلغ عدد الأسر التي تُجد فيها شخصا واحدا من ذوي الإعاقة 265 أسرة، والتي تضم شخصين 37 أسرة، والتي تضم 3 اشخاص 9 أسر، وأسرة واحدة فيها أربعة أشخاص. وبذلك يكون عدد الأشخاص ذوي الإعاقة في عينة مخيمات الأراضي الفلسطينية 312 شخصا موزعين على 265 أسرة وهذه الأسر تضم 6038 شخصا. وبهذا تكون:

- نسبة الأسر التي يوجد فيها شخص واحد ذو إعاقة على الأقل 29.1% من مجموع الأسر.
- نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة إلى مجموع السكان 5.2% قياسا لمجتمع الدراسة في المخيمات الأرض المحتلة.

ويشكل ذوو الإعاقة الحركية أعلى نسبة (38.5%) بينهم، تليها نسبة 20.6% من لديهم إعاقة مركبة (أكثر من إعاقة)، ثم بفوارق بسيطة: إعاقة بالنظر 14%، الإعاقة السمعية 10.4%، الإعاقة الذهنية 12.5%، وأخيرا النطقية 4%.

نوع الإعاقة	%
النظر	14
السمع	10.4
الحركة	38.5
ذهنية	12.5
نطقية	4
مركبة (أكثر من إعاقة)	20.6

وجاءت النتائج متقاربة مع الواقع في المخيمات الفلسطينية في لبنان. حيث شكل الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية أعلى نسبة (38.7%) بينهم، تليها نسبة 25.4% من لديهم إعاقة مركبة (أكثر من إعاقة)، ثم بفوارق بسيطة: الأشخاص الذين لديهم إعاقة بصرية 12.5%، الأشخاص الذين لديهم إعاقة ذهنية 11.7%، الأشخاص الذين لديهم إعاقة سمعية 7.4%، وأخيرا النطقية 4.3%.

الملفت في توزيع الأشخاص ذوي الإعاقة أن النسبة الأعلى هي من الذكور (60%). ولم تختلف النتيجة عن ذلك في المخيمات في الأراضي الفلسطينية المحتلة حيث كانت أيضا النسبة الأعلى هي من الذكور (63%).

أما من حيث توزيعهم على الفئات العمرية فإن النسب متقاربة لمن تجاوزا العشرين من العمر إلا أن نسبة 38.4% منهم بعمر أقل من 20 سنة، أما من حيث توزيعهم على الفئات العمرية في مخيمات الأراضي الفلسطينية المحتلة، فإن النسبة متقاربة لمن تجاوزا سن العشرينات من العمر، إلا أن نسبة 28.8% منهم بعمر أقل من 20 سنة، و25.2% منهم في سن العشرينات.

18 المرجع السابق.

19 الاوضاع الديموغرافية مرجع سابق ص32.

جدول (10): توزيع الأشخاص ذوي الإعاقة حسب الأعمار

النسبة في مخيمات لبنان	النسبة في الأراضي الفلسطينية المحتلة	العمر
16.4	12.2	9 سنوات وأقل
22	16.6	19-10
11.8	25.2	29-20
7.1	13.5	39-30
10.3	10.4	49-40
8.8	9.1	59-50
14.5	13.0	60 سنة وأكثر

وهذا يعني ارتفاع نسبة الإعاقات الخلقية أو الناجمة عن أمراض في الطفولة. وبالفعل هذا ما يبينه الجدول التالي. حيث نجد أن نسبة 72% من الأشخاص ذوي الإعاقة تعود إعاقتهم إلى أسباب مرضية أو خلقية (وراثية). وقد كانت النتائج أيضا متقاربة مع ذلك في الأراضي الفلسطينية المحتلة. حيث تعود الأسباب الرئيسية للإعاقة إلى الحالات المرضية أو الخلقية (الوراثية) بشكل رئيسي. حيث نجد أن نسبة 77.8% من الأشخاص ذوي الإعاقة تعود إعاقتهم إلى أسباب مرضية أو خلقية (وراثية) أو بسبب الحمل والولادة.

جدول (11): توزيع الأشخاص ذوي الإعاقة حسب سبب الإعاقة

مخيمات لبنان	مخيمات الأراضي المحتلة	السبب
33.4%	31.3	مرض
39.5%	30.9	خلقي (وراثي)
12.1%	9.0	بسبب الاحتلال/الحرب
5%	15.6	بسبب الحمل والولادة
9.1%	13.3	غير ذلك حدد

أما من حيث نوع العلاج في مخيمات لبنان فإن حوالي الثلث تقريبا من الأشخاص ذوي الإعاقة يلزمهم علاج طبي. و17.6% منهم يلزمهم أدوات مساعدة. الباقي وينسب متقاربة يحتاجون إلى الدواء أو خدمات التأهيل. أو الرعاية البيئية. بينما كانت النتائج في الأراضي الفلسطينية المحتلة متقاربة إلى حد ما مع وجود بعض الفجوات. من حيث نوع العلاج فإن حوالي الربع تقريبا من الأشخاص ذوي الإعاقة يلزمهم علاج طبي. و17.6% منهم يلزمهم أدوات مساعدة. الباقي وينسب متقاربة يحتاجون إلى الدواء أو خدمات التأهيل. أو الرعاية البيئية.



جدول (12): توزيع الأشخاص ذوي الإعاقة حسب نوع العلاج

مخيمات لبنان	مخيمات الأراضي المحتلة	نوع العلاج
32.8%	23.1	علاج طبي
12.1%	11.4	دواء
11.3%	13.3	خدمات تأهيل
17.6%	19.6	ادوات مساعدة
11.7%	12.9	رعاية بيتية
8.3%	19.6	غير ذلك

يشكل الملتحقون في مخيمات لبنان دراسيا نسبة 26% من الأشخاص ذوي الإعاقة. وبديها أن يكونوا من صغار السن. من بينهم 40% في المدارس العامة. والباقي 60% في مدارس خاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة. ومقارنة مع المخيمات الفلسطينية في لبنان ترتفع نسبة الالتحاق في التعليم للأشخاص ذوي الإعاقة لتصل إلى 34.9% في مخيمات الأرض الفلسطينية المحتلة. ومن الملتحقين في التعليم يلتحق من بينهم 68.2% في المدارس العامة. والباقي 31.8% في مدارس خاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة. وهذا معاكس تماما لواقع المخيمات الفلسطينية في لبنان.



القسم الثالث : الإعاقة مفاهيم وتوجهات

1.3 المعرفة بالإعاقة وأحوال الأشخاص ذوي الإعاقة

ينظر مجتمع الخيمات الفلسطينية في لبنان إلى الشخص ذو الإعاقة على انه شخص لديه نقص ما، يتسم بعدم القدرة على القيام بعمل يقوم به غيره من الأشخاص بدون إعاقة وهو بحاجة لمساعدة الآخرين فهو غير طبيعي وأحيانا (مجنون). لديه صعوبات في الوصول إلى الخدمات العامة، ويعامل شعبياً باستهزاء وعدم مبالاة، فهو مهمش. وينظر إليه نظرة دونية لأن الإعاقة عيب لا يجب أن تظهر على العالم، وهناك عائلات لا تفصح عن وجود أشخاص ذوي إعاقة بين أفرادها. ويشكلون مادة للتسلية والضحك والتخويف. هذا ما بينته لنا المقابلات التي أجريناها في الخيمات عما تعنيه الإعاقة.

أما النتائج الإحصائية فقد بينت أن الإعاقة تُفهم أولاً بمظهرها الجسدي. ثم بالقصور عند الشخص في أداء وظيفة ما من وظائف أعضاء الجسد (75.6%)، فهي قيود ناجمة عن الصعوبة في القدرة على أداء نشاط مقارنة مع ما يعد طبيعياً بالنسبة للأشخاص الآخرين (71.7%).

ترتفع النسبتان المرتبطتان بذات المفهومين لدى عينة لاجئي الضفة الغربية وقطاع غزة. حيث بلغت النسبة للمفهوم الأول "القصور عند الشخص في أداء وظيفة ما من وظائف أعضاء الجسد" 84% وللمفهوم الثاني "قيود ناجمة عن الصعوبة في القدرة على أداء نشاط مقارنة مع ما يعد طبيعياً بالنسبة للأشخاص الآخرين" 78%. الأمر الذي قد يعود إلى مجموعة الظروف الحياتية الصعبة التي يعيشها معظم الأفراد في الخيمات والتجمعات الفلسطينية في لبنان، تلك التي لا علاقة لها بوجود صعوبة لدى الشخص، بل عائدة إلى محدودية الخدمات ومعوقات في الوصول إلى الحقوق والتي ترجع إلى التمييز على أساس درجة المواطنة.

ويرتبط بالأذهان الخلق من الإعاقة في مخيمات لبنان: أنها «امتحان خلقها الله وليس أماننا إلا التعامل معها بالصدقة»: يوافق على هذه المقولة (61%) ويوافق إلى حد ما (21%) وهذه النسبة العالية تعكس النموذج الخيري السائد في المجتمع لجهة التعامل مع مسألة الإعاقة. ويختلف الأمر عندما نستطلع آراء المستجوبين ذوي الإعاقة إذ أن الذين يعتبرون أنفسهم يعيشون وضعا صعبا ويشفق عليهم يشكلون نسبة 45.7% بينما ترتفع هذه النسبة إلى 62.3% بين الآخرين من غير ذوي الإعاقة، وأن نسبة 17% من المستجوبين ذوي الإعاقة فقط تعتقد انه لا يمكن تغيير وضع الأشخاص ذوي الإعاقة بينما ترتفع هذه النسبة إلى 30% بين بقية المستجوبين من غير ذوي الإعاقة. أي أن هنالك سوء تقدير لأحوال الأشخاص ذوي الإعاقة وعدم معرفة بقدراتهم في الانخراط اجتماعيا وممارسة حياة عادية كبقية أفراد المجتمع.

تكاد عينة لاجئي الضفة الغربية وقطاع غزة تتوافق تماما مع عينة مخيمات لبنان في أن "الإعاقة امتحان من الله وليس أماننا إلا التعامل معها بالصدقة". إذ وافق على هذه المقولة 61%، وإلى حد ما 18%. مع ارتفاع هذه النسبة لدى لاجئي قطاع غزة بشكل أكبر من لاجئي الضفة الغربية، إذ تصل النسبة لكلا الإجابتين (نعم وإلى حد ما) في قطاع غزة 83%، مقابل 70% في الضفة الغربية.

وترتبط الإجابات في مخيمات لبنان عندما نطرح الأسئلة التي تصف الإعاقة بأنها التمييز والحد من الحصول على الفرص والوصول إلى الخدمات التي يحتاجها الإنسان، فتأتي الإجابات متقاربة، أو اعتبار

الإعاقة مشكلة أوجدها وفرضها المجتمع مع تحفظ النصف تقريبا (49.2% غير موافق). أو اعتبار الإعاقة مشكلة عند الفرد تعيقه عن التواصل مع باقي أفراد المجتمع (55% موافق)

أما لدى لاجئي الضفة الغربية وقطاع غزة فجاءت النسب متقاربة تتقارب إلى حد كبير مع النسبة في مخيمات لبنان. مع أهمية التأكيد أن عينة لاجئي قطاع غزة أبدت نسبا أعلى في اعتبار الإعاقة تعني التمييز والحد من الوصول إلى الفرص. وأنها مشكلة فرضها المجتمع. حيث اعتبر الإعاقة بمعنى التمييز والحد من الحصول على الفرص والوصول إلى الخدمات التي يحتاجها الإنسان %58. و18 إلى حد ما. فيما اعتبر 30% أنها مشكلة أوجدها وفرضها المجتمع. إضافة إلى 22% إلى حد ما. واعتبرها مشكلة عند الفرد تعيقه عن التواصل مع باقي أفراد المجتمع 585. و19% إلى حد ما.

ويميز لاجئو مخيم جنين بالضفة الغربية (وهم أهالي لأشخاص ذوي إعاقة) بين الإعاقات المختلفة. في سعيهم لتحديد مفهومهم حول الإعاقة بوصفها مشكلة تحد أو تعيق التواصل مع باقي أفراد المجتمع. إذ تحدث العديد منهم في ورشة عمل بالتحيم حول هذا المفهوم. بقولهم:

"حسب نوع الإعاقة لكل فرد والإعاقات متعددة منها والإعاقة العقلية تختلف عن الإعاقات البسيطة إذ يمكن إن مارسوا حياتهم بشكل طبيعي ويمكنهم أن يشاركوا في مختلف أنشطة المجتمع وأن يدرسوا في الجامعات وأن يكونوا أسر".

"ليس جميع الحالات والإعاقات بل يوجد أفراد معاقين يشاركوا في المجتمع بنجاح".

"يوجد إعاقات تؤثر على جميع أفراد أسرة المعاق وليس المعاق لوحده إذ وجود ابن معاق في الأسرة تمنعهم من المشاركة في نشاطات المجتمع".

وقد تبين ما سبق هيمنة شبه كاملة للنموذج الفردي في النظر إلى قضية الإعاقة والأشخاص ذوي الإعاقة. ليأخذ شكل الازدواجية في كثير من الأحيان. الأمر الذي يمد بالتأكيد إلى وجهات نظر المستجوبين حول المسائل المتعلقة بتواصل هذه الفئة مع غيرها من فئات المجتمع لتقول النتائج بأن نسبة عالية من المستجوبين يرجعون معيقات التواصل التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة إليهم أنفسهم أي إلى الصعوبات التي لديهم دون الأخذ بعين الاعتبار أثر هذه الافتراضات ذاتها على بيئة التواصل أو المبادرة.

أما الصورة النمطية عن الأشخاص ذوي الإعاقة في مخيمات لبنان فهي أن أغليبتهم تستخدم الكراسي المتحركة: وافق 32% من المستجوبين على أن هذه هي الصورة. ومثلها تقريبا يوافق إلى حد ما. وعندما نتحدث مع شخص ذو إعاقة سمعية علينا أن نتحدث بصوت عال: يوافق 71.2% على هذا الرأي ويوافق 16.6% إلى حد ما. وكذلك عندما لا يفهم شخص ذي إعاقة سمعية ونطقية «أصم» ما نقوله للمرة الأولى علينا أن نكرر الكلام حتى يفهم: يوافق 66%. ويوافق إلى حد ما 22%. ليكون التركيز في هذه الحالة على الصعوبة نفسها وكأن لا بديل أو لا دور يقع على كاهل المتحدث كانعكاس طبيعي لربط الصعوبة بمدى الفهم والمجموعة الصور النمطية التي ترافق وتلازم فهم العامة للقضايا ذات الصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة. وفي هذا السياق تظهر جلية الآثار الناجمة عن الفهم المغلوط للأشخاص ذوي الإعاقة والتي تؤثر سلباً على بيئة التواصل التي تفتقر للحد الأدنى من اعتبارات تلك العملية.



وبمقارنة عينة مخيمات لبنان بعينة لاجئي الأراضي الفلسطينية المحتلة للصور النمطية المبينة أعلاه (الخيار موافق). جُد:

- أغلبيتهم تستخدم الكراسي المتحركة: لبنان 32%، الأراضي الفلسطينية المحتلة 37%.
- عندما نتحدث مع شخص ذو إعاقة سمعية علينا أن نتحدث بصوت عال: لبنان 71.2%، الأراضي الفلسطينية المحتلة 69%.
- عندما لا يفهم شخص ذي إعاقة سمعية ونطقية "أصم" ما نقوله للمرة الأولى علينا أن نكرر الكلام حتى يفهم: لبنان 66%، الأراضي الفلسطينية المحتلة 82%.

وتعتقد الغالبية العظمى من المستجوبين في مخيمات لبنان عند القيام بمساعدة أشخاص ذوي إعاقة أن علينا دائما سؤالهم عما يؤلمهم أو يضايقهم كي لا نفعله، وأنهم بحاجة إلى خدمات ومدارس خاصة خلافا لمفهوم إدماجهم في المجتمع. وأن الشخص ذو الإعاقة البصرية يتمتع بحواس خارقة تعوضه عن إعاقته البصرية: يوافق 66% ويوافق إلى حد ما 25%. وهنا يتفق لاجئو الأراضي الفلسطينية، في النقطتين الأولى والثانية، مع ارتفاع النسبة فيما يتعلق بالصورة السائدة بتمتع الأشخاص ذوي الإعاقات البصرية بحواس خارقة لتصل إلى 83% موافق، و14% موافق إلى حد ما. وبالمقابل فإن الأغلبية لا توافق على أن الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية «العقلية» يشكلون خطرا على الآخرين. (وعلى خلاف ذلك فإن قلة تصل إلى 19% لدى لاجئي الأراضي الفلسطينية المحتلة لا يعتبرون أن الأشخاص ذوي الإعاقات الذهنية يشكلون خطرا على من حولهم). ولا بد هنا من الإشارة إلى أن العديد من هذه الصور هي امتداد وانعكاس للنماذج والطرق التي تستخدمها المؤسسات على اختلاف قطاعاتها وتحديدًا العاملة في مجال الإعاقة أثناء معالجة قضية الإعاقة، والتي تركز في كثير من الأحيان مفاهيم ومعتقدات تجعل من فئة الأشخاص ذوي الإعاقة فئة خاصة بالتالي هي بالضرورة بحاجة لخدمات خاصة ومدارس خاصة وطرق تواصل خاصة. كما واستنادا إلى بعض الأدبيات ذات العلاقة والتي تشتمل عليها تلك الدراسة جُد أن التركيز أبداً لم يأخذ منحى حقوقي في معالجة قضية الإعاقة بل تركزت حول الخدمات والاحتياجات التي تلبها للفرد كفرد ذي إعاقة، مما يعزز المفاهيم التي تنظر بخصوصية متطرفة لتلك الفئة.

من جهة أخرى، فإن عبارة أن الشخص الذي لديه قصور حركي لا يستطيع التنقل بدون مساعدة الآخرين (53% صحيح و 36.3% إلى حد ما صحيح). وأن الشخص الذي لديه قصور نطقي وسمعي لا يمكنه العيش بشكل مستقل فيرى 44.3% أن هذا الأمر صحيح و 33.7% جده صحيحا إلى حد ما. و22% جده غير صحيح. ويختلف الأمر بالنسبة للشخص الذي لديه قصور بصري وقدرته على العيش بشكل مستقل: أجاب 23% أن هذا الأمر صحيح و28% جده صحيحا إلى حد ما. ونسبة 48.8% جده غير صحيح. وهناك شبه إجماع بأن الأشخاص ذوي الإعاقة بحاجة إلى علاج ورعاية طبية باستمرار، وكذلك بالنسبة لحاجتهم إلى مرافقة دائمة. وهناك نسبة 45% فقط ترى انه يمكن تغيير وضع الأشخاص ذوي الإعاقة، ولم تبين أسئلة الاستمارة كيفية تحقيق هذا الأمر.

وتختلف النتائج لدى لاجئي الأراضي الفلسطينية المحتلة بعض الشيء عن نتائج مخيمات لبنان، حيث رأى 61% (و30% إلى حد ما) أن الشخص الذي لديه قصور حركي لا يستطيع التنقل بدون مساعدة الآخرين، فيما تتوافق تماما نسبة الذين يرون إمكانية عيش مستقل للأشخاص ذوي الإعاقة/الصعوبة النطقية والسمعي بين الأراضي الفلسطينية المحتلة وعينة مخيمات لبنان. أما بالنسبة لذوي الإعاقات البصرية فهناك اختلاف بين العينتين هو أن 10% في عينة الأراضي الفلسطينية المحتلة تضاف لمن يجد العبارة المذكورة سابقا صحيحة (مقابل نفس النسبة تنخفض لمن يرونها صحيحة إلى حد ما).

ونورد هنا بعض مقتطفات لشباب من مخيم عين الحلوة حول نظرتهم أو المجتمع المحيط للأشخاص ذوي الإعاقة:

<ul style="list-style-type: none"> • إنسان غير قادر على القيام بعمل طبيعي عنده نقص مانع. • هو ما يقدر بعمل الشغل التي يعملها الانسان الثاني • عنده نقص معين • لديه نقص ما. • غير طبيعي/ مجنون. • ذوي حاجات خاصة. • مثل الإنسان العادي. 	<ul style="list-style-type: none"> • شعبيّاً: استهزاء - عدم مبالاة (نسبة الأشخاص الذين يعاملونهم بطريقة مغايرة قليلة جداً). • نظرة دونية. • مهمّش. • الإعاقة عيب وحرام لا يجب أن تظهر على العالم (هناك عائلات لا تفصح عن وجود ذوي إعاقة بين أفرادها). • مادة للتسلية والضحك والتخويف.
---	--

وهنا نشير إلى أن هذا الجدول هو تأكيد على أن العديد من المستجوبين في نظرتهم للشخص ذي الإعاقة يحصرونه ويحاكمونه من خلال الصعوبة التي لديه. انطلاقاً من كون هذه الصعوبة هي التي يرونها أولاً، وربما لا يرون سواها.

2.3 التعابير المسيئة للأشخاص ذوي الإعاقة

حسب آراء المستجوبين تعتبر مسيئة للأشخاص ذوي الإعاقة التعابير والنعوت التالية، وهي المستخدمة في كل من مخيمات لبنان ومخيمات الأراضي الفلسطينية المحتلة:

شخص مشلول، شخص قعيد على الكرسي، شخص أعمى، شخص معاق، متخلف عقلياً، مكرسح، شخص مجنون، أطرش، أخرس، رجله (يده) مقطوعة، عاجز ما يقدر يعمل شي، التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة، كلها تعابير تعتبر مسيئة بنسب عالية تتراوح بين 77% و95%. فقط التعابير التي تعتبر مسيئة وانما بنسب اقل هي: الشخص ذي الإعاقة 66%، والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة 25%. ويبدو ان المستجوبين ذوي الإعاقة هم أكثر حساسية تجاه التعابير المستخدمة في وصفهم حيث جُذ ان نسبة 83% منهم تعتبر ان صفة الشخص ذي الإعاقة مسيئة لهم، بينما تبلغ هذه النسبة 64.7% بين المستجوبين من غير ذوي الإعاقة. وقد حُذت معظم الحضور على ألفاظ مثل: "متخلف عقلياً، عاجز، عالبركة، أهبل، عطيلة، مجنون، المعاق حرام، عيب عار ما لازم يبين". وفي هذا الصدد، يجدر الوقوف عند النتيجة المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة أنفسهم، حيث جُدهم في كثير من الأحيان في تماهي شبه تام مع البيئة المحيطة بهم حد التطرف. وهذا انعكاس آخر للطرق المتبعة في معالجة قضية الإعاقة على مستوى مجتمعاتهم المحلية. وافتقار أنشطة التوعية إن وُجِدت إلى الفهم الحقيقي الذي يفرق ما بين مفهوم الصعوبة والإعاقة.

3.3 السلوكيات الأسرية والمجتمعية تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة

1.3.3 التواصل مع الأشخاص ذوي الإعاقة

يتم التواصل عادة بين طرفين أو أكثر، وفي حالتنا بين طرفين، الأول هو المجتمع بمختلف تشكيلاته الاجتماعية التعاقدية أو الطبيعية من جهة، والثاني هو الشخص ذي الإعاقة كفرد من جهة أخرى. فما هي النتائج التي توصلنا إليها بهذا الخصوص؟



لا يحبذ الأشخاص ذوي الإعاقة الاختلاط مع الناس حسب رأي 39.4% من المبحوثين في مخيمات لبنان (وترتفع هذه النسبة إلى 44% في عينة لاجئي الأراضي الفلسطينية المحتلة. مع ارتفاعها في قطاع غزة إلى 48%، مقابل 37%). وترى نسبة 32.4% أنه من الصعوبة بمكان أن يقيم الشخص ذي الإعاقة علاقات اجتماعية مع الآخرين. وترى نسبة 42.7% أن هذا الأمر صحيح إلى حد ما. إلا أن نسبة عالية (83%) تقر بأن بعض الأصدقاء الذين يعرفونهم يقيمون صداقة مع أشخاص ذوي إعاقة.

وتذهب نسبة 65.3% إلى أن بعض الزملاء يذهب مع الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المطاعم والمنزهات (مع ارتفاع هذه النسبة في عينة لاجئي الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى 70%). وأن بعض الناس يشعر أن صداقة الأشخاص ذوي الإعاقة يشكل عبئاً نفسياً عليهم (54.3%). إلا أن هذه النسبة ترتفع إلى 63.5% بين المستجوبين من غير ذوي الإعاقة يقابلها نسبة 51.5% بين الأشخاص ذوي الإعاقة. وهناك نسبة (55.6%) لا تخجل من المشاركة في النشاطات الاجتماعية في صحة أشخاص ذوي إعاقة (في حين تنخفض هذه النسبة لدى لاجئي الأراضي الفلسطينية المحتلة لتصل إلى 41%). كما اعتبرت نسبة 62.6% أن عليها أن تبذل كل جهد للتواصل مع الشخص ذي الإعاقة النطقية والسمعية.

وقد برز رأيان حول إقامة علاقة صداقة مع الأشخاص ذوي الإعاقة: الأول: يعيد السبب لصعوبة إقامة علاقات مع الشخص ذي الإعاقة إلى الشخص نفسه وعدم قدرته على إقامة مثل هذه العلاقات (25%). والثاني يعيد السبب إلى الناس ونظرتهم للشخص ذي الإعاقة (75%). وتقترن نتائج عينة لاجئي الأراضي الفلسطينية من هذه النسبة مع زيادة 4% لأصحاب الرأي الأول. كما أن المجتمع يميل إلى مصادقة الذكور ذوي الإعاقة على مصادقة الإناث ذوات الإعاقة (59%) مقابل (27%) لا يوافقون على هذا الرأي. وبالنسبة لهذا الرأي نراه أكثر وضوحاً في عينة لاجئي الأراضي الفلسطينية المحتلة. إذ اعتبر 74% أن المجتمع يميل لمصادقة الذكور ذوي الإعاقة أكثر من مصادقة الإناث ذوات الإعاقة. ووقوفاً عند هذه النتائج، نلاحظ خلطاً ما بين الميل لمصادقة الذكور ذوي الإعاقة ومدى توفر فرص وإمكانيات تسمح لمصادقة الإناث ذوات الإعاقة. إذ أن هذه الفرص ترتبط إلى حد كبير بمجموعة المعوقات التي تواجهها النساء والفتيات ذوات الإعاقة في المشاركة بالحياة الاجتماعية والخروج من المنزل. وهنا نرى بأن جميع ما يحيط بالأشخاص ذوي الإعاقة من صور نمطية وأفكار مسبقة مغلوطة هو بالضرورة شاملاً للنساء ذوات الإعاقة إضافة إلى التوقعات والأدوار والصور الناجمة عن كونهن إناث. وفي الوقت ذاته، وبغض النظر عن قضية النوع الاجتماعي وما لها من أثر سلبي على التواصل والمشاركة. فإن واقع الحال للتواصل والمصادقة فيم يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة يشير إلى إشكاليات حقيقية تواجهها هذه الفئة في التفاعل مع المجتمع المحيط والاندماج في فعالياته ومناسباته جنباً إلى جنب مع باقي الفئات، وخير دليل على ذلك هو التناقض الذي قد يلحظه أي قارئ لدى الإمعان فيم سبق من نتائج.

ولا يوافق الأشخاص ذوي الإعاقة بان لديهم صعوبة في إقامة علاقات اجتماعية مع الآخرين بنسبة 31.4% غير صحيح بينما تنخفض هذه النسبة إلى 24% بين المستجوبين من غير ذوي الإعاقة. وترى نسبة 42% من بين المستجوبين ذوي الإعاقة أن الإعاقة هي مشكلة عند الفرد تعيقه عن التواصل مع باقي أفراد المجتمع بينما ترتفع هذه النسبة إلى 57% بين الآخرين من غير ذوي الإعاقة. وهذا يعني أن الأشخاص ذوي الإعاقة لهم الثقة بأنفسهم في إقامة العلاقات والتواصل مع الآخرين أكثر مما هو متوقع وشائع في المجتمع.

وحول نظرة المجتمع لإقامة علاقات مع الأشخاص ذوي الإعاقة بينت جارب شخصية للأشخاص ذوي الإعاقة. أن هناك نظرة مجتمعية متناقضة وسلبية مارسها المجتمع إزاءهم. وأحياناً ربما تكون

المشكلة عند الأشخاص ذوي الإعاقة. هذا ما أفاد به مجموعة من الأشخاص ذوي الإعاقة من مخيمات بيروت:

- أنا طلعت عالجاج ست بتقولوني إنت شؤو جايبك لهون لشؤو جاية. قتلها أنا متلي متلك.
- سليم معوق واجوز أو خليل عن جد اجوز وبيشوفوا شغلهم حتى المثقف المتعلم الراقى بيستغربوا الناس كثير إنو عم يعملوا هيك أو بيساواوا هيك (بعتبروهم أقل منهم).
- لما طلعت مع العالم كان عندي خوف يمكن نفسية المعوق هي بتجيب صداقة. أنا نفسيتي مرحة ما عندي مشكلة.
- نحنا ما عنا مشكلة مع الناس. نحنا منطلع رَجَل كثير ومبسوطين جارنا بتستغرب وبتقول شوو كل جمعة رحلة؟
- هي وغيرها إلهم حق نحنا لا هذا الشئي الي بشوفه.
- في أهل كانوا ينيموا إبنهم تحت الدرج أو على السطح بخلاف إخوته.
- كنت أتأثر ليش إخوتي بيروحوا عالشغل وهلق بدّعت بالشغل وصرت أحلى منهم.
- بيلقوهن إنو معاق أو شئي (مش الكل)، التحديات كثيرة انه الواحد ما يعرف يحكي لما منتعرف على الناس وبيشوفوا أديش نحنا نفسيتنا مرحة ومنحترم الناس.
- أنا شخص معوق أنا بقرب الناس إلي أو ببعدهم حسب تصرفي وأخلاقي ومعاملتي.
- الشخص المعوق عندو شوي حساسية اللي يبجي من بزّا عنده خوف عنده حساسية المش معوق بيتعامل معه شوي ببعده وبإستغراب. في البعض بيفوتوا بالجو. بيضل شوية حساسية من بعض.
- أحياناً الواحد بيقول للثاني روح أنت واحد معاق. الشخص المعاق بيتحسس.

وفي إطار دور الأشخاص ذوي الإعاقة في عملية التواصل مع غيرهم من الأشخاص بدون إعاقة. يبين الإطار السابق وبعض النتائج التي سبقتها مدى انصهار الأشخاص ذوي الإعاقة وذوبان العديد منهم في نظرة الثقافة السائدة لهم. لنجد أن الأشخاص ذوي الإعاقة أنفسهم يحملون مسؤولية التواصل وما قد يحيط به من إشكاليات إلى الشخص نفسه. وكأن حقيقة أنهم أشخاص ذوي إعاقة تعني بالضرورة بذل جهود مضاعفة من قبلهم لكسب الآخر ولفت الأنظار وما إلى ذلك من سلوكيات من شأنها أن تثبت وجودهم وتبعد الأنظار عن الصعوبة التي لديهم كإحدى أشكال الوسائل والميكانزمات الدفاعية التي تأخذ شكل الهروب والكبت في كثير من الأحيان. في حين أن النموذجين الاجتماعي والحقوق في الشكل والمضمون يتميزان في الشمولية بالنظر إلى مجموعة القضايا ذات الصلة بتفسير ومعالجة قضية الإعاقة. ليعتبر كل منهما أن توجهات العامة والتي تتسم بالسلبية فكراً وسلوكاً في كثير من الأحيان تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة هي إحدى أهم المعوقات والحواجز البيئية التي تحد من إمكانية تفاعل هذه الفئة مع البيئة المحيطة بها وتعيق عملية الوصول للحقوق والخدمات على قدم المساواة مع الآخرين. وخير مثال على ذلك، ما أفاد به بعض المستجوبين من كون الأشخاص ذوي الإعاقة هم عرضة ومدعاة للاستهزاء والسخرية مما يخلق شعوراً بالغضب والقهر لدى الأشخاص ذوي الإعاقة. فينتج عنه ممارسة بعضهم الإقصاء والعزل على نفسه. أو يكون سبب لبعض الممارسات غير المقبولة أو الحادة.

في مخيمات لبنان سبق أن اشرنا أننا في مجتمع ذكوري بامتياز. فالتمييز لصالح الذكور يبدأ في الأسرة. ويمتد إلى سوق العمل. فهناك عائلات كثيرة تمنع بناتها ذوات الإعاقة من الخروج من البيت حسب رأي 64% ويوافق على هذا الرأي 19% إلى حد ما. وتجدّه نسبة 17% فقط غير صحيح. وعندما



يتعلق الأمر بالذكور فان عائلات تمنع أولادها الذكور ذوي الإعاقة من الخروج من البيت حسب رأي 4% فقط وتوافق نسبة 31% إلى حد ما. ووجد نسبة 22% أن هذا الأمر غير صحيح. تؤكد هذه النسب إلى حد كبير على أن الإعاقة/الصعوبة هي التي يراها المجتمع ابتداءً من الأسرة أولاً. ومن ثم يرى فيه إذا كان هذا الشخص ذو الإعاقة ذكراً أم أنثى. وبطبيعة الحال. يساهم وجود سببين للتمييز السلبي في زيادة التهميش والإقصاء وما يرافقهما من أبعاد.

2.3.3 السلوكيات تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة

أما كيفية تعامل المجموعات التي يتواصل معها الأشخاص ذوو الإعاقة في حياتهم اليومية أو أثناء تلقيهم الخدمات؛ فان العائلة تقع في مقدمة المتعاملين بشكل ايجابي مع الأشخاص ذوي الإعاقة (97%). يلي ذلك الأصدقاء (87%). يلي ذلك الباعة والجيران حوالي (57%). وكلما ابتعدنا عن دائرة الأسرة والحي السكني تبدأ المعاملة الايجابية للأشخاص ذوي الإعاقة بالتراجع: فسائقي سيارات الأجرة ينقسمون مناصفة بين متعامل بشكل سلبي ومتعامل بشكل ايجابي مع الأشخاص ذوي الإعاقة. و37% من موظفي المؤسسات الأهلية يتعاملون بشكل ايجابي مقابل 22% بشكل سلبي والباقي بشكل محايد. وبين موظفي القطاع الخاص والشركات هنالك 27% يتعاملون بشكل ايجابي مقابل 40% بشكل سلبي والباقي بشكل محايد. وتنخفض نسبة من يتعاملون بشكل ايجابي دائماً حسب رأي المستجوبين إلى 24% في المجالس المحلية والبلدية وموظفي الحكومة أي الجهات الرسمية صاحبة السلطة. وتتشابه نتائج عينة الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما يوضح الإطار التالي:

عينة لاجئي الأراضي الفلسطينية المحتلة. درجة التقييم الإيجابي والسلبي لتعامل عدد من الجهات مع الأشخاص ذوي الإعاقة

الأسرة:	84% إيجابي. 8% سلبي.
الأصدقاء:	73% إيجابي. 9% سلبي.
الجيران:	56% إيجابي. 17% سلبي.
موظفو الحكومة:	26% إيجابي. 32% سلبي.
موظفو القطاع الخاص والشركات:	23% إيجابي. 32% سلبي.
الباعة:	39% إيجابي. 22% سلبي.
سائقي السيارات:	34% إيجابي. 34% سلبي.
المجالس المحلية:	27% إيجابي. 23% سلبي.
موظفو المؤسسات الأهلية:	37% إيجابي. 19% سلبي.

ومن الملفت للنظر في النسب أعلاه النتائج المتعلقة بموظفي المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص. إذ نلمس أن النسبة تأخذ بالارتفاع إثر رصد التعامل السلبي مع الأشخاص ذوي الإعاقة. وهنا جدر الإشارة إلى أن هذا الفارق إذا ما قورنَ بغيرهم من الفئات أو الأفراد له الأثر الكبير على تمكن الأشخاص ذوي الإعاقة من الوصول لحقوقهم بكرامة كما غيرهم من الأشخاص. حيث المؤسسات الحكومية يفترض أن تكون إحدى أولى الجهات التي تقع على عاتقها مسؤولية إحقاق الحق. كما ويعتبر القطاع الخاص أحد الخيارات التي يتوجه إليها الفرد لدى بحثه عن فرصة عمل كأحد حقوق الإنسان الأساسية في اختيار العمل المناسب. وعلاوة على ذلك. نرى في الجدول النسب ذات العلاقة بتوجهات السائقي والتي وكما هو مبيّن نجد النسبة نفسها للتعامل السلبي والإيجابي. مما يعتبر أمراً مقلقاً حيث المواصلات هي إحدى الوسائل الأساسية التي يستخدمها أي شخص لدى ممارسته للحياة اليومية والتنقل من مكان لآخر لأي غرض كان. والاتجاهات السلبية لدى السائقي وغيرهم هي إحدى أهم المعوقات وأكثرها خطورة على الشخص ذي الإعاقة حيث تساهم في تكريس وتعميق الفجوة بينه وبين المجتمع من

حواله، مما يقلل بلا شك دافعيته على المبادرة والمشاركة ويحد من فرصه في الوصول للحقوق والخدمات على قدم المساواة مع الآخرين.

وتمايز آراء المستجوبين من الأشخاص ذوي الإعاقة عن بقية المستجوبين من غير ذوي الإعاقة، فهم أكثر حساسية لجهة تعامل الآخرين معهم، إذ أن نسبة 41.8% منهم ترى أن الجيران يتعاملون معهم بشكل ايجابي بينما ترتفع هذه النسبة إلى 58.5% بين من هم من غير ذوي الإعاقة، والأمر عينه بالنسبة لسائقي السيارات: 33.3% مقابل 41.3%، وموظفي المؤسسات الأهلية 28% مقابل 41.5%. ومفاد هذا أن الأشخاص ذوي الإعاقة يواجهون تحديات ومعيقات في التواصل مع الآخرين بشكل أكثر مقارنة بما يتوقع الأشخاص بدون إعاقة، وخاصة في التعامل مع الجيران وسائقي السيارات، و موظفي المؤسسات الأهلية، وخاصة كلما ابتعدنا عن دائرة الأسرة.

ولكن التعامل في الواقع هو أقسى من تصريحات المستجوبين، فهناك من أفادنا بان الأشخاص ذوي الإعاقة يتعرضون في الشارع لِمَازِحَات غير لائقة: فقد اخبرنا أحدهم:

"في ولد في الشارع التحتاني يمكن من كثر الزن عليه اصبح معاق...العاقل عنا بيجتنوه، وفي واحد منغولي بيستلموه من اول الشارع لآخره بيصير بكفر...وبسبب، ييمر بالشارع بيقولوا باعكر هو من بيت... اي عكس عكر".

ولا يقتصر الأمر على ما أوردناه، إذ أن هنالك العديد من القضايا المجتمعية التي تعيق وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الخدمات المختلفة وفي مقدمتها التكلفة المالية العالية التي تتحملها الأسرة، إذ أن المجتمع سواء بمؤسساته الرسمية أو الأهلية لا يقدم الحد الأدنى من الحقوق والخدمات التي يحتاجها الأشخاص ذوي الإعاقة بما يتيح لهم العيش باستقلالية وكرامة دون الحاجة الدائمة إلى الآخرين خاصة إن معظم الأسر تعاني من عسر اقتصادي كون الإعاقة ثانويًا مرتبطة بالفقر من جهة وكافة الإشكاليات الاقتصادية التي تواجهها مجتمعات الدراسة غير المتعلقة بالإعاقة من جهة أخرى..

3.3.3 تعرض الأشخاص ذوي الإعاقة للعنف

بالنسبة للتعرض للعنف، أظهرت النتائج في مخيمات لبنان أن الأشخاص ذوي الإعاقة يتعرضون بشكل أكبر للعنف من الأشخاص بدون إعاقة حسب رأي 67.5% من المستجوبين. ومن بين الأشخاص ذوي الإعاقة يتعرض الرجال ذوي الإعاقة أكثر من النساء ذوات الإعاقة حسب رأي 67.5% أيضاً. وتتطابق النسبة للنقطة الأولى لدى مستطلعي الأراضي الفلسطينية المحتلة، فيما يرى نسبة 55% من لاجئي الأراضي الفلسطينية المحتلة أن الرجال ذوي الإعاقة أكثر تعرضاً للعنف من النساء ذوات الإعاقة، وهذا يرتبط بالأساس أن حركة الرجال ذوي الإعاقة للحيز العام تفوق حركة النساء ذوات الإعاقة. خاصة أن السؤال ارتبط هنا بمشاهدة العنف في الحيز العام.

ومن بين الذكور يتعرض الرجال ذوي الإعاقة للعنف أكثر من الرجال بدون الإعاقة حسب رأي 75% من المستجوبين في مخيمات اللاجئين في لبنان. ومن بين النساء تتعرض المرأة ذات الإعاقة للعنف أكثر من المرأة بدون إعاقة حسب رأي 70% من المستجوبين. وباختلاف طفيف بالنسب تتفق نتائج عينة لاجئي الأراضي الفلسطينية المحتلة مع ذلك.

ومن بين الأشخاص ذوي الإعاقة في مخيمات لبنان يتعرض للعنف الأطفال (الصغار) ذوي الإعاقة أكثر من الكبار (البالغين) ذوي الإعاقة حسب رأي 53% من المستجوبين. فيما ترتفع نسبة من يرون



أن الأطفال ذوي الإعاقة يتعرضون أكثر من غيرهم للعنف في عينة مخيمات الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى 60%.

وعلى السؤال هل شاهدت شخصا ذا إعاقة يتعرض للعنف (سواء لفظيا أو جسديا أو جنسيا....) في حياتك وضمن الحي الذي تسكن فيه في مخيمات اللاجئين في لبنان؟ كانت الإجابة مناصفة أي 50% شاهدوا شخصا ذا إعاقة يتعرض للعنف. وكانت أعلى نسبة تتعرض لعنف أناس في الحي (58%) تليها نسبة 18% من قبل المارة في الشارع. ونسبة 16% من قبل زملاء مدرسة/العمل. أي أن التعرض للعنف يتم من هم في محيط السكن والدراسة والعمل. و فقط نسبة 7.5% من قبل الأسرة. وما دام التعنيف يتم في المحيط وفي العلن فإن النسبة العالية من المعنفين (78%) هم من الذكور. لا لأن المرأة اقل تعرضا للعنف. وإنما لأن الرجال يخرجون إلى الحي والشارع والعمل والمدرسة أكثر من النساء. وبالتالي يكونوا على مرأى من الآخرين أثناء التعنيف. كما أن شكل العنف الذي قد تتعرض له النساء والفتيات ذوات الإعاقة قد يأخذ بعداً ونوعاً مختلفاً وهو في كثير من الأحيان موضع حساسية للطرح أو البروز الذي من شأنه أن يأخذ شكل الظاهرة بعمقها.

وجاءت نتائج عينة لاجئي الأراضي الفلسطينية المحتلة. لتعكس نسبة أكبر من شاهدوا شخصا ذي إعاقة يتعرض للعنف (56%). أما الجهة الممارسة للعنف فجاءت بدرجة أولى ناس الحي 47%. فالماراة بالشارع 30%. ثم الأسرة 17%. وأخيرا من قبل الزملاء 6%. ونلاحظ أن الاختلاف الأبرز في نسبة 10% تضاف لعنف الأسرة قياسا بعنف الزملاء في الأراضي الفلسطينية المحتلة مقارنة بمخيمات لبنان. (وترتفع نسبة من شاهدوا تعرض ذكرا ذي إعاقة للعنف في مخيمات الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى 87%). وقد يرجع ذلك إلى طبيعة الظروف التي يعايشها جميع سكان المخيمات في الأراضي الفلسطينية المحتلة حتى اللحظة والتي تنسم بعدم الاستقرار الأمني السياسي الذي يرفع من وطأة الارتباك بين سلوك العامة إضافةً إلى دوائر العجز وعدم القدرة على حماية الذات التي تحيط بالأشخاص ذوي الإعاقة من وجهة نظر العامة. الأمر الذي يجعل منهم فريسة سهلة من وجهة نظر العديد من الأشخاص. ويجدر التنويه هنا إلى أن ارتباط الإعاقة بالفقر وفي ظل عدم حمل الجهات ذات العلاقة مسؤولياتها اتجاه حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة يجعل منهم عبء داخل أسرهم قد يتفاقم الشعور به ليصل ممارسة العنف. مما لا يعتبر مبررا على الإطلاق إنما تساهم المحاولة في قراءة النتيجة في معالجتها في كثير من الأحيان.

أما شكل العنف الذي يتعرض له الشخص ذي الإعاقة في مخيمات لبنان فإن النسبة الأعلى (48%) تعرضت لعنف لفظي. ونسبة 44% لعنف جسدي. ونسبة 4% فقط تعرضت لعنف جنسي لفظي. ونسب ماثلة تعرضت لتحرش جنسي باللفظ. ولا يختلف نوع العنف الممارس ونسبته بين عينتي مخيمات لبنان. ومخيمات الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وكانت ردة الفعل من قبل المستجوب على التعنيف هذا بمحاولة حماية الشخص المعنف 57% في مخيمات لبنان. و65% في مخيمات الأراضي الفلسطينية. ولم يتدخل أبدا نسبة 24% في مخيمات لبنان. و29% في مخيمات الأراضي الفلسطينية. بينما اتصلت نسبة 15% بأقارب المعنف لمساعدته في مخيمات لبنان مقارنة مع 4% في مخيمات الأراضي الفلسطينية المحتلة. واتصلت نسبة 4% فقط بالجهات الأمنية. مقابل 2% في الأراضي الفلسطينية.

شوهده في مخيمات لبنان تعرض الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية للعنف بنسبة 70% تقريبا. تليها نسبة 11.4% من الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية. ثم الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية أو السمعية أو

النطقية بنسب ضئيلة تتراوح بين 2 و 4%. (انظر الجدول أدناه رقم 14، والذي يبرز النسب المماثلة إلى حد كبير في الأراضي الفلسطينية المحتلة كذلك).



جدول (13): من يتعرض للعنف بين الأشخاص ذوي الإعاقة		
مخيمات الأراضي المحتلة	مخيمات لبنان	الشخص
7%	3.9	ذوي الإعاقة البصرية
4%	2.6	الشخص ذوي الإعاقة السمعية
4%	2.5	الشخص ذوي الإعاقة النطقية
72%	70.1	الشخص ذوي الإعاقة الذهنية (العقلية)
11%	11.4	الشخص ذوي الإعاقة الحركية
2%	9.0	لا أعرف
-	0.4	غير مبين

يبين الجدول أعلاه بكثير من القسوة العلاقة بين نوع الصعوبة ونسبة التعرض للعنف لنجدها ترتفع اتجاه الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية الذين لديهم صعوبات في التعلم والتواصل والإدراك. ما يجعلهم أقل قدرة على الدفاع عن أنفسهم، ومن جهة أخرى، يخلق لديهم سلوكيات عدائية تزيد من المعوقات الجاهاتية المتوطنة بهم. وتدل هذه النسب على أن هناك محدودية في البرامج والتدخلات التي تستهدف الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية، ما يبقى العديد منهم في الأزقة عرضة للعنف والاستغلال وغيرها من الممارسات السلبية.

وأشارت النتائج في مخيمات الأراضي الفلسطينية المحتلة بأن هناك تمايزاً بين آراء ومواقف المستجوبين ذوي الإعاقة وأقرانهم من غير إعاقة بالنسبة للتعرض للعنف: فبين هؤلاء الأخيرين هنالك نسبة 65.4% ترى أن الأشخاص ذوي الإعاقة وضمن المجتمع الذي يعيشون فيه يتعرضون للعنف أكثر من الأشخاص بدون إعاقة، بينما ترتفع هذه النسبة إلى 83.3% بين الأشخاص المستجوبين ذوي الإعاقة.

وكذلك يتعرض الرجل ذي الإعاقة أكثر من الرجل بدون إعاقة حسب رأي 73.6% من المستجوبين بدون إعاقة. مقابل 88.6% بين المستجوبين ذوي الإعاقة. وتعرض المرأة ذات الإعاقة أكثر من المرأة بدون إعاقة حسب رأي 68.6% من المستجوبين بدون إعاقة مقابل 83% بين المستجوبين ذوي الإعاقة. وصرحت نسبة 48% من المستجوبين بدون إعاقة أنها وضمن الحي الذي تسكن فيه شاهدة شخصاً ذا إعاقة يتعرض للعنف مقابل 62% بين المستجوبين ذوي الإعاقة. فهؤلاء الأخيرين أكثر تنبهاً وملاحظة لما يتعرض له الأشخاص ذوي الإعاقة من العنف والانتهاك..

وليس ابلغ ما حدث به الأشخاص ذوي الإعاقة عما يتعرض له أقرانهم من عنف:

"في ممارسة تتعلق بالمنغولي، المشاكل لما بدافع عن شخص معوق بيستغلوه وبيهدلوه ما يقبل أي شخص يجرح أي شخص معوق. ييضربوا المعوقين المنغوليين بالسوق وهم 4 وإذا ما جاب الغرض بيمنعوه يوقف مطرح ما هو بيوقف مطرح ما كان يجي. مرضى الأعصاب، نفسية المعوق بتضلل تعبانة نتيجة الأدوية والمعاملة اللي يعاملوه بها. الجيران بيستغربوا كيف أنا واقف عالباوب إذا أفراد عيلتي بيسمّعوني كلمات. بيعتبروه مجنون أن كان جسدي أو عقلي بيكون إلو غرض بياخدولوا إياه. أنا خبّولي العكاز بالسوق 3 ساعات بس تيعذبوني".

وفي هذا الإطار، نقف على شكل جديد من العنف لدى ارتباطه بوجود إعاقة وهو إبعاد الأدوات المساعدة عن الشخص ذي الإعاقة لجعله أقل قدرة على الدفاع عن نفسه أو الانسحاب كحد أدنى. وتحدث هذه الممارسات في السوق كما أشار أحد الباحثين. أي في مكان قد تكون حياته فيه بخطر. والسؤال الأهم : هل للشخص تعرض لهذا السلوك أن يخرج مجدداً؟ وهل من جهة يمكنه التوجه إليها لرفع شكوى يمكن من خلالها ضمان أن تُؤخذ هذه الشكوى بعين الاعتبار؟



القسم الرابع: قضية الإعاقة من المواقف إلى الحقوق

1.4 التحديات والأعباء

تأتي التكلفة المالية العالية في الاحتياجات والرعاية للأشخاص ذوي الإعاقة في مقدمة الأعباء والتحديات التي تواجهها الأسرة في مخيمات لبنان (98%). كما أن هنالك تحديات ماثلة كالتحديات النفسية والتسهيلات داخل المنزل والتي تتلاءم مع احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة. والتحديات في حركة الأبناء ذوي الإعاقة داخل الحي السكني. والتحديات في الزواج (84%). يلي ذلك وينسب عالية أيضاً التحديات في القدرة على التواصل مع المؤسسات. وتلك التي تواجه الأسرة في التواصل وإقامة علاقات مع أسر أخرى من المجتمع (68%). وتبقى التكلفة المالية العالية في الاحتياجات والرعاية للأشخاص ذوي الإعاقة في طليعة التحديات المشار إليها أعلاه (59%).

أما في عينة الأراضي الفلسطينية المحتلة فلم يختلف الأمر كثيراً عما جاء في عينة مخيمات لبنان. إذ اعتبر 95% من المشاركين أن من أهم التحديات التي تواجه الأسر في موضوع الإعاقة هي التحديات والأعباء المالية. يلي ذلك التحديات النفسية بنسبة 93%. وتحديات الزواج بنسبة 86%. وبدرجات أقل تحديات التواصل والتسهيلات المنزلية والحركة في الحي والتواصل مع المؤسسات وبنسب تتراوح بين 67%-84%.

تقول إحدى الأمهات: «ما في مدارس أولاً وثانياً الولد بيضل مزروب بالبيت.. بدهم 5 مليون للمدرسة قبل دخوله..... المدرسة الخاصة علمياً جيده ولكن... رحت عالانوروا قال ما فينا. إحنا لجنة أهل ومتابعة ونعمل على امور. شفنا مدير الانوروا يأمن لنا الادوية والحفاضات..عمال يوزعوها.. ليكون القياس غير مناسب.مشكلة الحفاضات كثير مكلفة. في حدا بالسياسة...اللي عم يعطوك من براً».

وتضيف أخرى: "بنتي عمرها 31 سنة فش معيل الها.. الصغيرة تعمل وشغلها ما بيكفي البنت بدها 4 أشخاص يشتغلوا حتى يقدمولها الحفاضات. مكلفة. كل شوي بدها تغير لأنها بتصلي.. بدها دعم لأنه عندها دواء.... ما حدا بيتطلع بالمعاقين. اما الايتام على راسي والحالات الخاصة. ما في مؤسسة مسكت مشروع للمعوقين".

بالنسبة للتحديات الاقتصادية ومعالجة مشكلة التكلفة العالية لخدمة الأشخاص ذوي الإعاقة وتوفير فرص العمل لهم يقول مسؤول إحدى المؤسسات:

"...عندي إجهاد الى توجيه الخدمات الى المشاريع الصغيرة المنتجة.. لانو غير هيك وبالتجربة خلال 10 سنوات الماضية..كم شباب امنت لهم رأسمال وحقيقة انتهيت إنو اللي كان يجي كل 6 اشهر صار يجي كل 3 سنين. امنت له دخل... اللي فُح يجي زائر باحترام: انا وهو الند للنند..".

في مخيمات لبنان تتحمل النساء وبخاصة الأمهات في الأسرة سواء كانت أمّاً أم زوجة (82%) مسؤولية التواصل والتعاطي مع احتياجات الشخص ذو الإعاقة. مقابل 13% تكون هذه المسؤولية على عاتق الأب أو الزوج. ولم تختلف النسبة عنها في مخيمات الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد أجمع المشاركون والمشاركات في اللقاءات والورشة المختلفة بأن الدور الأساسي يقع على عاتق الأم بشكل رئيسي.



وفي مخيمات الأراضي الفلسطينية المحتلة ولكن نسبة 23% من المستجوبين ذوي الإعاقة ترى أن الأب أو الزوج هو الذي تقع عليه بشكل رئيسي مسؤولية التواصل والتعاطي مع احتياجات الشخص ذي الإعاقة، بينما تنخفض هذه النسبة إلى 11.2% بين المستجوبين من غير ذوي الإعاقة.

وبشكل عام، يعاني أهالي الأشخاص ذوي الإعاقة معاناة مضاعفة بسبب تعدد التحديات والأعباء التي يواجهونها. فالتأهيل للبنى التحتية غير متوفر لأي من الأماكن العامة أو الخاصة ونقص المنازل. يقول بعض المشاركين:

"انا ساكنة في الطابق السادس هنالك مصعد ولكن دائماً تنقطع الكهرباء الحالة كثير صعبة ."

"عيادة الاونروا بينزل الطبيب بعابن البنت تحت الدرج. " يقول احد المسؤولين "وعنا بنت صبية صار لها سنة ما طلعت من بيتها في الطابق الرابع".

"في جرحى الاحداث هنالك بطولات عندنا... ما بصير معاق وشحاذ... شؤون الجرحى في منظمة التحرير اذا شباب مصاب بالحرب بيعطوه 80 \$ شهرياً."

كما يعاني الأهل من تعامل المجتمع مع الشخص ذي الإعاقة. فهناك عدم تقبل في المدرسة خوفاً من العدوى وفي الشارع "نظرة الشفقة من الناس". تقول إحدى الأمهات:

"الحياة صعبة كثير. في الحرقة غير التعب عند الأهل. المعاق مذلول بدهم يذلوّه...آخ.... كثير ما قلت يا ريت أنا أكون مكان بنتي".

2.4 الموقف المجتمعي من الإعاقة: عدم تقدير القدرات، والتضييق على الفرص المتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة

1.2.4 الدمج المدرسي أو العزل

يمكن الاستنتاج من خلال ما توصلنا إليه من معطيات إحصائية أن فكرة إدماج الأشخاص المعوقين في محيطهم الطبيعي وخاصة جهة الدمج المدرسي، لا تزال هذه الفكرة بعيدة عن أذهان المستجوبين في مخيمات لبنان. فالغالبية العظمى تفترض أن المدارس الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة هي الأنسب لهم (75%). وحسب أهالي الأشخاص ذوي الإعاقة يتعذر تطبيق مبدأ الدمج بسبب اعتراض الأهالي (أهالي الطلبة بدون إعاقة) على جلوس الأطفال ذوي الإعاقة إلى جانب أطفالهم لاعتقادهم بانتقال العدوى. وحسب قناعة مدير المدرسة الذي يمكن أن يكون متعاوناً أو لا، إضافة إلى غياب التجهيزات في أماكن العمل و الدراسة ومدى ملاءمتها لأنواع الإعاقات المختلفة، وقانون الدمج يجب أن يكون ملزماً، إذ لا شيء يلزم المدارس في المخيمات في تطبيق قانون الدمج حيث أنه لا توجد مرجعية قانونية، والاعتماد على المؤسسات الأهلية التي يناضل ذوي الإعاقة من خلالها. ويعتمد الدمج على نوع الإعاقة الحاسم. وهذا التوجه يتفق إلى حد كبير مع التوجهات السلبية تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة والتي تضع ذويهم في الدائرة نفسها. كما أن بيئة الحميم والبنية التحتية له تحد من إمكانية اندماج الأشخاص ذوي الإعاقة وحركتهم داخل مجتمعاتهم.

حيث وصف هذا الواقع أهالي الأشخاص ذوي الإعاقة من مخيمات بيروت بقولهم:

- المعاناة هي في نظرة الشفقة، بمشي بالشارع، عدم تقبل، في شي بالمدارس عدم تقبل، بتحكي عن الدمج ممنوع ابني يكون الى جانب معاق خوفاً من العدوى قال، مدير المدرسة ضد الدمج، في مدرسة استقبلتنا بكل طيبة خاطر المدير، حسب المدير، من حقها تتعلم، والمدرسة هي حسب مديرها.
- ما في مدارس اولاً وثانياً بيضل مزروب بالبيت لأنو ما في يتحرك بدهم 5 مليون للمدرسة قبل دخول المدرسة الخاصة...علمياً جيدة.

وتعكس هذه النتائج عدم وجود قواعد وإجراءات مُأسّسة لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في المدارس النظامية، ما يسمح للتوجهات العامة أن تأخذ الطابع الإجرائي الذي يفرض ذاته ويساهم في الإقصاء والحرمان وهيمنة مبدأ البقاء للأقوى. وهذا يتناقض تماماً مع الحقوق التي تنادي بها اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والتي يُتَوَقَّع من وكالة الغوث أن تأخذ دوراً رياديّاً في تضمينها داخل سياساتها لدى معالجة قضايا الإعاقة بغض النظر عن القطاع الذي تعود له أي قضية.

58

وقد كان موقف الأشخاص ذوي الإعاقة أن التعليم القائم يميز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال غياب التجهيزات والبيئة الموائمة لإمكانية الدمج للأشخاص ذوي الإعاقة.

مقتطفات من ورشة للأشخاص ذوي الإعاقة "مخيم عين الحلوة":

"المدارس الأفضل هي المجهزة، هي المدارس الخاصة. بياخذ حقوقه بالتعليم والمعاملة، ولكن حتى لو كانت مجهزة المدارس يجب تأهيل الأساتذة".

"نحن ننادي بالدمج لذلك مؤسسات الحكومية أو الأونروا لازم تستقبل المعوق لأنها دامية أكثر".

"المهم في المدرسة الحكومية والوكالة تأهيل الأستاذ نحننا ننافس في ذات المدرسة بس تكون المدرسة مؤهلة هندسياً".

"كم يفضل الشباب الذين شاكوا في الورش المدارس الخاصة للأشخاص ذوي الإعاقة من باب وجود أخصائيين في تلك المدارس".

"المدارس الخاصة بذوي الإعاقة، لأنها حتوي على اختصاصيين خبيرين بحالاتهم".

وهنا نلاحظ عدة توجهات مختلفة تأخذ في الاختلاف شكل النقيض أحياناً، ما يعكس ضبابية بين الأشخاص ذوي الإعاقة أنفسهم كنتيجة للإرباك الذي يعيشونه بشكل يومي. كما نلاحظ ما سبق تركيز بعضهم على توجهات ومؤهلات الكادر التعليمي وأثرها على تحسين عملية الدمج من وجهة نظرهم.

وفي مطلق الأحوال وضمن البيئة القائمة، يفضل الأهل المدارس الخاصة لأنها تضم اختصاصيين:

"يمكنهم أن يوصلوا المعاق للنتيجة المرجوة... في المدارس العادية الشتم والضرب... نحن نعمل على تقبل الآخر ضمن المدارس... هنالك عدم تقبل الآخر... يبطلع بالمدرسة اثنين زعران بيعقدوا المعوق".

أي أن هناك غياب لمجموعة المراحل التي يجب المرور بها قبل مرحلة الدمج والتي من شأنها أن تصمم بيئة صديقة للأشخاص ذوي الإعاقة من حيث التوجهات والعوامل البيئية المادية. ليسبب غياب تلك المراحل تعرض الشخص ذي الإعاقة للعنف في المدرسة أو عدم اكتساب المعرفة والوصول للمعلومات على قدم المساواة مع الطلبة الآخرين.

وقد تنوعت آراء المشاركين من لاجئي مخيمي خانينونس وجنين. مع بقاء الرأي السائد لديهما هو صعوبة الدمج. وتفضيل المدارس الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة. حيث يرى البعض أن المدارس النظامية غير مؤهلة لاستقبال الطلبة ذوي الإعاقة. أو أنها لا تمتلك كوادرمؤهلة. فيما توفر المدارس الخاصة هذه التسهيلات. نقبتس فيما يلي بعض ما تحدث به المشاركون في ورشتي مخيم خانينونس ومخيم جنين:

"أنا لا أشجع ذلك لأنه لو حطيت المعاق في مدرسة عادية بتساعده على الدمج في المجتمع"

"حسب نوع الإعاقة يعني لو واحد عنده إعاقة ذهنية صعب وضعه بمدرسة عادية لكن لو إعاقة حركية ممكن أصلا المدارس العادية غير مؤهلة لاستقبال الأشخاص ذوي الإعاقة".

"في مدارس الوكالة موجود في كل مدرسة صف للمعاقين".

"الوكالة تسعى لتوفير أخصائين للتعامل مع المعاقين في كل مدرسة".

ومن بين المستجوبين ذوي الإعاقة في مخيمات لبنان هنالك نسبة 81% ترى أن الأشخاص ذوي الإعاقة بحاجة إلى خدمات ومدارس خاصة ترتفع هذه النسبة إلى 91% بين المستجوبين من غير ذوي الإعاقة. وترتفع هذه النسبة في عينة لاجئي الأراضي الفلسطينية المحتلة لتصل إلى 90%. وهي أعلى في عينة لاجئي قطاع غزة عنها في الضفة الغربية. ولا تختلف في الأراضي الفلسطينية هذه النسبة بين الأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص بدون إعاقة.

وقد يرجع ذلك إلى قرب المخيمات من مجموعة كبيرة من المدن في الضفة الغربية. حيث بدأ برنامج التعليم الجامع يدخل حيز التنفيذ منذ أكثر من عقد. الأمر الذي قد يكون أتاح الفرصة لوكالة الغوث الاستفادة من تجارب المدارس الأخرى في المدن المجاورة.

وترى نسبة 46.7% من المستجوبين ذوي الإعاقة (في مخيمات لبنان) أن التعليم العام هو أفضل من المدارس الخاصة بذوي الإعاقة لمن لديهم إعاقة بصرية ومثلها تقريبا لمن لديهم إعاقة سمعية 45.7% بينما تنخفض هذه النسبة إلى 23% و24% على التوالي بين المستجوبين من غير ذوي الإعاقة. وهذا يعني ميلا واضحا للأشخاص ذوي الإعاقة للانخراط والاندماج في المدارس والحياة العامة خلافا لنظرة المستجوبين من غير ذوي الإعاقة.



2.2.4 سوق العمل

يجمع أهالي الأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص ذوي الإعاقة في الورش المختلفة ومن خلال التجارب التي تم سردها باستطاعة أبنائهم العمل، وان هنالك مؤسسات دربتهم على حرف جُحوا فيها مثل النجارة والإدارة والكمبيوتر، وتزوجوا وجُحوا، " حرفياً كثير جُحوا: رسم، خشب، وأقاموا معارض ناجحة. وبإمكانهم أن يتعلموا إذا جهزت المدارس والجامعات بما يسمح بالوصول إلى الصفوف ومع كل ذلك منهم من تفوق وأبدع".

وفي الواقع يواجه الأشخاص ذوي الإعاقة مشكلة ثقة جهة دخول سوق العمل. حتى لو اثبتوا على المستوى الفردي كفاءة مميزة في أداء ما يوكل إليهم من مهام، كما يواجهون ثقة في تولي المناصب أو المهام المتعلقة بالشأن العام، فما هي مواقف المستجوبين بهذا الخصوص؟

في مخيمات لبنان على مسألة حرمان أصحاب العمل للأشخاص ذوي الإعاقة من فرصة لإجراء مقابلة نظرا للصعوبة التي لديهم لا تتعارض ومهام الوظيفة، أجابت نسبة 26.6% من المستجوبين بأن صاحب العمل لا يمكن أن يوظف هذا الشخص بسبب عدم قدرته على التواصل مع زملائه والمراجعين، بينما ترى نسبة 71% انه كان على صاحب العمل أن يعامله كباقي زملائه ويمنحه الفرصة كغيره للمقابلة ولو من خلال مترجم لملديهم صعوبة سمعية ونطقية، ويؤكد هذا الاتجاه الإجابات حول ثقة المجتمع بقدرة الأشخاص ذوي الإعاقة على العمل التي توزعت كما يلي: 25% نعم هنالك ثقة و 75% لا ثقة بهم، علما بان الإجابة على السؤال ما إذا كان الأشخاص ذوي الإعاقة قادرين على العمل في شتى المجالات كانت الإجابات: 55% غير صحيح و 16.3% صحيح و 29% صحيح إلى حد ما. وإذا فرض على صاحب العمل أن يوظف شخصا ذي إعاقة، أي الجنسين يفضل؟ جاءت الإجابات أن الأفضلية للذكور ذوي الإعاقة وذلك بنسبة 84%.

وأخيرا ترى الأغلبية الساحقة من المستجوبين في مخيمات لبنان أن 93% أن صاحب العمل يفضل أن يوظف شخصا بدون إعاقة على آخر ذي إعاقة (وهي النسبة ذاتها في مخيمات الأراضي الفلسطينية)، لان تشغيل أشخاص ذوي إعاقة سيؤثر سلبا على إنتاجية العمل (44.2%)، أو لأنه لا يوجد تسهيلات عند صاحب العمل لاستيعاب الشخص ذي الإعاقة (32.5%)، أو لأن تشغيل الشخص ذي الإعاقة سيكون مكلفا (16.5%)، ليكون المعيق الأكبر كما أوضحت النسب بهذا الخصوص هو التوجهات والاتجاهات التي تفترض بأن الأشخاص ذوي الإعاقة هم أقل قدرة على الإجاز والقيام بالمهام المنسوبة لهم كنتيجة للصعوبة التي لديهم، وتلك العلاقة الواضحة بين التوجهات السلبية العامة نحو الأشخاص ذوي الإعاقة ومحدودية فرصهم في الوصول لحقوقهم شأن غيرهم من الأشخاص بدون إعاقة.

أما في مخيمات الأراضي الفلسطينية المحتلة، فقد اعتبر 45% من المستطلعين أن تشغيل أشخاص ذوي إعاقة سيؤثر سلبا على إنتاجية العمل، و 43% اعتبروا أن أصحاب العمل/ بيئة العمل لا تتوفر فيها تسهيلات مناسبة للأشخاص ذوي الإعاقة، فيما اعتبر تشغيلهم مكلفا 12%. وهنا نلاحظ تقاربا في إجابات المستطلعين في مخيمات لبنان والأراضي الفلسطينية، فيما يتعلق بتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة.

ويفسر المشاركون من لاجئي مخيم خانينونس التمييز في العمل الذي يتعرض له الأشخاص ذوي الإعاقة، بأن ذلك مرتبط بإنتاجية الشخص ذي الإعاقة المنخفضة قياسا بغيره، أو لأنه يحتاج لتسهيلات غير موجودة في أماكن العمل، كذلك فإن الأمر يزداد سوءا عندما يتعلق بفتاة ذات إعاقة.

"صاحب العمل يشغل الشخص السليم لأنه المعاق رح يتعبه".

"الشخص السليم أسرع في العمل من المعاق و ينتج أكثر".

"أرياب العمل دائما بينظروا لمصلحتهم و هي الربح عشان هيك بيأخذوا السليم عشان السرعة و الإجازة".

"الذكور أكثر من الإناث لأنه الذكور عندهم مسؤولية فتح بيت"

المشاركة المجتمعية

أما لجهة مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في النشاطات العامة الاجتماعية وثقة المجتمع بقدرتهم على ذلك في مخيمات لبنان. فان الثقة كانت عالية لجهة المشاركة في النشاطات الثقافية (رقص. غناء. مسرح. تمثيل) (68%). والمشاركة في المسيرات والاحتجاجات ضد الاحتلال (70%) والمشاركة في القرارات التي تخص الأسرة (56%). وكانت الثقة اضعف لجهة المشاركة في الانتخابات 40%. والمشاركة في القرارات التي تخص المجتمع (32%) والمشاركة في تحديد أولويات المجتمع (28%) فقط.

أما النتائج في عينة لاجئي الأراضي الفلسطينية المحتلة. فجاءت على النحو التالي:

- عبر 56% من المستطلعين عن ثقتهم بمشاركة أشخاص ذوي إعاقة بنشاطات ثقافية (أقل ب 12% مقارنة بنتائج عينة مخيمات لبنان).
- كما يثق 61% بمشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في مسيرات واحتجاجات ضد الاحتلال (أقل ب 9% مقارنة بنتائج عينة مخيمات لبنان).
- في حين عبر 60% عن ثقتهم بمشاركتهم في قرارات تخص الأسرة (أعلى ب 4% من نتائج عينة لبنان).
- أما المشاركة في الانتخابات فدرجة الثقة ترتفع إلى 72% (وهي أعلى بكثير 32% من عينة لبنان).
- و47% يثقون بمشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة بقرارات تخص المجتمع. و49% يبدون ثقتهم بإمكانية مشاركة هؤلاء في تحديد أولويات مجتمعهم. وهنا أيضا فإن النتائج أعلى من عينة لبنان ب 15%. و21% على التوالي.

ولجهة تولي الأشخاص ذوي الإعاقة مناصب عامة فان نسبة 34% من المستجوبين ترى أن بإمكانهم أن يكونوا وزراء. ونسبة 37% أن بإمكانهم أن يكونوا أعضاء مجلس تشريعي. بينما ترى نسبة مرتفعة 60.6% انه يمكن أن يكونوا أصحاب مصلحة (محل تجاري). ونسبة 56.4% أن يكونوا مدراء لمؤسسات مختلفة. وهنالك نسبة 8% ترى أن بإمكانهم أن يكونوا مهنين (معلمين. مهندسين). ونسبة 37% ترى أن بإمكانهم أن يسافروا للمشاركة في مؤتمر أو الدراسة خارج الأراضي اللبنانية. وهنا يمكن القول أن الموروثات الثقافية تلعب دورا هاما في إقصاء الأشخاص ذوي الإعاقة. (انظر الجدول رقم 12 أدناه).



جدول (14): هل يستطيع الأشخاص ذوي الإعاقة القيام بالمهام التالية في مخيمات اللاجئين في منطقتي الدراسة (لبنان وفلسطين)؟

إمكانية القيام بالمهام التالية:	لبنان		فلسطين		لبنان	
	فلسطين	لبنان	فلسطين	لبنان	فلسطين	لبنان
أن يكونوا مدراء لمؤسسات مختلفة	56%	44%	24%	33%	20%	24%
أن يكونوا أعضاء مجلس تشريعي	37%	34%	19%	30%	44%	36%
أن يكونوا وزراء	34%	27%	18%	26%	40%	47%
أن يكونوا مهنيين (معلمين، مهندسين)	48%	46%	34%	32%	17%	21%
أن يسافروا للمشاركة في مؤتمر أو الدراسة خارج الأراضي اللبنانية	37%	33%	52%	48%	11%	19%
أن يكون أحدهم صاحب مصلحة (محل تجاري)	61%	66%	35%	27%	4%	7%

بنظرة مقارنة للجدول أعلاه، نجد أن نسبة أولئك الذين يرون إمكانية لقيام/ تولي الأشخاص ذوي الإعاقة عددا من المهام أو المناصب أعلى بشكل عام في عينة مخيمات لبنان. من عينة مخيمات الأراضي الفلسطينية المحتلة، مع استثناء واحد هو أن يكون هؤلاء أصحاب مصلحة أو محل تجاري. وعلى عكس ذلك ترتفع قناعة اللاجئين في الأراضي الفلسطينية المحتلة بأن الأشخاص ذوي الإعاقة إما أنهم غير قادرين على تولي هذه المناصب أو المهام، أو قادرين بشرط توفير مساعدة لهم، ولكن ربما لأن تولي مثل هذه المناصب هي فرصة أعلى لدى لاجئي مخيمات الأراضي الفلسطينية المحتلة مما جعل هذا السؤال أكثر ملامسة لطبيعة حياتهم مقارنةً بلاجئي مخيمات لبنان. فتكون الإجابة إثر حقيقة من هذا النوع أقرب إلى حقيقة ما يجول في خاطرهم.

3.2.4 هامش ضيق للفرص المتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة

كما أظهرت النتائج أن نظرة الناس والمجتمع ودور الأسرة يعيق وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الخدمات المختلفة حسب رأي الغالبية العظمى من المستجوبين. وهذا يعني أن المجتمع لا يزال دون المأمول منه في التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة، فهو أن لم يكن من المعوقات فانه على الأقل منصرف عن تحمل مسؤولياته اتجاه قضايا ومشكلات الأشخاص ذوي الإعاقة. ومن المعوقات الأساسية التي تعيق وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الخدمات المختلفة مكان سكن الشخص ذي الإعاقة وغياب التسهيلات والمواظمة في البنية التحتية المتقدمة في المخيمات، و نظرة وتعامل المؤسسات العاملة في المحيط (انظري الجدول أدناه).

جدول (15): درجة مساهمة بعض القضايا في إعاقة وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الخدمات المختلفة

بشكل متوسط		بشكل كبير		القضايا
مخيمات الأراضي الفلسطينية	مخيمات لبنان	مخيمات الأراضي الفلسطينية	مخيمات لبنان	
25%	16%	70%	75%	نظرة الناس والمجتمع
30%	30%	60%	60%	نظرة وتعامل المؤسسات
25%	25.5%	67%	63.5%	غياب التسهيلات والمواومة في البنية التحتية
18%	19%	75%	70%	العزل وعدم الاعتراف بالإعاقة
15%	13%	78%	70%	دور الأسرة
11%	13%	85%	85%	التكلفة المالية
25%	33%	67%	52%	مكان سكن (إقامة) الشخص ذوي الإعاقة
27%	29%	61%	44%	جنس الشخص ذوي الإعاقة
25%	30%	65%	55%	القوانين والأنظمة المعمول بها

وهناك تمايز واضح بين آراء المستجوبين ذوي الإعاقة وبقية المستجوبين من غير ذوي الإعاقة. وذلك في كل من عينة مخيمات لبنان. وعينة مخيمات الأراضي الفلسطينية. ويكفي هنا أن نضرب أمثلة من نتائج عينة مخيمات لبنان على الفرق في إجابات الأشخاص من ذوي الإعاقة ومن غير ذوي الإعاقة. فبالنسبة لتعامل المؤسسات ومساهمتها في الحد من الوصول إلى الخدمات المختلفة فان نسبة 50% من الأشخاص ذوي الإعاقة ترى أن نظرة المؤسسات وتعاملها يحد من ذلك بينما ترتفع هذه النسبة إلى 61% بين المستجوبين بدون إعاقة. وهذا يعني أن هنالك مبالغة من هؤلاء الأخيرين. الذين لا يعرفون بدقة أحوال الأشخاص ذوي الإعاقة والصعوبات التي يواجهونها في الوصول إلى الخدمات. والأمر نفسه ينسحب على مسألة غياب التسهيلات والمواومة في البنية التحتية إذ تبلغ النسبة بين المستجوبين من ذوي الإعاقة الذين يعتبرونها تساهم بشكل كبير في الحد من وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الخدمات المختلفة 53.3% وترتفع هذه النسبة إلى 65.1% بين المستجوبين من غير ذوي الإعاقة. وكذلك بالنسبة للعزل وعدم الاعتراف بالإعاقة تبلغ النسبة 57% بين المستجوبين من ذوي الإعاقة و71% بين المستجوبين من غير ذوي الإعاقة. وبالنسبة للتكلفة المالية 70.2% بين المستجوبين من ذوي الإعاقة مقابل 84.4% بين المستجوبين من غير ذوي الإعاقة. وبالعكس تماما يرى المستجوبون من ذوي الإعاقة أن جنس الشخص ذي الإعاقة يساهم بشكل كبير في الحد من وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الخدمات المختلفة إذ أن نسبة 49% منهم تعتقد بذلك خلافا للمستجوبين من غير ذوي الإعاقة الذين تبلغ النسبة بينهم 43%. وهذا يعني أن الأشخاص ذوي الإعاقة يعتقدون بان هنالك تمييزا بين الجنسين في المجتمع لا يقدره بدقة المستجوبون من غير ذوي الإعاقة. وبالتالي المجتمع.

وعند سؤالنا عن الفرص المتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة حسب مكان السكن وبعض المجالات كانت دائما الأفضلية للمدينة على الحميم والقرية. وينسب متفاوتة أعلاها في التعليم والعمل (80%). ثم الذهاب للتسوق مع أفراد الأسر (69%) فالمشاركة في الانتخابات (65%) المشاركة في الأحزاب السياسية (62%) الذهاب مع أفراد الأسرة للمشاركة في نشاطات ترفيهية (60%) ومثلها تقريبا في القدرة على الخروج من المنزل. ودائما تبقى الأفضلية للمدن وإنما بنسبة أقل (53%) المشاركة في النشاطات المجتمعية. وبشكل عام فإن النسب هذه ترتفع جميعها في عينة لاجئي الأراضي الفلسطينية المحتلة. والتي



لجميع النقاط الماضية ترى أفضلية المدن على الريف والمخيمات بالنسبة للفرص المتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة بشكل يزيد عما هو الحال في عينة مخيمات لبنان.

وحول الانطباعات والمواقف من قدرات الأشخاص ذوي الإعاقة وردت المواقف التالية في ورشة المؤسسات:

- هناك أستاذ قال: بقطع أيدي إذا الولد الأصم بيدخل جامعة.
- من الطبع يمكنهم أن يصبحوا منتجين إذا أتاحت لهم الفرصة للعمل.
- ذو الإعاقات الحركية هم منتجين اقتصادياً أكثر من باقي الإعاقات وخاصة ذو الإعاقات البصرية.
- ذوي الإعاقات قادرين على المشاركة في قرارات الأسرة ومستقبلها بشكل أكثر.
- فهناك بعض الإعاقات لا تسمح لهم بممارسة حياتهم اليومية باستقلالية فيكونون بحاجة إلى مساعد خاصة عند دخول الحمام أو الأكل أو عند ارتداء الثياب..
- القليل من أرباب العمل يتقبلون ذوي الإعاقات ليعملوا عندهم، فهناك عدم إيمان بقدراتهم. كذلك فإن أحياناً يعتبر أرباب العمل تشغيل ذوي الإعاقات يقلل من قيمتهم الاجتماعية.
- معظم المعوقين غير متعلمين لذلك لا وظائف هامة يستطيعون العمل بها ما عدا في المؤسسات التي تعمل مع ذوي الإعاقة.

3.4 التمييز حسب النوع الاجتماعي

بداية يقتضي التذكير أننا في مجتمع ذكوري. السلطة فيه لرب الأسرة الذي يكون عادة الأكبر سناً هو رأس الهرم فيها. ثم يليه الأبناء الذكور وفق الترتيب العمري. والأمر عينه بالنسبة للإناث في الأسرة. إلا أنهم جميعاً يخضعون لسلطة الذكر. والاحترام يحفظ للأكبر سناً منهم. ويتميز الذكور أحياناً تبعاً لمساهماتهم في إعالة الأسرة. ورغم دخول المرأة سوق العمل ومساهماتها في نفقات الأسرة. فإنها قد رفعت من شأنها بين أفراد الأسرة إلا أنها لا تصل إلى مرتبة الذكور. هذا التفاؤل ضمن الأسرة ينسحب على الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يأتون في مرتبة لاحقة. وخاصة النساء منهم والأطفال كما تبين النتائج التالية:

في مخيمات لبنان وبالنسبة للالتحاق المدرسي تعطي الأسر الفلسطينية الأولوية للأولاد على البنات بنسبة 84% كما تعطي الأولوية للأبناء والبنات بدون إعاقة على الأبناء والبنات ذوي الإعاقة بنسبة 85%. كما تعطي الأولوية بالنسبة للالتحاق المدرسي للذكور ذوي الإعاقة على الإناث ذوات الإعاقة بنسبة 87.5%. وهي كما لاحظنا نسب عالية.

أما في عينة لاجئي الأراضي الفلسطينية المحتلة، فجاءت النسب لتعكس قدراً أقل من الانحياز الجندي مقارنة بعينة مخيمات لبنان. وإن بقيت تعكس فجوة كبيرة لصالح الذكور على الإناث. إذ عبر 74% أن الأولوية تعطى للذكور على الإناث فيما يتعلق بالتعليم. أما عندما يتعلق الأمر بالإعاقة فإن الأولوية لدى 82% للذكور ذوي الإعاقة.

ولا يختلف الأمر كثيراً في المفاضلة بين الذكور ذوي الإعاقة والإناث ذوات الإعاقة في مخيمات لبنان: فالأفضلية دائماً للذكور في التعليم حسب رأي 76.5% وفي العمل (85%) والمشاركة في الأحزاب السياسية (92%) والمشاركة في الانتخابات (78.3%) والقدرة على الخروج من المنزل (77.7%) وتخفض هذه النسبة إلى 60% لجهة المشاركة في النشاطات المجتمعية. وإلى 51% بالنسبة للذهاب مع أفراد الأسرة للمشاركة في نشاطات ترفيهية. وتصبح الأفضلية للإناث (61.1%) فقط في مجال الذهاب



للتسوق مع أفراد الأسرة. وهذا يعكس تشابهاً كبيراً في الأدوار المرتبطة بالإناث بدون إعاقة والإناث ذوات الإعاقة مع فارق لا يمكن تجاهله إطلاقاً إذا ما كان هناك مساحة للمفاضلة. لتقول النتائج السابقة بشكل واضح بأن الإناث ذوات الإعاقة هن أحق من الذكور ذوي الإعاقة بالتسوق والمشاركة في المناسبات الاجتماعية. بينما إذا كانت الأسرة مكونة من أنثى ذات إعاقة وأخرى بدون إعاقة فإنه وبلا شك سيكون حق التعليم والعمل للأنثى بدون إعاقة.

فيما تبين النتائج لعينة لاجئي الأراضي الفلسطينية المحتلة ارتفاع نسبة الأولوية للرجل ذي الإعاقة أكثر بكثير مما عكسته النتائج في مخيمات لبنان. إذ جاءت النتائج كالتالي بالنسبة لأولوية الذكور: التعليم 83%، العمل 92%، المشاركة في الأحزاب السياسية 93%، المشاركة في الانتخابات (92%)، القدرة على الخروج من المنزل (94%)، المشاركة في النشاطات المجتمعية (86%)، الذهاب مع أفراد الأسرة للمشاركة في نشاطات ترفيهية (82%)، الذهاب للتسوق مع أفراد الأسرة 82%.

ومن خلال المقابلات تبين أن الأفضلية في الزواج للرجل، وكذلك في التعليم، أما في العمل فالأفضلية للرجل فقط في نوع معين من المهن وفي مهن أخرى تكون الأفضلية للنساء. تقول إحدى الأمهات:

"نعم هناك تمييز حيث أن بعض العائلات يخرجوا مع أولادهم الأسوياء أما ذوي الإعاقة فمكانهم في المنزل".

ويتخوف الناشطون في العمل في مجال الإعاقة من التمويل الهائل والمشبه لقضايا الجندر. يقول أحد الناشطين:

"نحن نقدمنا لجهات أجنبية مشروعين واحد 100 ألف دولار فيه الجندر وآخر 20 ألف دولار: أطراف صناعية وجّهيزات لعشرين معوق. اجانا الأول ما اجا الثاني اللي هو أهم وقيمتة اصغر. وسألنا عن السبب فقالوا انه هذا يتم في سياق التغيير الثقافي في المنطقة، انه تغيير الثقافة".

وحسب نتائج المجموعات المركزة المختلفة التي عقدت في لبنان. فقد أجمع الجميع تقريبا على أن الأولوية في الحقوق تكون من نصيب الرجال ذوي الإعاقة مقارنة بالنساء ذوات الإعاقة.

"الرجال فرصهم أكثر من النساء في كل شي أكثر في العمل، أكثر في التعليم، أكثر في الزواج، وفي المشاركة السياسية والاجتماعية.

"الأولوية حسب الجنس للرجل المعوق في العمل والتعليم وبعض المهن".

والاستثناء الوحيد للنساء ذوات الإعاقة كان في مهن تتصف أصلاً بأنها مهن نسوية ضمن الثقافة المجتمعية وحول ذلك تحدثوا:

"الأفضلية للرجل، فقط في نوع معين من المهن تكون الأفضلية للنساء (مثل التطريز)".

وحول القيود المجتمعية التي تواجه النساء ذوات الإعاقة مقارنة بالرجل ذوي الإعاقة قضية الحركة والخروج أو في الاستقلالية، حيث تبرر الأسر ذلك بخوفها على بناتها من الاستغلال:

"معوقة قاعدة لخالها. في ناس ما تقبلوا الفكرة وناس تقبلوها. أخوها ما قبل الفكرة"

" فرص التعليم للرجال أكثر. كيف بدھا تطلع وتنزل؟ حرية الحركة وخوف الأهل من إستغلال البنات. بيخافوا عليها".

وقد جاءت نتائج ورشة المؤسسات والتي عقدت في مخيمات صيدا كالتالي. ارتباط بما يتعلق بالحقوق فيما بين الرجال ذوي الإعاقة والنساء ذوات الإعاقة:

"في الزواج الأفضلية للرجل لأن المجتمع ذكوري".

"التعليم: الأفضلية للرجل. فالتشجيع يكون للذكور أكثر من الإناث مع العلم أن الإناث يتفوقون أكثر".

"العمل: الأفضلية للرجل إذا ما كان العمل يناسب الإناث ولكن هناك أعمال لا تناسب الرجال نرى عندها المرأة فرصها أكثر والعكس صحيح".

وفي نقاش مجموعة مركز مع أشخاص بدون إعاقات (جزء منهم لديهم أبناء أو بنات من ذوي الإعاقة). تنوعت المواقف حول هل يتم إعطاء فرص متساوية للأبناء ذوي الإعاقة. أم يتم التمييز ضدهم. فقد عبر المشاركون عن وجود توجهين رئيسيين أولهما أن التعامل يتم بشكل طبيعي ويمكن أن يصل إلى درجة يعطى فيها الشخص ذي الإعاقة أولوية في الأسرة. ويعبر عن هذا الموقف الاقتباسات التالية من ورشة عمل في خانيونس:

"أنا عندي معاق و باهتم بالمعاق أكثر من الشخص العادي لأنه بيكون بحاجة لمساعدة و معاملتي معه كويسة كتير".

"أنا تربيته لأبنائي تختلف لأنني عندي اتنين معاقين و ساكن في بني سهيلة و بأبعثهم كل يوم على المؤسسات الخاصة فيهم و بأحضر لهم كل يوم 20 شيكل للمواصلات عشان يتحركوا و ينخرطوا بالجمع".

فيما عبر عن الموقف القاضي بالتمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة الاقتباسات التالية:

"في بعض الأسر بتميز و بتهتم بالغير معاق أكثر من الشخص المعاق. جيراننا عندهم واحد معاق لكن كانت الأولوية للعادي في التعليم و كل شي و هو مركز اهتمامهم".

"أحنا جيراننا عندهم بنت معاقة عاملين لها غرفة فوق السطح و حابسبها فيها و ما بيطلعوها عالشارع"

ويفسر المشاركون في الورشة هذا التمييز بالعديد من العوامل من ضمنها مستوى تعليم الأهل. حيث كلما زاد التعليم والوعي يقل التمييز ضد الأبناء من ذوي الإعاقة. كذلك فإن العامل الاقتصادي يلعب دورا مهما. في توفر الإمكانية لدى الأسرة لإيلاء أبنائها من ذوي الإعاقة اهتماما خاصا.

"تعليم الأهالي يلعب دور كبير يعني الأهالي اللي مش متعلمين ما بيعرفوا يتعاملوا مع المعاقين كويس لكن الأهالي اللي متعلمين بيهتموا بأبناءهم المعاقين أكثر من ناحية التعليم و المشاركة".

"الوضع الإقتصادي يلعب دور كبير يعني لو عندي واحد معاق و الثاني سليم و معي فلوس فقط لتعليم شخص واحد الأولي الشخص السليم"

4.4 حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

بينت النتائج الإحصائية في مخيمات لبنان أن نسبة 54.4% من بين المستجوبين من غير ذوي الإعاقة صرحوا بان القوانين والأنظمة المعمول بها تساهم بشكل كبير في الحد من وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الخدمات المختلفة. بينما بلغت هذه النسبة 40.4% فقط بين المستجوبين من ذوي الإعاقة. وهذا يعني أن هؤلاء الأخيرين لا يعولون كثيرا على الجانب الحقوقي كونهم خارج نطاق سلطة القوانين الفلسطينية. ولا يتوقعون شيئا من القوانين اللبنانية المتعثرة التطبيق على اللبنانيين من ذوي الإعاقة. فكيف بالفلسطينيين منهم؟ هذا إضافة إلى همومهم اليومية في الدواء والعلاج وتأمين الأدوات المساعدة التي تشكل أولوية على كل ما عداها من تطلعات معنوية أو حقوقية. وبالنسبة للنموذج الحقوقي يقول أحد الناشطين في خدمة الأشخاص ذوي الإعاقة:

"الأفضل ما توّعي الناس على حقوقها. حتى ما تزيد جروحها... نحن نطالب بقانون مثل اللبنانيين 2000/220 قانون متقدم. وهو لا يكفي. لأنه لم يطبق بعد. بدو مراسيم. وإذا طبق بيصير مثل السويد. ولكن متى يتحقق ذلك؟"

أما الحال في مخيمات الأراضي الفلسطينية المحتلة. فيختلف قليلا نظرا لوجود قانون خاص بحقوق الأشخاص المعوقين مقرر منذ 1999. وذلك رغم أن الذين يعرفون به من بين عينة اللاجئين هم 15% فقط (ومن بين الأشخاص ذوي الإعاقة منهم 19%). إلا أن غالبيتهم 65% يرون أن القوانين والأنظمة المعمول بها في الأراضي الفلسطينية تساهم بشكل كبير في وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الخدمات (مع ارتفاع هذه النسبة بين اللاجئين في الأراضي الفلسطينية من ذوي الإعاقة لتصل إلى 77%).

يعاني الأشخاص ذوي الإعاقة في مخيمات لبنان من عدم توفر خدمات كافية حسب تصريح 81% من المستجوبين. وتوافقهم نسبة 16% إلى حد ما على هذا الرأي. ويبدو أنهم غير راضين عن دور المؤسسات العاملة في خدمة الأشخاص ذوي الإعاقة في المخيمات الفلسطينية في لبنان (ونقارنها بالنسب في مخيمات الأراضي الفلسطينية المحتلة بين الأقواس). فهناك:

- نسبة 60% جّد أن دور وكالة الغوث (الأونروا) ضعيف. (في الأراضي الفلسطينية المحتلة 30%).
- نسبة 30% جّد أن دور المؤسسات الأجنبية والدولية ضعيف. ونسبة 41% جّده متوسطا. و16.5% فقط جّده جيدا. (في الأراضي الفلسطينية المحتلة ضعيف 39%. متوسط 27%. جيد 24%).
- نسبة 2% جّد دور منظمة التحرير الفلسطينية جيدا و20% جّده متوسطا. (في الأراضي الفلسطينية المحتلة جيد 22%. متوسط 28%).
- نسبة 5.6% جّد دور المؤسسات الأهلية الفلسطينية في المخيمات في لبنان جيدا و20% جّده متوسطا. و 40% جّده ضعيفا. (في الأراضي الفلسطينية المحتلة جيد 27%. متوسط 34.5%. ضعيف 31%).



- نسبة 2.4% جّد دور هيئة الإعاقة الفلسطينية جيدا، ونسبة 13.8% جّده متوسطا، ونسبة 31.6% جّده ضعيفا، ونسبة 43% لا يعرفون. والجدير بالذكر أن هيئة الإعاقة تضم بضعة منظمات أهلية فلسطينية ناشطة في مجال الإعاقة. (هيئة الإعاقة لا تعمل في الأراضي الفلسطينية، وبالتالي نقارنها بالاتحاد العام للمعاقين الذي جاءت نتائجه كالتالي: جيد 28%، متوسط 29%، ضعيف 25%).

بشكل عام نلاحظ أن تقييم لاجئي الأراضي الفلسطينية المحتلة أكثر إيجابية للمؤسسات العامة لديهم، مقارنة بعينة مخيمات لبنان.



القسم الخامس : الخلاصة

ان ابرز ما يمكن استنتاجه من هذه الدراسة أنه ليس هنالك من فروقات تستحق الذكر في المواقف والآراء والسلوكيات بين الذكور والإناث إزاء الأشخاص ذوي الإعاقة. وكذلك في فهم الإعاقة والتعامل معها. وهذا الأمر ينسحب على مختلف الفئات العمرية للمستجوبين. ومستواهم التعليمي مع فروقات بسيطة بين الأميين والجامعيين. وكذلك ينطبق الأمر عينه على مستوى معيشة الأسرة. أو دخلها الشهري الذي لم يتجاوز في أحسن الأحوال 1500 دولار أميركي في مخيمات لبنان. هذا التماثل في المواقف والسلوكيات بين مختلف الفئات المقيمة في الخيمات يعود إلى الواقع الذي تعيشه الخيمات والمتمثل بما يلي:

- تعيش الخيمات حالة من القلق السياسي والأمني منذ النزوح عام 1948 باعتبار الوضع المؤقت للنزوح والأمل بالعودة. ثم التوتر الأمني الدائم بأسبابه الداخلية و الخارجية. كل ذلك يجعل من حسن الاستعلام عما يدور في المحيط يساعد على تجنب المخاطر وعلى الحفاظ على السلامة الشخصية.
- أن انكفاء الخيمات على نفسها وكثافتها السكانية يجعل من تبادل المعلومات أمرا متيسرا للجميع. بما في ذلك تبادل المعلومات الواردة من الخارج.
- أن المستوى المعيشي المتدني والتعليم في مدارس واحدة (الاونروا) وانحسار مساحات اللعب والترفيه يجعل من التفاعل بين الشباب والسكان عامة تفاعلا داخليا كثيفا.

هذه الأوضاع التي اشترنا إليها جعل من الخيمات وحدات متفاعلة داخليا يتم فيها تبادل المعلومات والأفكار المختلفة. مما يجعل الثقافة السائدة في المجتمع هي عينها عند مختلف أفراد المجتمع بصرف النظر عن العمر والجنس والمستوى التعليمي والمعيشي. وهذا يفسر المواقف والسلوكيات التي تكاد تكون متطابقة عند مختلف الفئات التي اشترنا إليها.

ينظر المجتمع موضوع الدراسة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل سلبي. أنهم شئ مختلف. يثير الشفقة ويستدعي الإحسان: فالإعاقة جعلهم غير قادرين على ممارسة حياتهم كالآخرين. ومشكلتهم هي مشكلة صحية فردية يجب التعامل معها ضمن نطاق الأسرة. كما بينت الدراسة أن هنالك جهلا واسعا بالأوضاع الصحية والنفسية للأشخاص ذوي الإعاقة. والصورة النمطية السائدة عنهم هي الشخص الذي يستخدم كرسيا متحركا. ويحتاج لمساعدة الآخرين في التنقل وقضاء الحاجات المختلفة. انه النموذج الفردي الذي يجمع بين النموذجين الخيري والطبي.

وإذا كان الكثير يقيم علاقات صداقة مع أشخاص ذوي إعاقة. فان المجتمع يرى أن الشخص ذي الإعاقة يصعب عليه التواصل مع الآخرين. والسبب يعود الى المجتمع نفسه الذي ينأى عن هذا التواصل بسبب العبء النفسي المترتب عليه.

وبهذا تتحقق الفرضية الأولى لجهة سيادة الثقافة التي التي تقلل من شأن الأشخاص ذوي الإعاقة ومن قدراتهم على المشاركة في الشؤون العامة. وبأنهم يشكلون عبئا نفسيا وماديا على محيطهم الأسري: فتفادي الأسرة الخروج إلى الأماكن العامة والمنزهات بصحبة احد أفرادها المعوقين. واستطرادا لا يميل الناس إلى مصادقة الأشخاص ذوي الإعاقة والخروج معهم.



وفي الأسرة لا تزال الأفضلية في التعليم للذكور على الإناث. وكذلك الأفضلية للأشخاص بدون إعاقة على الأشخاص ذوي الإعاقة. وكذلك الأفضلية للكبار على الصغار. وبهذا يكون الإقصاء والتهميش للذكور ذوي الإعاقة. ويكون مضاعفا للإناث ذوات الإعاقة. وأقصى درجات التهميش للأطفال ذوي الإعاقة وخاصة الإناث من بينهم. وتنسحب هذه الأفضلية في التعليم على المشاركة في النشاطات المجتمعية والترفيهية للأسرة.

وأثبتت النتائج أن الثقة ضعيفة بقدرات الأشخاص ذوي إعاقة في مجال العمل. وإنما أفضل قليلا بالنسبة للمشاركة في الشؤون العامة كالانتخابات والأحزاب السياسية. وهذه الثقة الضعيفة تمنح للذكور بشكل أساسي. وهي تنسحب أيضا على قدرتهم في تولي المناصب العامة كالوزارة وعضوية مجلس الشعب؛ انه الإقصاء للإناث وشبه الإقصاء للذكور عن سوق العمل وتولي المراكز القيادية.

يعاني الأشخاص ذوي الإعاقة من صعوبات وتحديات. مصدرها عدم توفر الخدمات الكافية. الذي يترجم بعدم الرضا عن المؤسسات الناشطة في مجال الإعاقة. الأمر الذي يرتب على الأسرة أعباء مالية تعجز عن تغطيتها نظرا لضعف دخول الأسر عامة في مخيمات اللاجئين. والتحدي المهم أيضا هو في تغيير نظرة المجتمع للأشخاص ذوي الإعاقة وغياب التسهيلات في الحركة سواء في المساكن أو الطرقات ووسائل النقل.

في مجتمع تعرّض ويتعرّض منذ العام 1948 للعنف المسلح. لا غرابة أن يمارس فيه العنف بأشكاله المختلفة؛ فالصغار يتعرضون لعنف الكبار. والنساء يتعرضن لعنف الذكور. والأشخاص ذوي الإعاقة يتعرضون لعنف المجتمع المحيط. وتتفاوت أشكال العنف بين الجسدي والنفسي واللفظي والتحرش الجنسي. وبهذا تتحقق الفرضية الثانية والتي مفادها أن المجتمع يرى عند الأشخاص ذوي الإعاقة قصورا في التواصل. ولهذا يتعرضون للإقصاء في مجال العمل. والتمييز الجندي في مجال التعليم. كما تأكدت فرضية تعرضهم للعنف الاجتماعي. وخاصة الفئات الأضعف منهم : النساء والأطفال.

ولا بد من الإشارة إلى أن تحقيق فرضيات البحث بشكل عام. لا ينفي ظهور بدايات التحول الإيجابي في ثقافة المجتمع لصالح الأشخاص ذوي الإعاقة. وذلك نتيجة الجهود التي تبذلها منظمات المجتمع المدني المعنية بشؤون الإعاقة وحقوق الإنسان ومناهضة العنف والتمييز حسب النوع الاجتماعي.

بقي أن نشير أخيرا إلى أن النموذج الغالب في المجتمع هو النموذج الفردي الذي يجمع بين النموذجين الطبي والخيري. والثقافة السائدة تقف حائلا دون وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى ممارسة حياتهم بشكل طبيعي. ولا زلنا بعيدين عن النموذج الحقوقي. "الذي لا يفرق بين الأشخاص أكانوا من ذوي الإعاقة أم لا في ممارسة كافة حقوقهم التي نصت عليها شرعة حقوق الإنسان"²⁰. كما انه ليس هنالك من مرجعية قانونية للأشخاص ذوي الإعاقة الفلسطينيين. إذ لا يشملهم القانون الفلسطيني. كما أن القانون اللبناني الذي يعيشون في ظله لا ينطبق عليهم جهة العمل. وهو في أية حال لم يطبق بعد على اللبنانيين أنفسهم.

ملاحظة هامة: تعتبر المراجع المتوفرة في هذه الدراسة والدراسة الأخرى ذات علاقة وعلية عند انتهاء أو طباعة الدراسة يفضل طباعة قائمة موحدة للمراجع.

1. وكالة الغوث الدولية، دراسة واقع الأشخاص ذوي الإعاقة في مخيمات الضفة الغربية، كانون أول - 2006.
2. برنامج دراسات التنمية، نحو تطوير العلاقة بين ذوي الإعاقة ومراكز التأهيل في الضفة الغربية وقطاع غزة، 2000.
3. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيانات غير منشورة حول عدد السكان في مخيمات اللاجئين للعام 2010.
4. المشروع العربي لصحة الأسرة ، الأوضاع الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للشباب وكبار السن الفلسطينيين في مخيمات وجمعات للاجئين الفلسطينيين في لبنان، المكتب المركزي للإحصاء والمصادر الطبيعية بالتعاون مع unicef.unifem ، أيلول 2009.
5. يوسف الماضي، "المعاقين الفلسطينيين في مخيمات وجمعات لبنان" بيروت / نيسان/ أبريل 2003
6. رضوان عبدالله، ماذا يرجو المعوق الفلسطيني من هيئته، 2005.
7. معضاد رحال، دراسة مقارنة لاوضاع المعوقين اللبنانيين والفلسطينيين في لبنان، 2010، قيد النشر.
8. الاتحاد العام للمعاقين الفلسطينيين، المناصرة والتأثير، الجلسة الثانية، 2 أغسطس 2009.
9. WWW.UNRWA.org
10. WWW.PCBS.gov.ps



ملحق (1): المؤسسات والجمعيات الأعضاء في هيئة الإعاقة الفلسطينية في المخيمات الفلسطينية في لبنان

1. هيئة الإعاقة الفلسطينية
2. مركز العلاج الفيزيائي المشترك بمستشفى الهمشري - صيدا
3. برنامج الإعاقة - دائرة الإغاثة والشؤون الاجتماعية
4. مؤسسة أبو جهاد الوزير لتأهيل المعاقين - مخيم الرشيدية
5. مؤسسة غسان كنفاني الثقافية - روضة مار الياس - روضة عين الخلوة
6. جمعية النهضة بالمعاق - مخيم عين الخلوة
7. جمعية المرأة الخيرية - مخيم البص - صور - مخيم برج البراجنة - بيروت
8. جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني - بيروت
9. الجمعية الاجتماعية لتأهيل المعاقين والتأهيل المجتمعي - البارد
10. جمعية المعاق الاجتماعية - مخيم البداوي - طرابلس
11. جمعية لنا المستقبل - صيدا
12. جمعية عمل تنموي بلا حدود (نبع) - صيدا
13. مؤسسة الكرامة للمعوقين - جبل الحليب
14. مؤسسة نبيل بدران لتأهيل الأطفال المعوقين
15. هيئة الرعاية الصحية - بيت أطفال الصمود
16. الجمعية الوطنية للخدمات الطبية
17. مركز العلاج الفيزيائي بإخاد المرأة الفلسطينية
18. المكتب التنسيقي للهيئة



disabilities. The discrimination in education also appears in relation to participation in the household's community and recreational activities.

The findings also reveal weak trust in the ability of persons with disabilities in labor. The figures are slightly better regarding participation in public affairs like elections and political party activism. Nevertheless, this weak trust is given over to male persons more than female ones. This is also extended to their ability to hold public positions like ministers or membership in parliament, meaning the exclusion of female persons and quasi-exclusion of male persons from the labor market and from holding leadership positions.

People with disabilities suffer difficulties and challenges attributed to insufficient services. This is reflected in dissatisfaction with the performance of organizations active in the area of disability. This also entails financial burdens that families cannot afford on account of generally low family incomes of families in refugee camps. An important challenge is also changing the community's vision of people with disabilities and the lack of facilities for movement in houses, roads or means of transportation.

It is worth noting that confidence in laws pertaining to people with disabilities is lower in the refugee camps in Lebanon than in the refugee camps in the occupied Palestinian Territory. This reflects the minimal impact of the law on the lives of people with disabilities. It also has an impact on the trust that people with disabilities have towards public order. This could be attributed to the limited services and access to rights faced by people with disabilities. It also reflects a real gap between people with disabilities on the one hand and the fulfillment of full citizenship equally to other people on the other hand. This suggests that disability in both areas is a very severe situation and that in Lebanon it is still far from conforming with a basic human rights and human development agenda.



the prevailing culture and its practices, which have worsened the state of exclusion and marginalization of female people with disabilities.

The findings of the sample of refugees from the Occupied Palestinian Territory also showed men with disabilities are perceived as a greater priority than women with disabilities when compared to the refugee camps of Lebanon. The findings showed that priority was given to male persons, including 83% in education, labor (92%), participation in political parties (93%), participation in elections (92%), ability to go out of the house (94%), participation in community activities (86%), going with family members to recreational activities (82%) and going shopping with a family member (82%).

Rights of people with disabilities

The findings showed that 54.4% of respondents among people without disabilities declared that current laws and regulations contribute towards the access of people with disabilities for different services. 40.4% of respondents with disabilities felt the same way, which suggests that they do not expect much from Lebanese laws, which are themselves insufficient for Lebanese people with disabilities. In addition, their daily concern for medicine and treatment as well as securing support devices, constitutes a priority over in-kind and human-rights based goals.

In the occupied Palestinian Territory it is slightly different since a special 1999 law regulates the rights of people with disabilities. However, the percentage of refugees that are aware of this law represented only 15% of the sample (among people with disabilities aware of the law it was only 19%). The majority (65%) think that the laws and regulations enforced in the occupied Palestinian Territory contribute largely to the access of people with disabilities to attain public services (the percentage is higher among refugees in the occupied Palestinian Territory who have disabilities, reaching 77%).

Conclusion

The most salient finding of the study is that there are no notable differences in the positions, opinions and attitudes between male and female persons toward people with disabilities or in understanding and dealing with disabilities. This applies to respondents from different age groups and educational levels with only minor differences between illiterates and university graduates. The same applies to the standard living of the household or its monthly income.

The sample population have a negative view of people with disabilities and consider them as primarily worthy of sympathy and charity. They believe their disability makes them incapable of exercising their life like other people and that their problem is an individual health problem that requires treatment within the family. The study also revealed widespread ignorance of the health and psychological situation of people with disabilities with stereotypes showing them as people using wheelchairs and needing the help of other persons to move or fulfill their different needs. This is the individual model of disability which combines the medical and charitable perspectives.

In households, preference is still given to male children over female children in the area of education and to family members without disabilities over family members with disabilities. Preference is also given to adults over children. As such, male people with disabilities live in exclusion and marginalization but this is amplified in the case of female people with disabilities. The most severe case of marginalization is endured by girls with



theater and acting) (56%). However the percentage was lower for marches and protests against the occupation (70%) and for participation in making decisions related to the family (56%). It was also weaker for participation in elections (40%), participating in community decision-making (32%) or participating in identifying the priorities of the community (only 28%).

As regards people with disabilities holding public positions, 34% of respondents said they could be ministers while 37% said they could be members of the PLC. A high percentage (60.6%) believed they could have their own business, while 56.4% thought they could be managers of different institutions and another 8% thought they could have other professions (teachers, engineers). 37% reported they could travel to participate in a conference or study outside Lebanon. It should be noted here that cultural norms play an important role in the marginalization of people with disabilities.

Narrow room for opportunities available to people with disabilities

A majority of the respondents show that public, community and family opinions impede access by people with disabilities to different services. This means that the community is failing persons with disabilities. If the community is not an impediment per se, it is at least preoccupied by other concerns and problems and does not allocate sufficient attention to the needs of people with disabilities. This is confirmed by the high percentage (70%) of respondents who reported a state of isolation and lack of recognition of disability in the community as hindering the access of people with disabilities to different services. In addition, there is gender discrimination in the community regarding disability. The main impediments hindering people with disabilities from accessing different services include the place of residence of such people, lack of facilities and adaptation of the infrastructure in the camps, view and attitude of organizations working in the surrounding. This makes apparent the general trends of respondents toward disability as a concept and the reality of the challenges people with disability face in accessing opportunities, rights and services - especially when compared to other people without disabilities.

Gender-based discrimination

In terms of school enrollment, Palestinian families in the refugee camps in Lebanon accord priority to boys over girls with a percentage of 84% giving priority to boys and girls without disabilities to boys and girls with disabilities with a percentage of 85%. Priority for school enrollment is given to male children with disabilities over female children with disabilities with a percentage of 87.5% agreeing with the statement. These are noticeably high percentages. As for the sample of refugees from the Occupied Palestinian Territory, responses reflected less gender-based discrimination in comparison to the camps in Lebanon, although they still reflect a gap in favor of male persons over female persons: 74% said priority is given to boys over girls in education and when it comes to disability, 82% said that opportunity would be given to male people with disabilities in the stead of female ones.

The situation is not different in comparing male members with disabilities and female ones. Preference is always given to male ones, according to 76.5% and in work (85%), for participation in political parties (92%) and for participation in elections (78.3%) and for the ability to go out of the house (77.7%). The rate was lower regarding participation in community activities, reaching 51% for going with other family members to recreational activities along with a preference given to female members (61.1%) to go shopping with family members. This highlights the negative repercussions and reflections produced by

children with disabilities in residential neighborhoods and challenges in marriage (84%). This was followed with high percentages relating to the ability to communicate with institutions. Families face difficulties in communicating with and establishing relations with other families in the society (68%).

The answers were not very different for the sample from the Occupied Palestinian Territory, where 95% of respondents reported that the most important challenge facing families regarding disability is the financial burden. It was followed by psychological challenges by 93% and marriage by 86%. Challenges pertaining to communication, the adaptation of homes, mobility and communication in the neighborhood and organizations came in at lower levels, with percentages ranging from 67-84%.

Women, as mothers or wives (82%) bear the greatest responsibility of communicating and responding to the needs of people with disabilities in comparison to 13% of fathers or husbands. All participants in different meetings and groups agreed that the main role is borne by the mother. This clearly highlights the burden laid upon women regardless of any difficulty they may have or any other responsibilities that are different in essence from those borne by men in the family that has a member with disability. This situation must have an effect on the lives of people with disabilities which may be expressed in the emphasis of interventions relating to motherly emotions.

Community position toward disability: non-appreciation of abilities and narrow scope of opportunity for people with disabilities.

The majority believe that special education schools are the most appropriate for people with disabilities (75%).

In the labor market, 26.6% of respondents reported that employers will not recruit persons with disabilities because they are unable to communicate with their mates or the clients. 71% think that employers should have given equal opportunities to people with disabilities even if this means providing a translator for persons with hearing and speech difficulties. This trend confirms the answers about community trust in the ability of people with disabilities to work. The opinions were distributed as follows: 25% have trust, 75% no trust.

Regarding whether people with disabilities are capable of working in different areas, the findings were as follows: 55% untrue and 16.3% true and 29% true to a certain extent. When asked whether an employer hiring a person with disability would prefer a certain gender?, the answers reported that preference would be given to male people with disabilities (accounting for 84% of respondents).

Finally the overall majority of respondents (93%) think that employers prefer to hire people without disabilities because people with disabilities may have an adverse impact on productivity (44.2%), because employers do not have the facilities to accommodate people with disabilities (32.5%) or because employing a person with disability would be costly (16.5%). In this regard, double standards are apparent regarding social attitudes concerning the right of people with disabilities to work; respondents do not mind that a person with disability be granted the opportunity to try but they do not go beyond this, to address how this is to be achieved.

Regarding participation of people with disabilities in social public activities and community trust, the percentage was high for participation in cultural activities (e.g. dancing, singing,

disabilities to integrate socially with people with disabilities. Most of the findings highlight inherited stereotypes based on a policy of exclusion, whereby access of people with disabilities to education is provided in special institutions and schools.

Vulnerability of people with disabilities to violence

As for vulnerability to violence, the findings show that persons with disabilities are more vulnerable to violence in comparison to people without disabilities, according to 67.5% of respondents. Among people with disabilities, men are more vulnerable to violence than women, according to 67.5% of respondents. The percentage regarding the first point (i.e. that people with disabilities are more vulnerable to violence than people without disabilities) is identical for respondents from the Occupied Palestinian Territory while 55% of the refugees in the occupied Palestinian territory think that men with disabilities are more vulnerable to violence than women with disabilities. It should be noted here that these percentages may be attributed to the fact that male persons with disabilities are more likely to go out of the house and be exposed to people without disabilities than women with disabilities.

According to 53% of respondents, children with disabilities are more vulnerable to violence than adults with disabilities. The figure was higher in the occupied Palestinian territory, where 60% accepted the statement that children with disabilities are more vulnerable to violence.

The findings from the sample of refugees in the occupied Palestinian Territory reflected a higher percentage of persons who have witnessed a person with disability being subjected to violence (56%). People from the neighborhood were seen as the most likely to act in such a way (47%), followed by visitors passing in the street (30%), family (17%) and friends (6%). The most significant difference between the occupied Palestinian territory and the refugee camps in Lebanon is that 16% of domestic violence against people with disabilities is perpetrated by friends in the refugee camps in Lebanon.

As for the form of violence persons with disability are subjected to, the highest percentage (48%) was deemed to be verbal violence while 44% said it was physical violence and only 4% reported verbal sexual harassment and physical sexual abuse. The type of violence exercised and its percentage does not vary between the samples from the camps in Lebanon and the camps in the Occupied Palestinian Territory.

As for the division in witnessing people with disability being subjected to violence, people with mental disability represented 70% of cases, followed by 11.4% for people with motor disability while people with vision and hearing or speech difficulties came third with 2% and 4% respectively. We see clearly here the correlation between the types of difficulty and the presumptions or practices reported by respondents, which reveal that people with mental disabilities are the most marginalized and vulnerable to negative reactions. This is because of the perception that they are the weakest and least capable of defending themselves in society, regardless of the manner.

Disability from expression of positions to a human rights perspective

Challenges and burdens

The high financial cost to care for and respond to the needs of persons with disability was viewed as the most important burden and challenge borne by households (98%). Other similar challenges were reported, like psychological burdens, facilities inside the house to meet the needs of persons with disabilities, challenges presented by the movement of



mostly unfamiliar with the issues relating to people with disabilities. The differences in the percentages regarding whether terms are humiliating may be attributed in large part to the presence of the term 'retardation'. Therefore it does not emanate from a real understanding of the concepts surrounding disability.

Family and community attitude toward people with disabilities

Communication with people with disabilities

Communication is usually a process between two or more parties. In the case under investigation, it is between two parties, on the one hand between regular social formations and on the other hand in relation to persons with disabilities. What were the findings in this respect?

People with disabilities tend not to mix with other people according to 39.4% of respondents, with the percentage being higher in the Occupied Palestinian Territory (44%) and even higher in the Gaza Strip (48%) (by contrast in the West Bank the figure is 37%). 32.4% consider it difficult for a person with disability to establish social relations with others while 42.7% deem this is right to a certain extent. However, a high percentage (83%) acknowledges that some of their friends have friendships with persons with disabilities.

65.3% reported that some of their friends go to restaurants or parks with people with disabilities (with this percentage higher for the sample from the Occupied Territory being 70%). Some people feel that establishing friendships with people with disabilities constitutes a psychological burden to them (54.3%) while this percentage is high to reach 63.5% for people without disabilities in comparison to 51.5% of the people with disabilities. 55.6% are not ashamed of participating in social activities in the company of persons with disabilities (this percentage is lower in the Occupied Palestinian Territory, which was 41%). 62.6% consider they need to make an effort to communicate with a person with hearing and speech difficulties. The difference in percentages among respondents from the refugee camps in Lebanon and in the Occupied Territory may be attributed to the complications, marginalization and exclusion already suffered by Palestinians in general in Lebanon, regardless of the fact that they are with or without disability. Consequently, they are not considered as formal citizens. They do not enjoy equal access like Lebanese citizens. This makes the issue of marginalization, exclusion and injustice a general Palestinian experience, regardless of any differences in terms of biological or individual needs.

As for the manner of how such groups communicate with people with disabilities in their daily life or in receiving services, the family is the primary group that deals with such issues (97%). They are followed by friends (87%) and merchants and neighbors (57%). The farther one gets from the neighborhood or family, less positive responses were reported in dealing with people with disabilities. Taxi drivers, for instance, were equally divided between exhibiting positive or negative treatment to people with disabilities. 37% of staff of community organizations treat people with disabilities in a positive way while 22% give them negative treatment and the remainder having a neutral view. 27% of staff in the private sector and companies treat people with disabilities in a positive way compared to 40% with a negative attitude and the remainder being neutral. The percentage of people with a positive attitude is low among local, municipal and government representatives, at 24%.

Most of the challenges relating to communication with people with difficulties reflect the individual model of disability among public practices and beliefs. Generally, the prevailing culture among Palestinian refugees does not grant the opportunity to people without



The same percentages are seen among public attitudes regarding disability concepts in the sample of refugees in the West Bank and Gaza Strip. In relation to the first concept, inability of a certain person to perform a physiological function (84%) and the second concept, limitations resulting from the difficulty to perform a certain task in comparison to what would be considered normal for other people (78%) reflected similar figures in the Lebanese refugee camps.

Disability is mainly viewed as an abnormality (genetic disability) and is therefore “a test from Allah faced with which we can only treat it through charity.” This view is shared by a majority (61%), while a smaller number (21%) agree with the statement to a certain extent. This high percentage reflects the prevailing benevolent model in the society in dealing with disabilities.

The stereotype of persons with disability is that most of them use wheelchairs. 32% of respondents agreed with this view while a similar percentage agreed with it to a certain extent. In talking with a person with hearing difficulties and whether one needs to raise their voice, 71.2% agreed with this opinion and 16.6% agreed to a certain extent. Also, when a person with a hearing and speech difficulty (i.e. “deaf”) does not understand what we say for the first time, we need to repeat what we said in order for him/her to understand. In the same, agreement was expressed by 66% and agreement to a certain extent by 22%.

The majority of respondents believe that in helping people with disabilities, we first need to ask them what causes them pain or upsets them so that we do not do it. They believe people with disabilities need special services and schools rather than integrating them in the society. A person who is vision challenged is perceived as having more capable senses that compensate for his/her loss of sight; 66% agreed and 25% agreed to a certain extent with such a statement. This is comparable to the findings among the refugees of the occupied Palestinian Territory on the first and second points whereas the percentage of people thinking that persons with visual difficulties have more capable senses to compensate for this challenge was higher, reaching 83% who agreed and 14% who agreed to a certain extent.

However, the majority do not agree that people with mental (“brain”) disabilities constitute a danger to others. Very few respondents among refugees in the Occupied Palestinian Territory (19%) do not consider people with mental disability as a source of danger for the others. In spite of the differences among respondents from the refugee camps in Lebanon and in the Occupied Palestinian Territory, views generally focused on the difficulty faced by persons with disability and ignored other social factors or components surrounding them. In other words, most of the prejudgments and stereotypes linked to these assumptions are associated with the individual model of disability, which is mostly inclined toward the medical model.

According to respondents, the following terms and expressions are harmful to people with disabilities and they are used in both the Lebanon and Occupied Palestinian territory camps: a paralyzed person, a wheel chaired person, a blind person, a retarded person, a mentally retarded person, a forcibly seated person, a mad person, a deaf person, a dumb person, a person with amputated leg/hand, an incapacitated person who is unable to do anything. When asked about discrimination against people with disabilities, almost all respondents (95.77%) agreed these terms are humiliating, while 66% and 25% felt that terms like person with disability or person with special needs were viewed as harmful or humiliating respectively. It should be noted here that the majority of respondents are

- The percentage of households with one family member with a disability represented at least 29.1%
- The percentage of people with disabilities in the sample population represented 5.2% for camps in the occupied Palestinian territory.

Related to the kind of difficulties, the highest percentage was physical disability being (38.5%), followed by 20.6% with a combined disability (i.e. more than one disability), followed with minor differences by people with visual difficulties (14%), people with hearing difficulties (10.4%), people with mental disabilities (12.5%) and finally people with speech difficulties (4%). The results were similar in the refugee camps in Lebanon where people with physical disabilities represented the highest percentage (38.7%), followed by 25.4% with combined disabilities (more than one) and with minor differences people with visual difficulties (5%); people with mental disability (11.7%), people with hearing difficulties (7.4%) and finally people with speech difficulties (4.3%). It is worth noting that there were more people with disabilities among the male population (60%). The result was not different for the refugee camps in the Occupied Palestinian territory, where the highest percentage also included male persons (63%).

6

As for age groups, the percentages were close for groups above 20 years old while those aged under 20 years represented 38.4%. The distribution of age groups in the camps of the Occupied Palestinian Territory was similar for those aged above 20 years; but for the age group below 20 years, it was 28.8% while people in their twenties represented 25.2%.

A high proportion of people with disabilities (in Lebanon) owe their situation to genetic factors or childhood illness. This is shown in the following table where one sees that 72% of people with disabilities have suffered a genetic or illness-related disability. The results were also close to those obtained in the Occupied Palestinian Territory, where the key reasons for disability is attributed to illness-related or genetic factors (77.8%), including pre-natal or birth reasons.

The percentage of persons enrolled in studying accounted for 26% of people with disabilities. 40% of them are in regular schools while the remaining 60% attend special education. In comparing with the refugee camps in Lebanon, enrollment in education for persons with disabilities is higher, with 68.2% attending regular schools and 31.8% attending special education.

Disability concepts and trends

Awareness of disability and lives of people with disabilities

The communal view in the refugee camps regarding people with disabilities is that they are unable to perform the tasks usually performed by people without disabilities and so need help from others. They are viewed as abnormal and experience difficult access to public services. They are also treated with undue care and disregard and are thereby further marginalized. They are viewed as inferior and their disability is a defect that must be concealed from others. Families do not tend to disclose having members with disabilities. They would be a subject for mockery, irony and intimidation. As for statistical findings, they reveal that disability is primarily understood by its physical appearance and then by the inability of a person to perform a physiological function (75.6%). Disability is a limitation resulting from the difficulty in performing a certain activity in comparison to what would be considered normal for other people (71.7%).

Description of the samples and general features of participants

Residential circumstances

The residential circumstances in the refugee camps of Lebanon are described as miserable. Buildings are unplanned and unconnected, to the extent that they do not allow for proper lighting or ventilation. The roads are narrow and do not have sufficient room for ambulances or civil defense vehicles to pass through. The alleys are not wide enough for passage of persons. Residential units make up 28.4% of the small apartments found in tall buildings while the highest proportion of respondents reported living in independent barracks with cement roofs. The housing units in the refugee camps of the occupied Palestinian Territory are distinguished as follows: 29% in apartment buildings and 67.5% in independent houses while 4% live in constructions or tents made out of metallic sheets constructions or tents.

Features of the population

The number of household respondents in the refugee camps of Lebanon were 4630 persons, including 2266 male participants. The average number of persons in a household is 5.1, which is high in comparison to 2007 figures (4.5). It is also higher than the average in Lebanon without calculating the camps (3.4). A total of 6038 respondents from different households in the West Bank and Gaza Camps participated, including 3016 male respondents and 3022 female respondents. The average size of households was 6.9 members, being 6.3 in the West Bank and 7.2 in the Gaza Strip. The average in the refugee camps was also higher than the national average of 5.8.

The findings showed that the educational attainment of male heads of households in Lebanon camps was higher than female heads of households, with the illiteracy rate among male heads of households being 11.4% and among female heads of households being 14.8%. The percentage of persons with a college degree was 6.3% among male heads of households and a mere 2.4% of female heads of households. The survey in the occupied Palestinian Territory also revealed that the educational attainment of male heads of households in the West Bank and Gaza Strip was higher in comparison to female heads of households, with illiteracy at 6% for male heads of households and 8% for female heads of households. College degree holders among male heads of households was 14.4% in comparison to 9% for female heads of households. Most of the female heads of households had finished their basic education, representing 42% in comparison to 28% with secondary education. The percentage for male heads of households was 38% for basic education and 26% for secondary education.

The number of families with at least one family member with a disability numbered 255 households. The number of families with at least two family members with a disability amounted to 37 households while two families had three family members with a disability, one family had four members with disabilities and another had five members with disabilities. This makes the number of people with disabilities in the Lebanon camps sample 296 persons distributed among 255 households, with a total of 4630 persons. Among the refugee camps of the Occupied Palestinian Territory, their distribution was as follows: households with one member with disabilities were 265, with two members 37, with three members 9 and one family with four members. Thus, the total number of people with disabilities in the sample from the refugee camps in the occupied Palestinian Territory were 312 and distributed among 265 households, which comprise 6038 persons. Thus:



Summary

Introduction

People with disabilities suffer double marginalization due to their refugee status and disability. The marginalization factors double according to gender. In a patriarchal society such as Palestine's, women and children are weaker social groups. In addition, negative views by local culture contribute further to the isolation and marginalization of people with disabilities, undermining their participation in society. Marginalization encompasses sectors like health, education, labor and infrastructure where people with disabilities remain the most vulnerable to poverty and violence.

The study aimed to understand the opinions and positions of Palestinians toward people with disabilities and the challenges they face at community, cultural, economic and political levels, with particular focus on marginalized groups such as women, children and refugees.

4

Researchers differentiate between four conceptions of disability. They include:

1. The charitable model, where people with disabilities are treated from a charitable perspective linked to compassion and benevolence.
2. The medical model, where disability is viewed as a treatable medical problem.
3. The social model, where disability is perceived as a community issue whereby persons with disabilities are unable to interact with different components of the physical, institutional and orientation environment. This negative interaction undermines these individuals' ability to claim their rights and achieve social equality.
4. The last model is the human-rights based model which does not differentiate between people on the basis of disability with regard to their rights..

Methodology and sample

The study applied a participatory approach in order to collect narratives on the life and living circumstances of people with disabilities and the power that culture has on their lives and exclusion from social participation or integration. In addition to the quantitative results, community positions and views toward people with disabilities were also analyzed. A survey of Palestinian households in refugee camps in Lebanon and the occupied Palestinian Territory was conducted to cover a sample of 907 Palestinian households in Lebanon and 880 households in the refugee camps of the occupied Palestinian Territory. The fieldwork in Lebanon was carried out between 25 October and 5 November 2010 by a team of trained researchers and field supervisors. The field work in the refugee camps in the occupied Palestinian Territory was conducted between 20 and 26 October 2010. Several analytical focus groups were held, with five in Lebanon with different community segments (people with disabilities, institutions and experts) and four in the refugee camps of the West Bank and Gaza Strip (people with disabilities and community members). The main findings of the survey were presented at those meetings and discussed with focus groups participants in order for them to gain further understanding and so as to achieve a better methodological analysis of the different viewpoints. This contributed to formulate more reflective recommendations.



© Copy Right Reserved



Palestinian Women Research and Documentation Center, UNESCO

Mecca Building, 2nd floor, Al Balo'a, Al-Bireh, West Bank
Palestinian National Authority
Telephone : +(972/970)-2-242-6468
Fax: +(972/970)-2-242-6469
Website: www.pwrdc.ps

The Palestinian Women Research and Documentation Center (PWRDC) was founded in 2005 as a special project for the Social and Human Sciences Sector (SHS) of the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO), and operates in accordance with UNESCO's rules and regulations. The PWRDC meets the urgent need for an institution capable of promoting women's rights and activating Palestinian women's roles in economic, political, and cultural domains.

Note: The authors of this document are responsible for opinions expressed therein, which are not necessarily those of PWRDC or UNESCO.

Design and print by Bailasan company *BAILASAN*

With the support of:





Social and Health Studies Series

Disability in Palestinian communities in Lebanon and refugee camps In the Palestinian Occupied Territory

Participatory study

